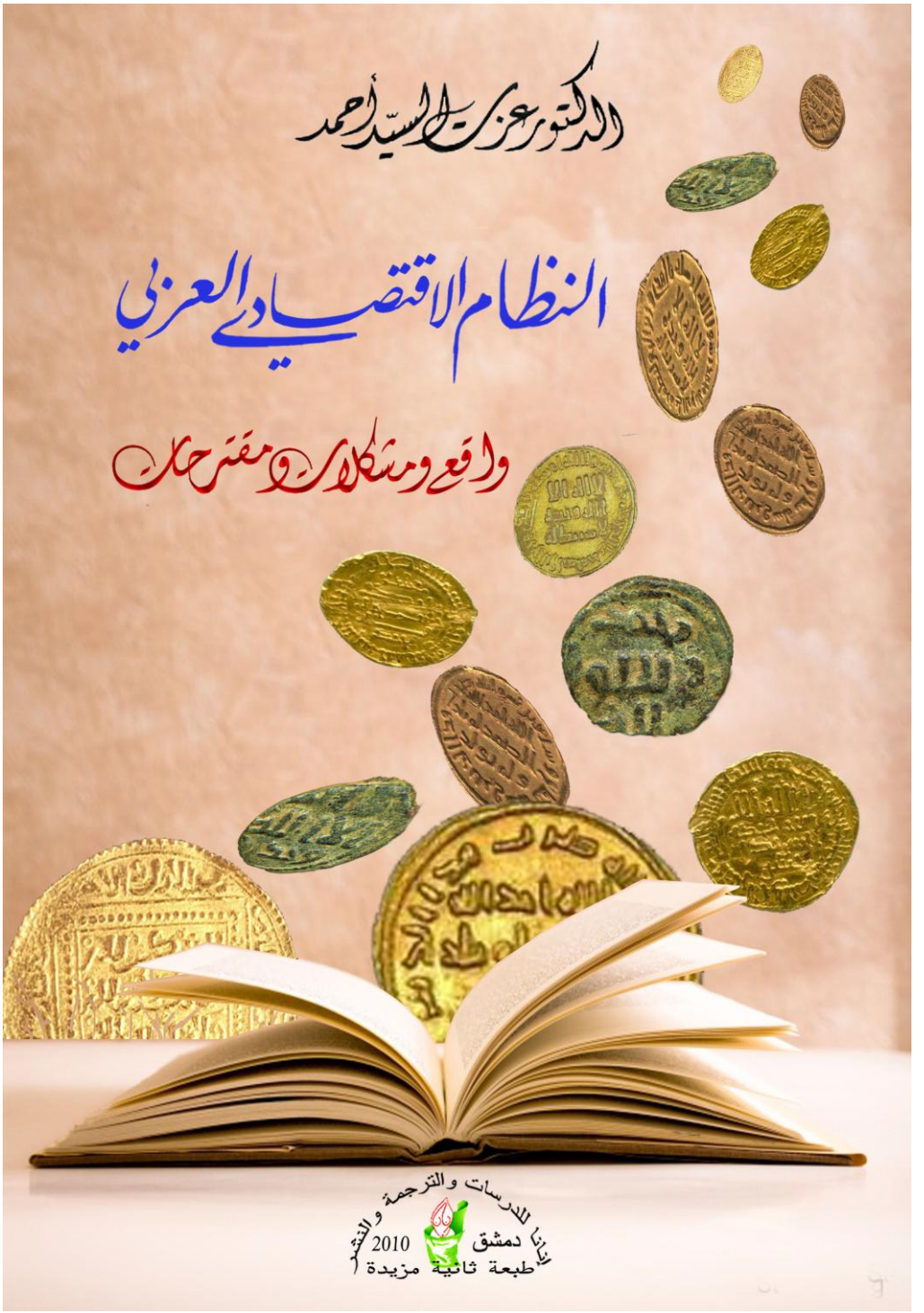

دار الفكر للدراسات والترجمة والنشر
دمشق
2010
طبعة ثانية مزيدة

الدكتور عزت السيد أحمد

انهيار النظام العربي
واقع ومشكلات ومقترحات

الدكتور عزيز السيد أحمد

انهيار النظام العربي

واقع ومشكلات ومقترحات

إنانا للنشر والتوزيع

دمشق - ٢٠١٠م

☆ الكتاب : **النظام الاقتصادي العربي.**
واقع ومشـكلات ومقترحات.
☆ المؤلف : **الدكتور عزت السيد أحمد .**
☆ عدد الصفحات: ٢٠٤ صفحة.
☆ قياس الصفحة: ب ٥ = ١٧ X ٢٤.
☆ تصميم الغلاف بريشة المؤلف.
☆ الطبعة الأولى: ٢٠٠٥م.
☆ الطبعة الثانية ٢٠١٠م
طبعة مزيدة.
☆ تمت عمليات الطباعة والإخراج في دار الرفاعي لخدمات الطباعة.
☆ تطلب منشورات إنانا للنشر والطباعة والتوزيع من المكتبات المعتمدة لتوزيع كتبها، ومن معارضها الدائمة في دمشق المحافظات السورية.

☆ **الحقوق جميعها محفوظة.**
تمنع طباعة هذا الكتاب أو بعضَه بأيِّ وسيلةٍ من وسائل الطِّباعةِ والنَّشر والإعلام من دون موافقةٍ خطيَّة من المؤلِّف.

☆ النَّاشر: **دار إنانا.**
☆ مكان النشر: **دمشق.**

الإهداء

إلى كلِّ نبيل

إلى كُلِّ مخلصٍ للأُمَّة والوَطَن

إلى كُلِّ حَريصٍ عَلى مَجْدِ الأُمَّةِ وَالوَطَن

أهدي هذا الكتاب

مقدّمة

النظـــــام الاقتصـــادي العـــــربي واقـــــع ومشـــكلات ومقترحـــات

صدرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب منذ خمس سنوات، في عام ٢٠٠٥م، وقد نفدت هذه الطبعة بفضل الله وعزم الناشر على طباعته مرَّةً ثانيةً منذ العام قبل الماضي، فكان لا بُدَّ من مراجعة للكتاب.

تأخرت بعض الوقت لمشاغل كثيرة في مراجعة الكتاب، حَتَّى وقعت الأزمة المالية العالمية وكان أن أجرت إحدى الصحافيات جواراً معي في هذه الأزمة فأثرت إضافته إلى الكتاب لسببين أولهما ما فيه من تعريج على الاقتصاد العربي وثاميهما ما للأزمة المالية العالمية من علاقة بالاقتصاد العربي أيضاً.

في هذا الأثناء كتبت مقالاً من أجل التأسيس لاقتصاد عربي فاعل بعنوان: خطوات ومقترحات لهيكلية اقتصادية عربية فاعلة، فأضفته إلى هذه الطبعة الجديدة من الكتاب. أما هذه المقدمة بدءاً من الفقرة التالية فهي مقدمة الطبعة الأولى أتركها كما هي.

النِّظام الاقتصاديُّ العربيُّ دلالةٌ عريضةٌ لمجموعةٍ من المعطيات المتداخلة والمتشابكة، ومن الصُّعوبة بمكانٍ اختزالُ الحديث عن النِّظام الاقتصاديِّ العربيِّ أَو غير العربيِّ بمجموعةٍ صغيرةٍ أَو محدودةٍ من العناصر أَو المعطيات.

ولذلك بدايةً نحن لا نزعم أنَّنا سنأتي على كلِّ ما يمكن أن تنطوي عليه الدَّلالات المفهوميَّة لاصطلاح النِّظام الاقتصاديِّ العربيِّ. وإنَّما سنقف عند أكثر المواجع ظهوراً من وجهة نظرٍ معيَّنةٍ، وهذه المواجع هي بالتَّأكيد ملامح الصُّورة المشهديَّة للواقع الاقتصاديِّ العربيِّ المعاصر.

يشيرُ اصطلاحُ النِّظام الاقتصاديِّ إلى مجموعةٍ من الاتِّجاهات الدَّلاليَّة تتمثَّل عامَّةً بثلاثة محاور عريضة هي النَّظريَّة الاقتصاديَّة، والعلاقات الاقتصاديَّة، والممارسة الاقتصاديَّة أَو العمليَّة الإنتاجيَّة.

هذه المحاور الثَّلاثة هي محور هذا الكتاب بأبحاثه المختلفة الَّتي تتطلَّع أساساً إلى تبيان طبيعة النِّظام الاقتصاديِّ العربيِّ بمحاوره الكبرى الثَّلاثة، ومدى الخلل والأخطاء والمشكلات في الممارسة الاقتصاديَّة العربيَّة والعلاقات الاقتصاديَّة وكذلك النَّظريَّة الاقتصاديَّة. وتخلص في كلِّ حالةٍ إلى مجموعةٍ من المقترحات من أجل نظامٍ اقتصاديٍّ أكثر قدرةً وفاعليَّةً وتكامليَّةً.

القاعدة التي بنينا عليها جهدنا بمجمله هي تلمُّس مواضع الوجع والخلل في العلاقات الاقتصاديَّة العربيَّة ومحاولة تقديم ما رأيناه من مقترحاتٍ وحلولٍ للارتقاء بهذه العلاقات بمختلف مستوياتها وميادينها من أجل رفع كفاءة الأداء الاقتصاديِّ العربيِّ وتحقيق المصالح الاقتصاديَّة العربيَّة بالمجمل والخاص. أي إنَّنا لم نتعامل مع العلاقات الاقتصاديَّة العربيَّة العربيَّة من وجهة نظرٍ قوميَّةٍ أَو أيديولوجيَّةٍ قوميَّةٍ، وليس هذا عَيباً على الإطلاق، وإنَّما من وجهة المصالح الاقتصاديَّة لصاحب رأس المال الصِّناعيِّ والزِّراعيِّ والتِّجاريِّ، وفي الوقت ذاته من وجهة نظر المصالح الكبرى للتَّجمع البشريِّ الممتدِّ من مياه الأطلسي إلى مياه الخليج العربيِّ.

في عالم الاقتصاد خاصَّةً توجد الكثير من التَّقاطعات بَيْنَ مصالح المنتج والمستهلك بحيث لا تنفصل مصلحة المنتج عن مصلحة المستهلك. هذه التَّقاطعات التي يجب أن تكون أساس بناء علاقاتٍ اقتصاديَّةٍ قادرةٍ على تحقيق النَّتائج الَّتي تضمن مصالح المنتج والمستهلك.

لا شكَّ في أنَّ هناك تناقضات، ومن الصَّعب تجاوزها أَو تجاهلها، ولذلك تنشأ الحاجة هنا إلى الشَّفافيَّة، إلى القوانين والتَّشريعات الاقتصاديَّة التي توضح المعالم والحدود وتترك لكلِّ واحدٍ أن يختار على مسؤوليَّته، مع وجود قوانين تضمن الممارسة المسؤولة هذه وتحميها.

هذه التَّوافقات والتَّناقضات تنطبق أيضاً على العلاقة بَيْنَ مصالح المنتج أَو صاحب رأس المال ومصالح الأمَّة أَو الدَّولة بوصفها صورةً من صور الأمَّة.

بغضِّ النَّظر عن الرُّؤى الأيديولوجيَّة الأحاديَّة فَقَدْ بات من المؤكَّد أنَّ التَّوافق بَيْنَ مصالح أصحاب رؤوس الأموال ومصالح الأمَّة هو الأكبر والأكثر. رُبَّما نجد في حكايات رؤوس الأموال المهاجرة ما يؤكِّد هذا الحكم من زاويةٍ معيَّنةٍ؛ الدُّول القويَّة تكون قويَّة بقوَّة أصحاب رؤوس الأموال ومساهامتهم في الاقتصاد الوطنيِّ وحمايتهم له، والدَّولة القويَّة هي الَّتي تحمي رؤوس أموال أبنائها؛ صَغُرَتْ أَو كبرت. كما تحمي في الوقت ذاته كرامة أبنائها وعزَّتهم. ولكن ذلك كلُّه مرهونٌ بتفاعلٍ حقيقيٍّ مسؤولٍ بَيْنَ الدُّول وأصحاب رؤوس الأموال، وبوجود قوانين جيِّدةٍ وصالحةٍ.

أنا هنا لا أدافع عن أصحاب رؤوس الموال، ولا أدعو إلى تقديم مصالحهم على مصالح المواطنين، لأنَّ مثل هذه الدَّعوة هي بالتَّأكيد دعوةٌ كافرةٌ بامتياز، ولكن لا يجوز أن أهاجمهم إلا بما ينبغي.

الحقيقة أنَّهُ لا يجوز تقديم مصالح أحدٍ على أحدٍ، فتقديم مصالح المستهلك على مصالح المنتج يعني ظلم المنتج الذي سيؤدِّي في المحصِّلة إمَّا إلى تهريب رؤوس الأموال، أَو إلى إحجام المنتج عن العمل والاستثمار في هذا المجتمع، أَو غير ذلك من الاحتمالات التي لا تصبُّ في مصلحة المجتمع والدَّولة. وفي المقابل

فإنَّ الدَّعوة إلى تقديم مصالح المنتج على مصالح المستهلك تعني إجازة الإغناء غير المشروع لفئةٍ قويَّةٍ على حساب فئةٍ ضعيفةٍ.

إنَّ إيجاد نواظم لعلاقاتٍ متوازنةٍ بَيْنَ الأطراف الثَّلاثة: المنتج والمستهلك والدَّولة، أمر ليس بالمعضلة على الإطلاق. هناك الكثير والكثير جدًّا من النَّظريَّات والفلسفات الاقتصاديَّة الَّتي حاولت أن تحقِّق هذا التَّوازن بَيْنَ الأطراف الثَّلاثة. وكلُّ هذه النَّظريات أصابت في أشياء وأخطأت في أشياء، ورُبَّما يصحُّ القول من غير جَدَلٍ أنَّهُ لا توجد نظريَّةٌ أَو فلسفةٌ اقتصاديَّةٌ على تمام الصَّواب أَو على تمام الخطأ. ولذلك من كبير الخطأ حصر التَّفكير أَو الخيارات في أنموذج واحدٍ لأنَّ مثل هذا الحصر للتَّفكير يعني تقليل الخيارات الممكنة والحلول الممكنة إلى حدود ضيِّقةٍ لا تعدو دائرةً واحدةً من الاحتمالات وانغلاق الآفاق على هذه الدائرة.

الأمور ليست سهلةً على الإطلاق، ولكِنَّها في الوقت ذاته ليست معقَّدةً ولا تحتاج إلى معجزاتٍ. هناك الكثير جدًّا من التَّجارب والنَّظريَّات الَّتي يمكن استلهامها والاستفادة منها على الصَّعيدين التَّاريخي والعالمي. وهذا الكتاب محاولةٌ لتقديم بعض الحلول ومفاتيح حلول للمشكلة الاقتصاديَّة في العالم العربيِّ من خلال مجموعةٍ من الفصول يتناول كلٌّ منها جانباً أَو مشكلةً اقتصاديَّةً تتعلَّق بالاقتصاد العربيِّ على نحو الخصوص، لأنَّ ما يعنيني هو الاقتصاد العربيُّ والنِّظام الاقتصاديُّ العربيُّ والمصالح العربيَّة في محصِّلة القول. من دون أن يعني هذا الفصلَ بَيْنَ الاقتصاد العربيِّ والاقتصاد غير العربيِّ، فمن المؤكَّد الثَّابت أنَّهُ لا انفصال بَيْنَ المحليِّ والعالميِّ في الممارسة الاقتصاديَّة، أَو حَتَّى في النَّظريَّة الاقتصاديَّة وخاصَّة في عصرنا هذا الذي فرض انفتاحاً كبيراً في الحدود بَيْنَ الأمم

والشُّعوب. ولكن هناك بالتَّأكيد أيضاً الخصوصيَّة الَّتي يتمتَّع بها كلُّ مجتمعٍ أَو كيانٍ اقتصاديٍّ. هذه الخصوصيَّة هي الَّتي تُحدِّد هويَّة النِّظام الاقتصاديِّ والفلسفة الاقتصاديَّة في هذا الكيان الاقتصاديِّ أَو ذاك.

وعلى هذا الأساس انقسم الكتاب إلى الفصول التَّالية:

في **الفصل الأول** الذي حمل عنوان العلاقات الاقتصاديَّة العربيَّة العَربيَّة توقَّفنا عند العلاقات الاقتصاديَّة بَيْنَ العرب من خلال مستوياتها الأساسيَّة الثَّلاث؛ التَّبادل التِّجاري، والأنشطة الاقتصاديَّة المشتركة، وسوق العمالة.

كان هذا الفصل في حقيقة الأمر ضروريًّا لوضع الأمور في نصابها وتحديد مستوياتها العلاقات الاقتصاديَّة العَربيَّة العربيَّة وأبعادها للكشف عن مدى تقصير العرب عامَّةً في تحقيق المصالح المشتركة، وقد بدا لنا هذا التَّقصير أكبر من كبيرٍ بكثيرٍ جدًّا، وسندرك مدى خطورة هذا التَّقصير عندما نعلم أنَّ الحكومات العربيَّة معظمها تقدِّم علاقاتها مع خصوم الأمَّة وأعدائها ومع الكيان الصهيوني تحديداً على علاقاتها مع الدُّول العربيَّة الشَّقيقة.

أما **الفصل الثَّاني** فَقَدْ حمل عنوان الثَّراء العربيُّ بَيْنَ الحقيقة والخيال. وكان لهذا الفصل مكانه من الضَّرورة والأهميَّة أيضاً لتبيان حقيقة الثَّراء العربي الذي تلوكه الألسن في كلِّ شاردةٍ وواردةٍ.

في هذا الفصل نُبَيِّنُ مَدَى ما يمتلكه العرب من الثَّروة المادية وحسب بعيداً عن الثَّروات الطَّبيعية، ونُبَيِّنُ مَدَى ما تحتاجه البنية التَّحتيَّة في العالم العربيِّ، ولنتبيَّن من ثَمَّ مَدَى تقصير العرب في حقِّ أنفسهم على هذا الصَّعيد.

الفصل الثَّالث حَمَلَ عنوان الرَّساميل العربيَّة المهاجرة بَيْنَ خطورتي الدَّاخل والخارج، وهنا نقوم بالكشف عن الأرقام المعلنة من الاستثمارات العربيَّة في الدُّول الأوربيَّة والأمريكيَّة ومعها الأموال العربيَّة المهرَّبة إلى الخارج، ومدى الخطورة التي تتعرَّض لها هذه الأموال المهربة والمستثمرة في الخارج، وكذلك المخاطر التي كانت تتهدها قبل خروجها وما يمكن أن يتهدَّدها من مخاطر في حال عودتها.

في **الفصل الرَّابع** نتحدَّث عن مقترحات لتحقيق أداءٍ اقتصاديٍّ عربيٍّ أفضل، ونخصُّ هنا خطوة الاندماجات الاقتصاديَّة والاستثمارات العربيَّة المشتركة. مبينين أنواع الاندماجات وفوائدها ومكانتها من السَّيرورة الاقتصاديَّة على أَمَلِ أن يفتح مثل هذا السُّلوك السُّبل أمام أرباب الاقتصاد العرب لتجاوز الحدود الورقيَّة المرسومة أمام تكاملهم وتعاونهم على مستوى العالم العربي.

و**الفصل الخامس** نتابع المقترحات من خلال تلمس مواجع الألم في تحرير التِّجارة العربيَّة البينيَّة التي راح يشكو منها بعض الاقتصاديين في العالم العربيِّ. فَحَمَلَ هذا الفصل عنوان: من تحرير التِّجارة البينيَّة إلى السُّوق العربيَّة المشتركة.

وكذلك كان شأن **الفصل السَّادس** الذي حَمَلَ عنوان: من تحرير التِّجارة إلى تحرير التَّفكير الاقتصاديِّ، فَقَدْ كان هذا الفصل أيضاً مناقشةً لمخاوف الاقتصاديين وشكواهم من آثار تحرير التِّجارة العربيَّة البينيَّة التي ضَيَّقَت أمام بعضهم فرص الوصول إلى بعض الأسواق العربيَّة عوضاً عن أن تفتح أمامهم مزيداً من الأسواق.

أما **الفصل السَّابع** الذي حَمَلَ عنوان قوانين الجودة ومعاييرها حماية للاقتصاد العربيِّ، فقد وقفنا فيه عند قوانين الجودة ومعاييرها وأهميَّة هذه القوانين في حماية الاقتصاد العربيِّ على الصَّعيدين؛ العربيِّ والعالمي، وضرورة تكريس هذه القاعدة من التَّشريعات الاقتصاديَّة.

إذا كانت الفصول الثَّلاثة الأولى تندرج تحت إطار قسمٍ واحدٍ متماثل الموضوعات، والفصول الأربعة التَّالية تمثِّل قسماً آخر متماثل الموضوعات فإنَّنا في **الفصل الثَّامن** نبدأ قسماً ثالثاً متماثل الموضوعات وهو القسم الخاص بالعملة العربيَّة الموحَّدة، أَو الدِّينارِ العربيِّ الموحَّد، فكان الفصل الأول منها، الثَّامن من الكتاب، مخصوصاً للحديث في مشاريع العملة الموحَّدة عامَّةً. وكان **الفصل التَّاسع** الذي حَمَلَ عنوان ضرورة إحياء الدِّينار العربيِّ مخصوصاً للحديث في ضرورات توحيد العملة العربيَّة في إطار عملةٍ واحدةٍ اخترنا الدِّينار العربيَّ اسماً لها بناء على مجموعة من الأسباب والضَّوابط والضَّرورات التي بيناها في ثنايا البحث. وختمنا هذه الفصول **بالفصل العاشر** الذي حَمَلَ عنوان: ماذا لو صارت الليرة ديناراً، الذي يدور الحديث في فلك الحديث عن ضرورة توحيد العملة العربيَّة.

الفصلان **الحادي عشر والثاني عشر** كتبا بعد صدور هٰذا الكتاب بفترة ارتبط أحدهما بالأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد العربي وكان حواراً أجرته معي صحافية لمجلة إنفينتي ولم أدر إن كان نشر أم لا، وكان الثاني عشر شبه خلاصة واستقراء لمجمل فصول الكتاب إذ تمثل بمقترحات لبناء الاقتصاد العربي.

هذه هي معالم الكتاب ومحاوره التي نأمل من خلالها تقديم مساهمةٍ في تدعيم الاقتصاد العربيِّ جملةً وتفصيلاً، والارتقاء به نحو مصاف القوَّة والفاعليَّة العالميَّة.

دمشق في أيار ٢٠٠٥م

الفَصْل الأوَّل

العلاقات الاقتصادية العربية العربيَّة

بمزيـــدٍ مـــن الاختصـــار والتَّهـــذيب:

إنَّ ما يحكم العلاقـات الاقتصـاديَّة العَربيَّـة العربيَّـة هـو مبـدأ النكايـة والعمـل بعكـس الواجب والمطلوب.

لا يمكن الحديث عن نظامٍ اقتصاديٍّ عربيٍّ من دون الوقوف على العلاقات الاقتصاديَّة القائمة بَيْنَ الدُّول العربيَّة في مستوياتها المختلفة. وإذا كان التَّبادل التِّجاري بَيْنَ الدُّول العربيَّة هو أحد أبرز مستويات العلاقات الاقتصاديَّة، فإنَّ ثَمَّةَ مستويات أُخْرَى للعلاقات الاقتصاديَّة العَربيَّة تتمثَّلُ بالنَّشاط الاقتصاديِّ المشترك أَو شبه المشترك، وكذلك مستوى سوق العمالة الذي لا يقلُّ خطورةً وأهميَّةً عن المستويات الأخرى، بغضِّ النَّظر عن التَّداعيات الاجتماعيَّة والقيميَّة المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بسوق العمالة.

إذن نحن أمام ثلاثة محاور أَو محدِّداتٍ أساسيَّةٍ للكشف عن العلاقات الاقتصاديَّة العَربيَّة العربيَّة هي: التَّبادل التِّجاري بَيْنَ الدُّول العربيَّة، والنَّشاط الاقتصاديُّ العربيُّ المشترك، وسوق العمالة. وهذه المحاور الثلاثة كافيةٌ لتغطية العلاقات الاقتصاديَّة العَربيَّة العربيَّة من معظم جوانبها، أَو على الأقلِّ من أكثر الجوانب أهميَّةً وضرورةً.

أولاً: في التبادل التِّجاري

نصف قرنٍ ونحن ننتظر تنفيذ اتِّفاقيَّةٍ من جملة اتِّفاقيَّاتٍ عربيَّةٍ مشتركةٍ انعقدت تحت سقف الجامعة العربيَّة. نصف قرنٍ كاملٍ انقضى حَتَّى تمَّ تفعيل الاتفاقيَّة الأولى من اتِّفاقيَّات العمل الاقتصاديِّ العربيِّ المشترك، وهي اتِّفاقيَّة تحرير التِّجارة البينيَّة لتيسير التَّبادل التِّجاري بَيْنَ الدُّول العربيَّة. وتفعيل هذه الاتِّفاقيَّة هو الخطوة الأولى من خطوات العمل الاقتصاديِّ العربيِّ المشترك، وهي

على أهمِّيَّتها خطوةٌ صغيرةٌ لا معنى لها إذا لم تستثمر جيِّداً، وإذا لم يُحْسَنْ توظيفها لتكون قاعدةً صحيحةً للعمل الاقتصاديِّ العربيِّ المشترك.

مع مطلع عام ٢٠٠٥م رُبَّما يأخذ التَّبادل التِّجاري بَيْنَ الدُّول العربيَّة منحًى آخر، أو رُبَّما يرتفع مستوى التَّبادل التِّجاريِّ العربيِّ[1]. أمَّا ما قبل تفعيل هذه الاتفاقيَّة وحَتَّى ما بعدها فإنَّ الأمور ليست بخيرٍ أبداً، ومن ثَمَّ فهي أبعد ما يكون عمَّا يُرْجَى ويُرام. ولم يعد مثل هذا بالمستهجن أَو المستغرب بعدما وجدنا ما وجدنا على الأصعدة والمستويات الأخرى.

لا شكَّ في أنَّ هناك أكثر من دراسة لوضع التَّبادل التِّجاري بَيْنَ الدُّول العربيَّة، ولكنَّنا لسوء الحظِّ لم نقع على واحدةٍ من هذه الدِّراسات، كلُّ ما لدينا في حقيقة الأمر هو معطياتٌ متناثرةٌ وحقائق منها ما بات بحكم المسلَّمات ومنها ما هو تقارير صحافيَّةٌ ومنها ما هو مجتزءاتٌ من أبحاث ودراسات عامَّةٍ أَو جزئيَّة لوضع التَّبادل التِّجاريِّ العربيِّ.

مما يكثر تَكْرَارُه في الصَّحافة العربيَّة المختصَّة والعامَّة بَيْنَ الحينِ والحين أنَّهُ في حينِ أنَّ الأنسجة السُّوريَّة والمصريَّة، في بعض قِطاعاتها على الأقلِّ، تنافس الصِّناعات الأوربيَّة والأمريكيَّة وتجد فيها أسواقاً رائجةً فإنَّ سوريا ومصر تجدان صعوبةً من الدُّخول إلى الأسواق العربيَّة من المغرب إلى الخليج.

في حين أنَّ سوريا مثلاً ومصر وغيرها تعاني أزمة تصدير القمح الفائض لديها نجد أنَّ الأردن ودولاً أُخْرَى تستورد احتياجاتها من القمح من الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة أو كندا أَو غيرهما...

---

١ . ناقشنا هذه المشكلة بنوع من التوسع في المقالات والأبحاث التالية من هذا الكتاب.

هاتان السِّلعتان أنموذجٌ فَقَطْ للدَّلالة على مستوى التَّبادل التِّجاري بَيْنَ الأقطار العربيَّة لأنَّ حُكْمَ هاتين السِّلعتين ينسحب بهدوءٍ وثقةٍ على مجمل السِّلع المنتجة في أقطار الوطن العربيِّ الكبير.

بغضِّ النَّظر عن مَدَى جودة المنتجات العربيَّة ومدى ما تتمتَّع به من ثقةٍ، وهي مسألة تستحقُّ المناقشة وقد ناقشناها في موضع آخر من هذا الكتاب، فإنَّ خيار التَّبادل التِّجاريِّ العربيِّ العَربيِّ خيارٌ سياسيٌّ قائمٌ على انعدام ثقة الأنظمة العربيَّة الحاكمة ببعضها بعضاً والظَّنِّ أنَّ تحجيم التَّبادل التِّجاري معها هو نوعٌ من العقوبة أَو الحصار أَو الضَّغط الذي تدخل فيه الإرادة العربيَّة أولاً وغالباً ما تتدخَّل ضغوطٌ خارجيَّةٌ إيحائيَّةٌ أَو تصريحيَّةٌ، مباشرة أَو غير مباشرة، في تكريس عدم التَّواصل العربيِّ العَربيِّ.

منذ ما بعد استقلال الدُّول العربيَّة اتَّخذت كلُّ دولةٍ عربيَّة شريكاً خارجيًّا أساسيًّا لها تَمَثَّلَ بأحد قطبي العالم إبان سياسة الاستقطاب الثُّنائيِّ والدُّول المنطويَّة تحت لوائه. وارتبطت الدُّول العربيَّة بعلاقاتٍ ومعاهداتٍ ومواثيق قويَّةٍ وشيجةٍ مع تلك الدُّول أدَّت إلى تكبيل الدُّول العربيَّة قاطبةً بآليَّات عَمَلٍ وأنظمةٍ وقوانين وتقاناتٍ غير منعزلةٍ عن الدُّول الأقطاب، وكلُّ ذلك على حساب العلاقات التِّجارية العَربيَّة العربيَّة. حَتَّى صار ثَمَّةَ ضوابط وروابط بَيْنَ معظم الدُّول العربيَّة والدُّول الخارجيَّة يصعب فكُّها، فالسُّعوديَّة مثلاً على الرَّغْمِ من التَّوتُّر الشَّديد الذي أصاب علاقاتها مع الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة عقب أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١م، وعلى الرَّغْمِ من التَّهديدات الواضحة والعلنيَّة

من الولايات المتَّحدة للسُّعوديَّة فقد «ظلَّت الولايات المتَّحدة حليفاً أساسيًّا للسُّعوديَّة وشريكاً تجارياً رئيسيًّا لها على الرَّغْمِ التَّوتُّر الذي أصاب العلاقات»[٢].

هذا الحال هو حال بقيَّة الدُّول العربيَّة الأخرى المرتبطة ارتباطاتٍ وثيقةً بالمعونات والإعاشة الأمريكيَّة[٣] مقابل معاهدات ما بَيْنَ السريَّة والعلنيَّة واضحة المقاصد، وقليلةٌ هي الدُّول العربيَّة التي لا تخضع لهذه المعاهدات والمعونات.

الدُّول التي لا تخضع لذلك ليست أحسن حالاً أبداً، لأنَّ شركاءها التِّجاريُّون هم كلُّ دول العالم في الدَّرجة الأولى والثَّانيَّة وحَتَّى العاشرة أَو أكثر، والدُّول العربيَّة في آخر صفِّ الشُّركاء التِّجاريين، ولننظر في الجزائر أنموذجاً ينطبق على الآخرين من دون تحفُّظ.

في واحدٍ من آخر التَّقارير الاقتصاديَّة عن بعض الدُّول العربيَّة يطالعنا التَّقرير على «أنَّ الزَّبائن التِّجاريين الأساسيين للجزائر ليسوا من الدُّول العربيَّة، بل هم من الدُّول الغربيَّة. وفيما يلي نسبة التَّبادل التِّجاري الجزائري مع هذه الدُّول وهي على النَّحو التَّالي: إيطاليا ٢١,٢%، وأمريكا ١٥%، وفرنسا ١٢,٩% وأسبانيا ١٠,٣%، والبرازيل ٥,٩%، وهولندا ٥,٥% هذا من حيث التَّصدير ومجموعه ٧٠,٨%، أي يبقى ٢٩,٢%، وهو نسبةٌ ضعيفةٌ وموزَّعةٌ مع ما تبقَّى من دول العالم بأسره (ومن بينها الدُّول العربيَّة). أمَّا

---

٢ . الأمم المتحدة: **التقرير العالمي لحقوق الإنسان** . ٢٠٠٥م.

٣ . لا بُدَّ من الإشارة هنا إلى أنَّ السعودية وقفت موقفاً حازماً قي قمة مجلس التعاون الخليجي لعام ٢٠٠٥م ضد الاتفاقيات التجارية المنفردة التي تعقدها دول الخليج مع دول أخرى من دون تنسيق شامل، ولكِنَّها اضطرت للرضوخ لضغوط دول الخليج لاستثناء الولايات المتحدة من هذا الشرط، بما يعني أنَّ دول الخليج العربي بمجملها تفوق السعودية بكثير في تقديم الولايات المتحدة على العلاقات الاقتصادية العربية.

الاستيراد الجزائري فهو على النَّحو التَّالي: فرنسا ٢٩,٥%، وايطاليا ٩,٨%، وأمريكا ٧,٢%، وأسبانيا ٦,٨، وألمانيا ٦,٢%، وكندا ٤,١%. أي ما مجموعه ٦٣,٦%، وهذا يعني أن الدُّول الغربيَّة تستحوز على أكبر نصيبٍ، وأمَّا ما يبقى (أي ٣٦,٤%) فيوزَّع على الدُّول الأخرى في العالم (ومنها الدُّول العربيَّة)»[٤].

أسوأ ما في الأمر أنَّ هذا الواقع المتشرذم للأمَّة العربيَّة بات مما لا يثير أيِّ امتعاضٍ ولا دهشةٍ ولا استغرابٍ. بات من شديد المألوف بَيْنَ مختلف الأوساط في أمَّتنا العربيَّة أن نسمع بمثل هذه الحقائق حَتَّى بات من المألوف معها أن لا يرتدَّ لنا طرفٌ ولا يرفَّ لنا جفنٌ.

الأسوأ مما ليس بعده سوءٌ في واقع العلاقات العربيَّة أن ثَمَّةَ ما هو أسوأ منه بما لا يقاس، والأسوأ من ذلك كلِّه أنَّ ذلك أيضاً صار في السَّنوات الأخيرة، على الأقلِّ العشر المنصرمة منها، موضع ألفة وانعدام استنكارٍ أَو استهجانٍ.

أعني بذلك الصِّلات التِّجارية بَيْنَ الدُّول العربيَّة والكيان الصهيوني، هذه العلاقات التي ارتفعت مستوياتها في سنوات قليلة بَيْنَ بعض الدُّول العربيَّة وإسرائيل لتتجاوز أعلى المستويات مع أيِّ دولةٍ عربيَّةٍ أخرى.

المعطيات في ذلك، في حقيقة الأمر، كثيرةٌ، سيكون ثَمَّةَ مواضع أخرى لمناقشتها، ولذلك حسبنا أن نقف عند نماذج وعيِّنات. ولنقرأ هذا الخبر الصَّادر عن معهد الصَّادرات في إسرائيل الذي قال في عام ٢٠٠٢م: «إنَّ الصَّادرات الإسرائيليَّة إلى الدُّول العربيَّة انخفضت بنسبة ٣٩% في الرُّبع الأوَّل من عام ٢٠٠٢م، مقارنةً بالفترة نفسها من عام ٢٠٠١م... وقال المعهد إنَّ قيمة

٤ . أزراج عمر: **إحصائيات وحقائق حول التشرذم العربي**. عن موقع العرب أون لاين. ٢٠٠٤/٤/٢٩م.

الصَّادرات للدُّول العربيَّة في الأشهر الثَّلاثة الأولى من عام ٢٠٠٢م بلغت ٢١,٣ مليون دولار، في حين انخفضت الواردات بنسبة ٢% فَقَطْ لتستقرَّ عند ١٦,٤ مليون دولار. ولم تتوافر أرقامٌ للرُّبع الأخير من العام الماضي»[٥].

قَدْ يتساءل سؤولٌ عن السَّبب في هذا الانخفاض. التَّقرير ذاته أجاب عن ذلك عندما أشار إلى أنَّ السَّبب «هو تزايد حِدَّة الاعتداءات الإسرائيليَّة على الأراضي الفلسطينيَّة»[٦].

نَعَمْ السَّبب هو تزايد الاعتداءات الإسرائيليَّة ولكن لا على الأراضي الفلسطينيَّة وحسب وإنَّما على الكرامة العربيَّة كلِّها، والمذابح الجماعيَّة العلنيَّة على أعين العالم التي أقامها الكيان الصهيوني للفلسطينيين حَتَّى استنكر العالم كلُّه ذلك بمظاهراتٍ حاشدةٍ حَتَّى من اليهود أنفسهم. أمَّا العرب فكلُّ ما فعلوه هو تقليص التَّبادل التِّجاري ما بَيْنَ ٢% للتصدير، و٣٦% للاستيراد. أليس ذلك كافياً؟؟!!

الأشدُّ طرافةً وخطورةً مأساويَّة من ذلك أنَّ القمع الإسرائيلي للشَّعب الفلسطيني قد ازداد حدَّةً والمجازر ازدادت شناعةً الأمر الذي فَرَضَ أخلاقيًّا على أوروبا أن تقاطع البضائع الإسرائيليَّة، وقد أشارت الصحافة الإسرائيليَّة بعد ثلاثة أشهر من الخبر السَّابق إلى أنَّ الاتِّحاد الأوروبيَّ يقلِّص كثيراً تبادله التِّجاري مع إسرائيل، ففي مطلع آب ٢٠٠٢م قال **إسرائيل شوتلاند** المدير العام لمعهد التَّصدير «إنَّ الصَّادرات الصِّناعيَّة للاتِّحاد الأوروبيِّ انخفضت من ٢٠% إلى

---

٥ . الجزيرة نت نقلاً عن رويتر: **تراجع صادرات إسرائيل للدول العربيَّة** ـ الاثنين ١٤٢٣/٣/٨هـ الموافق ٢٠٠٢/٥/٢٠م.

٦ . م. س. ذاته.

٣٠% في النِّصف الأوَّل من عام ٢٠٠٢م، وكذلك أيضاً الاستيراد من الاتِّحاد الأوروبيِّ انخفض ١١% في المائة»[٧]. وقالت **شولميت إيتان** نائبة مديرة قسم الأبحاث إنَّ أَحَدَ عوامل الانخفاض «هو مقاطعة المنتجات الإسرائيليَّة على خلفيَّة التَّطورات في المناطق»[٨].

وفي المقابل من ذلك، وفي اليوم ذاته تطالعنا وكالة رويترز للأنباء بتقريرٍ عنوانه: «الصَّادرات الإسرائيليَّة إلى الدُّول العربيَّة تزدهر على رغم قرارات المقاطعة»[٩]. وعرض التَّقرير العديد من النَّماذج والأمثلة على ذلك منها «أنَّ إسرائيل تصدر ما قيمته عشرات الملايين من الدُّولارات سنويًّا لدولٍ عربيَّة لا تقيم علاقات دبلوماسيَّة مع إسرائيل عن طريق أطراف أخرى»[١٠]. ومن التِّجارة المباشرة أنَّ السُّعوديَّة حسبما نَشَرَتْ صحف الخليج العربيِّ ذاتها مراراً قد اشترت كميَّاتٍ كبيرةً «من أجهزة الهاتف المحمول وقطع غيارها»[١١]. وقد نَفَى وزير التِّجارة السُّعودي ذلك ولكن عادت وسائل الإعلام السُّعوديَّة ذاتها لتعلن اكتشفاها صفقة الهواتف المنتشرة في أسواقها[١٢].

---

٧ . **انخفاض ٢٠ في المئة في الصادرات الصناعيَّة للاتحاد الأوروبي في النصف الأول من ٢٠٠٢م** . ضمن جريدة **هآرتس** . عدد ٢٠٠٢/٨/١م. وقد نقلت هذا الخبر العديد من وسائل الإعلام العربيَّة والمواقع الإلكترونيَّة في حينه.

٨ . م. س . ذاته.

٩ . وكالة رويترز: **الصادرات الإسرائيليَّة إلى الدُّول العربيَّة تزدهر رغم قرارات المقاطعة** . ١/٨/ ٢٠٠٢م. وقد نقلت هذا الخبر العديد من وسائل الإعلام العربيَّة والعالميَّة، وكذلك العديد من مواقع الإنترنت.

١٠ . م. س . ذاته.

١١ . م. س . ذاته.

١٢ . خبر تناقلته بمراحله المتتاليَّة مختلف وسائل الإعلام العربيَّة وخاصة المحطات الفضائيَّة مثل الجزيرة والعربيَّة وغيرهما.

ويتابع تقرير رويترز أنَّ «صحيفة جلوبس الاقتصاديَّة اليوميَّة الإسرائيليَّة كتبت أنَّ الواردات السُّعوديَّة من إسرائيل على رغم صغر حجمها زادت ثلاثة أمثال في العام الماضي»[١٣].

هذا شأن السُّعوديَّة التي تبدو أمام أعين النَّاظرين من أكثر الدُّول تحفظاً؛ حكومةً وشعباً، تجاه التَّطبيع مع إسرائيل، فكيف يمكن أن يكون عليه الحال مع الدُّول التي تجاهر بعلاقتها الأخويَّة مع إسرائيل وتفاخر بذلك، مثل مصر والأردن وقطر وتونس والكويت وموريتانيا والمغرب وإريتيريا...؟!!

الأمر لا يحتاج إلى إجابة. ولن نأتي بمزيد من الأمثلة. ولكن تبقى الدَّهشة من هؤلاء العرب وعلاقتهم مع بعضهم ومع الآخرين.

ثانياً: النشاط الاقتصادي المشترك

بضغوط العولمة والانفتاح العالميِّ ليس إلا بدأنا في الآونة الأخيرة نجد بعض التَّوجُّهات نحو العمل الاقتصاديِّ العربيِّ المشترك، ولكن هذا العمل المشترك حَتَّى الآن ليس أقلَّ من الطُّموحات وحسب بل إنَّهُ ما دون الصِّفر لأنَّهُ حَتَّى الآن لأنَّهُ حَتَّى الآن لم يؤسِّس القاعدة أَو البنيَّة التَّحتيَّة اللازمة للعمل الاقتصاديِّ العربيِّ المشترك.

إذا كنَّا بحاجةٍ إلى دراسات تُبَيِّنُ لنا ما هو قائمٌ من تبادلٍ تجاريٍّ عربيٍّ فإنَّنا هنا قد لا نحتاج إلى الكثير من هذه الدِّارسات لأنَّ الأمر مرتبط بأنشطةٍ مشتركةٍ لن تكون سريَّةً ولا خفيَّةً.

---

١٣ . م. س. ذاته.

هناك منذ أواخر السَّبعينات بعض الأنشطة الاقتصاديَّة العربيَّة المشتركة المحدودة بَيْنَ بعض الدُّول العربيَّة التي حافظت على مستواها أَو تراجعت في بعض الأحيان، وهي في أحسن أحوالها دون المأمول أَو القادر على الفعل أَو المعبِّر عن الحاجة إلى العمل الاقتصاديِّ العربيِّ المشترك. إنَّها في حقيقة الأمر، كما يبدو، أنشطةُ رفع العتب أَو الاجتهادات الشَّخصيَّة من بعض أصحاب رؤوس الأموال التي تلاقي كلَّ المعيقات والعراقيل إمَّا من خلال القوانين الخاطئة والقاصرة أَو الممارسات غير المسؤولة. وليس أدلَّ على انعدام التَّعاون الاقتصاديِّ العربيِّ العَربيِّ من أنَّ الاستثمارات العربيَّة من كلِّ الدُّول العربيَّة تتركَّز في أمريكا وأوروبا ودول العالم الأخرى في حين أنَّ دول الوطن العربيِّ بأمسِّ الحاجة إلى هذه الاستثمارات أَو بعضها ومنها على سبيل المثال أنَّهُ في حين تعاني سوريا ومصر والسُّودان من أزمة تصنيع القطن وعدم وجود رؤوس الأموال الكافيَّة للاستثمار في هذا القطاع نجد أنَّ السُّعوديَّة مثلا والإمارات وكذلك غيرها تتَّجه بأموالها إلى سنجافورة وتايوان لإقامة مصانع نسيجيَّة هناك.

الأمثلة والشَّواهد على ذلك أكثر من كثيرةٍ لأنَّنا أينما توجَّهنا في قطاعات الإنتاج والعمل الاقتصادي وجدنا مثالاً أَو أكثر.

مصيبتنا الكبرى في هذا الميدان هي التي تتكرَّر في كلِّ الميادين الأخرى وهي أنَّهُ في حين تنعدم الأعمال الاقتصاديَّة العربيَّة المشتركة نجد أنَّ معظم الدُّول العربيَّة تكاد تكون شريكاً صميميًّا للكيان الصهيونيِّ في الأنشطة الاقتصاديَّة والعمل الاقتصاديِّ المشترك. وكما أنَّ أمثلة انعدام العمل الاقتصاديِّ العربيِّ المشترك تندُّ عن الحصر كذلك فإنَّ الشَّراكات الاقتصاديَّة العربيَّة الصهيونيَّة تكاد تندُّ عن الحصر.

أشارت وكالات الأنباء والمختصُّون في العالم إلى أنَّ مؤتمرات مجموعة دافوس الاقتصاديَّة «هي بَيْنَ رجال أعمالٍ ومسؤولين عربٍ وإسرائيليين ومن أرجاء العالم بهدف دعم الرَّوابط الاقتصاديَّة»[١٤]. ولذلك تسارعت الحكومات العربيَّة الفاضلة إلى تبنِّي مؤتمرات دافوس وقممها فتمَّ انعقاد الكثير من هذه المؤتمرات والقمم في العالم العربيِّ منها قمَّة الدَّار البيضاء عام ١٩٩٤م، وعَمَّان عام ١٩٩٥م، والقاهرة عام ١٩٩٦م، والدَّوحة عام ١٩٩٧م. ولأنَّ الأردن هي الأكثر نشاطاً وحماساً فيما يبدو لإقناع العرب ورجال الأعمال العرب بإقامة أوثق العلاقات الاقتصاديَّة وغير الاقتصاديَّة مع إسرائيل استضافت هذا المؤتمر ثلاث مرَّاتٍ آخرها في أيار ٢٠٠٥م.

ومن شدِّة حرص الأردن على إقامة العلاقات الوثيقة على كلِّ الأصعدة مع إسرائيل وإقامة مصالح مشتركة تضمن العلاقات الأخويَّة بَيْنَ الأردن وإسرائيل فقد تَمَّت «إقامة منطقةٍ صناعيَّةٍ بَيْنَ إسرائيل والأردن»[١٥]. في حين أنَّهُ لا توجد منطقة صناعيَّة مشتركة بَيْنَ أيِّ دولتين عربيتين.

ولم تختلف مصر عن الأردن أبداً في هذا السِّياق، بل يكاد يشعر المرء أحياناً شعوراً لا يخامره شكٌّ أنَّ هناك سباقاً تناحريًّا بَيْنَ مصر والأردن على كسب ودِّ الكيان الصهيونيِّ وإرضائه. لقد كانت مصر المباركة هي الأكثر شجاعةً ومغامرةً من كلِّ الدُّول العربيَّة في العلاقة مع إسرائيل منذ أيَّام زمان، وفي

---

١٤ . خبر تناقلته وكالات الأنباء ووسائل الإعلام العربيَّة والعالميَّة. انظر ذلك في الجزيرة نت: **بحضور وزيري خارجيَّة أميركا وإسرائيل منتدى دافوس يفتتح أعماله في الأردن** ـ الجمعة ١٤٢٤/٤/٢٠هـ الموافق ٢٠٠٣/٦/٢٠م.

١٥ . م. س. ذاته.

إطار حديثنا هنا «عَقَدَت الحكومة المصريَّة مع إسرائيل وأمريكا في ١٤ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٤م اتفاقيَّة **المناطق الصناعيَّة المؤهلة** التي عُرِفَتْ باتفاقيَّة **الكويز**. وتقوم الاتفاقيَّة كما نُشِرَ في الصحافة على تحديد عددٍ من المناطق في القاهرة الكبرى والإسكندريَّة وبرج العرب والعامريَّة والمنطقة الصِّناعيَّة في بور سعيد (مرحلة أولى) تكون فيها مصانع مشتركة مصريَّة إسرائيليَّة، ومشتركة حكماً لا اسماً»[١٦]. ولن نتحدَّث في مخاطر هذه الاتفاقيَّة وأبعادها ومراميها لأنَّ لهذا شأناً آخر.

أمَّا الدُّول العربيَّة الأخرى فليست أحسن حالاً من مصر والأردن، فقد «أعلن مسؤولٌ قطريٌّ أنَّ إسرائيل ستشارك في المؤتمر الوزاري لمنظَّمة التِّجارة العالميَّة المرتقب عقده في نوفمبر/ تشرين الثَّاني بالدَّوحة على رغم قرار الجامعة العربيَّة وَقْفَ جميع الاتِّصالات مع الدُّولة العبريَّة. وأضاف أنَّ قَطَرْ ليس من صلاحياتها منع دولةٍ عضوٍ في المنظمة من حضور الاجتماع»[١٧]. وقد أكدَّ ذلك الشَّيخ **حمد بن فيصل آل ثاني** رئيس اللجنة القطريَّة الْمُنَظِّمة للمؤتمر في تصريحاتٍ صحفيَّةٍ قال فيها «إنَّ جميع الدُّول الأعضاء في المنظمة بما فيها إسرائيل ستشارك في المؤتمر المنعقد بالدَّوحة. وأضاف الشَّيخ **حمد** «أنَّ قطر بوصفها الدُّولة المضيفة للمؤتمر ليس بوسعها أن تحدِّد من يشارك أو لا يشارك في

١٦ . خبر نقلته وتناقلته مختلف وكالات الأنباء ووسائل الإعلامي العربيَّة والعالميَّة، ولاقى الكثير جدًّا من الانتقادات العنيفة والإدانات القويَّة على صفحات الجرائد والمجلات العربيَّة وخاصَّة منها المصريَّة.

١٧ . الجزيرة نت، وكالات: **إسرائيل تشارك في مؤتمر منظمة التِّجارة العالميَّة بالدوحة** . الجمعة ١٤٢٢/٤/٢١هـ الموافق ٢٠٠١/٧/١٣م.

هـذا المـؤتمر»[١٨]. والسُّـؤال الـذي لا بُـدَّ مـن طرحـه هنـا إذن هـو لمـاذا لَهَثَـتْ الإمبراطوريَّة القطريَّة العظمى وأصرَّت على استضافة هذا المؤتمر؟ أليس لتأتي بإسرائيل إلى قطر علناً بعد لقاءاتها السِّريَّة الكثيرة؟

وكلَّما سَنَحَت الفرصة دَعَتْ قطرُ الوفود الإسرائيليَّة للمشاركة وزيارة قطر، وإذا لم تكن هناك مناسبة اختلقت قطر المناسبة لدعوة وفدٍ إسرائيليٍّ فَقَدْ أَعْلَنَ متحدِّثٌ باسم وزارة الخارجيَّة الإسرائيليَّة مساء الثَّلاثاء ٢٠٠٢/١٢/١٠م أن وفداً إسرائيليًّا رسميًّا يشارك حاليًّا في معرضٍ دوليٍّ للرِّياضة في قطر التي تستضيف دورة الألعاب الأولمبيَّة الآسيويَّة عام ٢٠٠٦م بدعوةٍ من اللجنة الأولمبيَّة القطريَّة وذلك للمرَّة الأولى منذ عام ١٩٩٩م»[١٩].

لن نطيل الحديث في الشَّواهد والأمثلة عن الدُّول العربيَّة الأخرى التي بالكاد والجهد نجد واحدةً منها بريئةً من هذا العداء للعرب والمصالح العربيَّة لصالح الكيان الصهيوني... نَعَمْ لِصَالِحِ الكيان الصهيوني وليس لصالح الكونغو أَو زائير أَو الصِّين أَو حَتَّى أمريكا...!!

ثالثاً: سوق الأيدي العاملة

أمَّا من ناحية تبادل العمالة والخبرات والكفاءات بَيْنَ الدُّول العربيَّة فإنَّها في حقيقة الأمر حالة مزريَّة إلى أبعد الحدود. وفي الإطار العام لتحديد هذه المشكلة ومدى مأساويتها يجب أن نلفت الانتباه إلى نقطتين على أقلِّ تقديرٍ:

---

١٨ . م. س. ذاته.

١٩ . وكالة الأنباء الفرنسيَّة، الجزيرة نت: **وفد إسرائيلي يشارك في معرض دولي بالدوحة** ـ الأربعاء ١٤٢٣/١٠/٧هـ الموافق ٢٠٠٢/١٢/١١م.

الأولى هي أنَّ الدُّول العربيَّة عامَّةً منقسمةٌ إلى قسمين من حيث الأيدي العاملة؛ قسمٌ منها يعاني أزمة بطالةٍ والقسم الآخر بحاجة إلى الأيدي العاملة.

الثانيَّة هي أنَّ معظم الدُّول العربيَّة توجد فيها كفاءات علميَّةٌ متميِّزةٌ لا تَجِدُ فرصها في العالم العربيِّ فتضطر إلى الهجرة إلى الدُّول المتطوِّرة.

على ضوء هاتين النُّقطتين يمكننا أن نفهم الآن ما تعنيه بعض النَّماذج التي سنعرض لها من التَّقديرات والأرقام الإحصائيَّة. ففي قراءة عامَّة للمشهد نَجِدُ أنَّ الدُّول العربيَّةَ الأكثرَ حاجةً للعمالة هي على نحو الخصوص السُّعوديَّة والكويت والبحرين وقطر والإمارات العربيَّة المتحدة وليبيا ورُبَّما لبنان وهذه الدُّول كلُّها تقريباً تفضِّل الأيدي العاملة القادمة من خارج الوطن العربي بالمطلق، وتخصُّ بالتَّفصيل الأيدي العاملة الآسيويَّة؛ الهنديَّة، الإيرانيَّة، الفلبينيَّة، السيرلانكيَّة... بدعوى رخص هذه الأيدي العاملة بالمقارنة مع الأيدي العاملة العربيَّة.

ولا يختلف أمر الحاجة إلى الكفاءات العلميَّة والخبرات التَّقانيَّة عن أمر الأيدي العاملة إذ عندما تحتاج أيٌّ من هذه الدُّول وحَتَّى الدُّول العربيَّة الأخرى كلها إلى أيِّ كفاءةٍ أَو خبرةٍ علميَّةٍ فإنَّها تشترط أن تكون الخبرة أَو الكفاءة غربيَّة وخاصَّةً منها الأمريكيَّة أَو البريطانيَّة أَو الفرنسيَّة... وهي في الحدود الدُّنيا تُؤْثِرُ الخبرات والكفاءات الغربيَّة على الخبرات والكفاءات العربيَّة الموجودة في الوطن العربيِّ، على الرَّغْمِ من أنَّها في الغالب تصدم كثيراً بأنَّ الشَّركات الغربيَّة ترسل

كفاءات من أصلٍ عربيٍّ. حَتَّى صارت بعض الدُّول تشترط شرطاً واضحاً هو أن لا تكون الخبرة أَو الكفاءة عربيَّة ولا من أصلٍ عربيٍّ.

أمثلتنا على ذلك كثيرةٌ جدًّا نكتفي ببعض الإشارات إلى بعض التَّقارير والإحصاءات التي نذكر منها على سبيل المثال أنَّ وزير العمل السُّعودي **غازي القصيبي** «أَفَادَ بأنَّ عدد العمال المهاجرين في السُّعوديَّة يقدَّر بنحو ٨,٨ مليون نسمة، أي ثلث سكَّان البلاد. وأغلب هؤلاء العمال قادمون من بلدان جنوب وجنوب شرق آسيا مثل الهند وباكستان وبنغلاديش وسريلانكا وإندونيسيا والفلبين»[٢٠]. أما العمالة العربيَّة في السُّعوديَّة فهي قليلةٌ جدًّا بالمقارنة مع العمالة العمالة الأجنبيَّة الموجودة في السُّعوديَّة «معظمها قادم من السُّودان ومصر»[٢١].

ومن ذلك على سبيل المثال أيضاً «تقدِّرُ الإحصاءات عدد سكَّان الكويت بمليونين تقريباً، علماً أنَّ مليوناً و(١٥٩) ألفاً منهم ليسوا أصلاً كويتيين، بل هم من اليد العاملة التي تأتى من آسيا غالباً. أما دولة البحرين ففيها (٢٢٨) ألف نفرٍ من الأيدي العاملة الأجنبيَّة؛ وهى أيضاً من أصولٍ آسيويَّةٍ وإيرانيَّةٍ في الأغلب. ووضع الإمارات العربيَّة المتحدة يتطابق مع الكويت والبحرين وقطر من حيث سيطرة اليد العاملة الأجنبيَّة التي تتجاوز تعداد السُّكان الأصليين بكثير»[٢٢].

يعلِّق كثيرون على ذلك بقولهم إنَّهُ «لا توجد سياسةٌ عربيَّةٌ مشتركةٌ بخصوص استيعاب الأيدي العاملة. وإلى جانب ذلك فإنَّهُ لا توجد معاهدات

---

٢٠ . الأمم المتحدة: **التقرير العالمي لحقوق الإنسان**. ٢٠٠٥م.

٢١ . م. س. ذاته.

٢٢ . أزراج عمر: **إحصائيات وحقائق حول التشرذم العربي**. عن موقع العرب أون لاين. ٢٠٠٤/٤/٢٩م.

بهذا الشَّأن...»[٢٣]. والحقيقة أبعد من ذلك بكثيرٍ جدًّا، فانعدام مثل هذه المعاهدات ليس نابعاً من العجز عن التَّفكير في ذلك ولا لِبُعْدِ ذلك عن أذهان السِّياسيين والاقتصاديين العرب على الإطلاق وإنَّما الأمر في حقيقته تعبيرٌ عن انعدام الإرادة العربيَّة المشتركة وانعدام رغبة القادة العرب تحديداً في العمل العربيِّ المشترك على أيِّ صعيدٍ أَو مستوى.

المشكلة هنا ليست واحدةً، أي ليست محصورةً في زيادة الضُّغوط الاقتصاديَّة على بعض الدُّول العربيَّة وحسب وإنَّما تتعدَّى ذلك إلى أنَّ العمالة الآسيويَّة المستخدمة في الخليج العربيِّ تُخرج مئات المليارات من الدُّولارات سنويًّا إلى دولها لتنعش اقتصادات تلك الدُّول الآسيويَّة في حين أنَّهُ كان من الممكن لهذه الأموال أو بعضها أن تنعش الاقتصادات العربيَّة إلى جانب امتصاصها جزءاً من أزماتها الاجتماعيَّة مع البطالة.

خاتمة

تشيرُ المعطيات كلُّها إلى التَّردِّي الكبير في العلاقات الاقتصاديَّة العَربيَّة العربيَّة، على مدار القرن العشرين كلِّه وحَتَّى يومنا هذا.

هناك بعض الاستثناءات في كلِّ محورٍ من هذه المحاور الأساسيَّة الثَّلاثة، ولكنَّهُ على أيِّ حالٍ استثناءات لا تعدو حدود الشُّذوذ والنُّدرة التي لم تستطع أن تشكِّل أيَّ قاعدةٍ أَو بنيةٍ تحتيَّةٍ لعلاقاتٍ اقتصاديَّةٍ عَربيَّةٍ عربيَّةٍ سليمةٍ أَو فاعلةٍ.

٢٣ . م. س. ذاته.

مَـعَ مطـالع عـام ٢٠٠٥م بـدأ الانفـراج النَّظـري في العلاقـات الاقتصاديَّة العَربيَّة العربيَّة، ولكن للأسف الشَّديد فإنَّ هذا الانفراج أتى بضغوط المعطيات الدُّولية والمستجدَّات على السَّاحة العالميَّة، ورُبَّما جاءت رَدَّ فعلٍ مباشرٍ على التَّهديدات الأمريكيَّة الصِّهيونيَّة المباشرة على العالم العربيِّ، ليكون هذا التَّقارب العربيُّ العَربيُّ ضرباً من الابتزاز السِّياسيِّ للولايات المتحدة الأمريكيَّة وليس نتيجة وعيٍ للمصالح الاقتصاديَّة العربيَّة الخاصَّة والمشتركة. ولذلك فإنَّ النَّتائج المتوقَّعة ليست إيجابيةً بأيِّ حالٍ من الأحوال.

الفصل الثاني

الثـــــراء العربـــي بيـــــن الحقيـــقـــة والخيـــال

ليس المواطنون العرب وحدهم من يتساءل عن مقدار الثروة العربية بل ثمة في العالم كله تصوير للعرب على أنهم أثرياء جدًّا من عائدات النفط على الأقل.

إنَّ الحديث في الثَّراء العربيِّ متاهةٌ لا حدود لها في حقيقة الأمر، فلا نعرف من أين نبدأ، ولا أين ندخل، ولا أين ننتهي. وما يثيره هذا الموضوع أكثر من أن تحدَّه حدودٌ، ولا سيَّما أنَّ كلَّ مدخلٍ من مداخل الكلام ينشعب إلى موضوعاتٍ إن خَلَتْ من الحرج لم تخلُ من التَّعقيد، وإن خَلَتْ من التَّعقيد لم تخلُ من عدم توافر المعلومات والمعطيات.

على أنَّ الذي تجدر الإشارةُ إليه هنا، وقبل خوض غمار الموضوع، هو أنَّنا لا نتناول هذه المعطيات طَمَعاً ولا حَسَداً كما يتوهَّمُ ذوي الشَّأن، الذين يتواثبون فوق الأرض ضَجَراً وتخوُّفاً من طَمَعِ المتكلِّمين، إن كان المتكلِّمون عرباً، أمَّا إن كانوا غير عربٍ فلهم الحقُّ في كلِّ شيءٍ فهم منزَّهون عن الطَّمع، وموضوعيون لا مصلحة لهم في شيءٍ مِمَّا يتبادر إلى أذهان ذوي القُربى!!! ولذلك أرجو أن يعدَّ كلامي هذا من قبيل كلام غير ذوي القربى... ولكنِّي لا أستطيع أن أنكر أبداً أنَّه لو كان عدو أمَّتي قد وَرَدَ عليه ما ورد إلى العرب، وَهَدَرَ ما هَدَرَهُ العرب لما استطعت مطلقاً أن أشمت به، بل لما استطعت إلا أن آسف عليه، وربَّما أبكي عليه ألماً وحزناً، من قلبٍ صادقٍ في حزنه وألمه!!!

بدايةً، لعلَّ كلَّ مواطنٍ عربيٍّ من أدنى أداني الوطن إلى أقصى أقاصيه، بل، ورُبَّما لا مبالغة في ذلك، تسع البشر، يتساءلون: ما مقدار مداخيل العرب من

النِّفْط، هذه الثروة التي كَثُرَ الكلام فيها، كَثُرَ تعظيمها، وَكَثُرَ التَّهويل في قيمتها ومردودها...

تناقض الأرقام والحقيقة

الحقَّ أنَّ الأرقام المتوافرة غيرُ دقيقةٍ، إلى جانب عدم خلوِّها من التَّناقض، ففي حِيْنَ ذكرت صحيفة الفايننشل تايمز في مطلع التِّسعينات أنَّه «بَيْنَ ارتفاع سعر النِّفْط عام ١٩٧٣م ونهاية عقد الثمانيات تلقَّى العالم العربيُّ (١,٥) تريليون [أي مليون مليون] دولار على شكل عوائد نفطية»[٢٤]. نجد أنَّ **محمد حسنين هيكل** يؤكِّد «أنَّ مبيعات النِّفْط العربيِّ، خلال عشرين سنةً خَلَتْ، بَلَغَتْ ثلاثة تريليون دولار، المبلغ الذي لم يتجمَّع لدى أية إمبراطورية ـ في العالم ـ حتَّى الآن»[٢٥]، على حدِّ تعبير **هيكل** في حينه. ويذهب **مصطفى بازركان** إلى التَّساؤل قائلاً: «أين ذهبت الألف مليار [= ألف بليون] دولار عائدات النِّفْط السُّعودي خلال العشرين سنة الأخيرة أين ذهبت؟؟!!»[٢٦]، وتؤكِّد الإحصاءات الرَّسميَّة غيرُ الموثوقة أنَّ عائدات الصَّادرات النِّفْطيَّة العربيَّة قد بلغت (١٢٩) مليار دولار في عام ١٩٩٦م[٢٧]، وبلغت (١١٠) مليار دولار في عام ١٩٩٧م[٢٨]، أي نحو ترليون دولار كلَّ نحو سبع سنوات. أمَّا التَّقارير

---

[٢٤] ـ د. عدنان مصطفى: **أزمة البحث العلمي؛ هل إلى خروج من سبيل؟** ـ ضمن مجلة؛ **شؤون عربية** ـ الجامعة العربية ـ القاهرة ـ العدد ٦٥ ـ نيسان/ إبريل ١٩٩١م ـ ص٩.

[٢٥] ـ جريدة: **الوطن** ـ الكويت ـ عدد ١/ ٢/ ١٩٩٠م.

[٢٦] ـ مصطفى بازركان (خبير نفطي واقتصادي): في برنامج أكثر من رأي في محطة الجزيرة الفضائيَّة يوم الثلاثاء ٢٣ شباط ١٩٩٩م.

[٢٧] ـ جريدة؛ **الاتحاد** ـ أبو ظبي ـ عدد الاثنين ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٧م.

[٢٨] ـ جريدة؛ **الحياة** ـ لندن ـ الأحد ١٢ تموز/ يوليو ١٩٩٨م ـ العدد ١٢٩١٣.

الاقتصاديَّة لصندوق النَّقد العربيِّ، وتقارير منظَّمة الأقطار العربيَّة المصدِّرة للنِّفط فتقودنا إلى أنَّ عائدات النِّفْط العربي فيما بَيْنَ عامي ١٩٧٠م و١٩٨٦م قد بلغت نحو (١،٥) ترليون دولار[٢٩].

يبدو أنَّ ثمَّة تناقضاً بَيْنَ هذه الأرقام، ولكنَّه، على أيِّ حالٍ وإلى حدٍّ ما، تناقضٌ طفيفٌ، ولا سيَّما إذا ما أخذنا بعين النَّظر عَدَمَ اشتراك فترات القياس إلا بتقاطعات لا تسمح في بعض الحالات باستنتاج وجه التَّناقض أو التَّضارب في الأرقام، ومهما يكن من أمرٍ فإنَّ في مكنتنا القول، استناداً إلى المعطيات السَّابقة، وبعد إجراءِ بعض التَّقاطعات وسدِّ الثَّغرات: إنَّ عائدات النِّفْط العربي وحدها في الثَّلاثين سنةً السَّابقة، أي من عام ١٩٧٠م حتَّى عام ١٩٩٩م، لم تقلَّ في حالٍ من الأحوال عن أربعة ترليونات دولار، وإن كنتُ، لأسبابٍ كثيرةٍ، غير مطمئنٍّ إلى مصداقيَّة هذا الرَّقم، وخاصَّةً أنَّ مثل ربع هذا المبلغ يملكه شخصٌ عربيٌّ واحدٌ الآن هو الأمير **الوليد بن طلال** الذي بَلَغَتْ ممتلكاته النَّقديَّة والأصول النَّقديَّة والأموال غير المنقولة... ومثل هذه الثروة التي يمتلكها **الوليد بن طلال** أيضاً كانت تملكها نقداً أسرة آل الصباح صباح الاحتلال العراقي للكويت خارج الكويت كما طالعتنا الصُّحف والمجلات حينها... **فكيف ستصحُّ القسمة، وبأي حساب؟!!**

وعلى افتراض قبولنا بهذا الرَّقم الفلكي من الدُّولارات التي أوقف ثلثها محرِّر الفايننشل تايمز مندهشاً ودفعه للتَّعليق باستغرابٍ قائلاً: «ومع ذلك لم يظهر أيُّ

---

[٢٩] . عبد الحميد محفوظ الزقلعي: **استثمار رؤوس الأموال العربية في الدُّوَل العربية** . ضمن مجلة **شؤون عربية** . القاهرة . العدد ٦٥ . نيسان/ أبريل ١٩٩١م . ص٥٠ـ ٥١ .

بلدٍ عربيٍّ في جوار عتبة مرحلة الإقلاع الاقتصادي الذي تكشف في أقطار الشَّرق الأقصى بصورة نَمَاءٍ سَرِيْعٍ»[٣٠]. وعلَّق **محمد حسنين هيكل** مذعوراً أمام نحو نصف هذا المبلغ قائلاً: إنَّ هذا «المبلغ لم يتجمع لدى أيَّة إمبراطوريَّة في العالم. حتَّى الآن (الآن هو آن التعليق)»[٣١]، هذا النِّصف الذي فاق ما رُصد لمشروع **مارشال**، لإعمار أوربا بعد الحرب العالميَّة الثانية، بأضعاف مضاعفة.

فأين ذَهَبَ هذا المبلغ الأسطوريُّ، وماذا استفاد العرب منه؟؟!!!

أين ذهبت الأموال؟

سؤالٌ لا ينفكُّ الكثيرون عن طرحه بمزيدٍ من الحسرة، وربَّما الألم، وربَّما شكَّلَ هاجساً يعصف دائماً بمخيِّلات بعضهم!

قبل الإجابة عن هذا السُّؤال لا بدَّ من الإجابة عن سؤالٍ آخر سابقٍ منطقيًّا على هذا السُّؤال وهو: هل هذا المبلغ أسطوريٌّ حقًّا؟

أيًّا كان الأمر، وقبل أيِّ مقارناتٍ يكفينا أن نعلم «أنَّ الاحتياجات الماليَّة لتمويل البنيَّة التَّحتيَّة في الدُّوَل العربيَّة في السَّنوات العشر القادمة. الأولى من الألفية الثَّالثة. يُقَدَّرُ بنحو (٢٥٠) مليار [= بليون] دولار»[٣٢]، لنحكم بأنَّ هذا المبلغ أسطوريٌّ حقًّا، لأنَّ ربع ربعه يقيم دنيا العرب ويضمن حسن ختامهم.

---

[٣٠]. د. عدنان مصطفى: **أزمة البحث العلمي؛ هل إلى خروج من سبيل؟**. ص٩.

[٣١]. جريدة: **الوطن**. الكويت. عدد ١/ ٢/ ١٩٩٠م.

[٣٢]. جريدة؛ **البيان**. العدد ٦٩٨١. تاريخ ٣٠ تموز/ يوليو ١٩٩٩م.

ولكن، إذا علمنا أنَّ النَّاتج القوميَّ للولايات المتَّحدة الأمريكيَّة قد كان في عام ١٩٩٣م نحو (٦,٢٥٩) ترليون دولار، وارتفع في عام ١٩٩٧م إلى (٧,٧٨٣) ترليون دولار. وأنَّ النَّاتج القومي لليابان في عام ١٩٩٣م كان (٤,٢١٤) ترليون دولار، وارتفع في عام ١٩٩٧م إلى (٤,٨١٢) ترليون دولار. فيما راوح النَّاتج القوميُّ الإجماليُّ للوطن العربيِّ كلِّه في مكانه إذ بلغ (٣٢٣) مليار [= بليون] دولار في عام ١٩٩٣م، وزاد ملياراً [=بليوناً] واحداً خلال الأربع سنوات التَّالية فَبَلَغَ (٣٢٤) مليار دولار في عام ١٩٩٧م[٣٣]. كما في الجدول التالي:

النَّاتج القومي الإجمالي

للولايات المتحدة واليابان والوطن العربي في عامي ١٩٩٣م و١٩٩٧م

مقدَّراً بمليار دولار أمريكي[٣٤]

البلد / العام	الولايات المتحدة الأمريكية	اليابان	الوطن العربي
عام ١٩٩٣م	٦٢٥٩,٩	٤٢١٤,٢	٣٢٣
عام ١٩٩٧م	٧٧٨٣,١	٤٨١٢,١	٣٢٤,٢

[٣٣] . الأمم المتحدة : **تقرير التنمية البشرية لعام١٩٩٦، وعام ١٩٩٩م.**

[٣٤] . الأمم المتحدة : **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦م وعام ١٩٩٧م.**

يبدو لنا من خلال المعطيات المقارنة في هذا الجدول أمران على أقلِّ تقديرٍ، أوَّلهما أنَّ المبلغ الذي ظنناه أسطوريًّا ليس بأسطوري، وإنَّما أقل من عاديٍّ إذا ما قورن مع أحد اقتصادي أعظم دولتين اقتصاديًّا في العالم، وإن كانت المقارنة قاسية. بل ما هو من الضَّروريِّ الانتباه إليه هنا، وهو ما ينسف به حكمنا التَّقزيمي هذا ويجعله بلا معنى، هو أنَّ هذه المقارنة تقف عند خلاصة سنواتٍ نهائيَّةٍ لميزانيَّات الدَّخل القوميِّ، فيما المبلغ الذي ضاع أو الذي نتحدَّث عنه ممتدٌّ على سنواتٍ متباينةٍ من تباين أسعار الدُّولار وقيمته، فملايين الدُّولارات في السَّبعينات ليست هي ذاتها في الثَّمانيات ولا هي ذاتها في التِّسعينات.

ولكن، وفي الوقت ذاته، تبدو عدم مصداقيَّة المعطيات المنشورة في تقارير الأمم المتَّحدة، ولأسبابٍ كثيرةٍ، أبرزها وعلى رأسها أنَّ هذه الأرقام ليست حقيقيَّة بالضَّرورة لأنَّ مصادرها هي الدُّوَل صاحبة الشَّأن وليس ثمَّة مقاييس ولا معايير تسمح بالوقوف على مدى مصداقيَّة هذه الأرقام، ومنها أنَّ عائدات النِّفْط العربيِّ وحدها حسب بعض التَّقارير، في تلك الفترة، تربو على هذا النَّاتج القوميِّ العربيِّ كلِّه، وحسب التَّقارير الرَّسميَّة عن تلك الفترة فإنَّ عائدات النِّفْط وحدها أكثر من نصف هذا النَّاتج القوميِّ، وهذا ما ينطوي على شيءٍ من التَّناقضِ إذ كيف يتَّسق، في هذا السِّياق مثلاً، «أنَّ عائدات النِّفْط العربيِّ كلِّها في عام ١٩٩٩م قد بلغت نحو (١١٠) مليارات دولار»[٣٥]، فيما «العائدات النِّفْطية وحدها للسُّعوديَّة وحدها قد بلغت (٢٠٤) مليارات دولار

[٣٥] . التقرير الاقتصادي العربي، نقلاً عن جريدة؛ **الاتِّحاد** . أبو ظبي . العدد ٨٩٥٤ . الاثنين ١٠كانون الثاني /يناير ٢٠٠٠م.

في عام ١٩٩٧م، ونحو (٢٠٠) مليار دولار في عام ١٩٩٨م»[٣٦]، وحسب تقديرات التَّقرير السَّنويِّ الذي تعده المخابرات المركزيَّة الأمريكيَّة تحت عنوان (حقائق العالم) بلغ النَّاتجُ القوميُّ السُّعوديُّ ١٩١ مليار دولار في عام ١٩٩٩م[٣٧]، مع ذلك فإنَّ «النَّاتج القوميَّ العربيَّ في العام ذاته، حسب التَّقرير الاقتصاديِّ العربيِّ، ومثله لعدَّة أعوامٍ سابقةٍ، قَدْ ناف عن (٥٨٩) مليار دولار»[٣٨]؟؟ ومن جهة أُخرى أيضاً فإنَّ الوثبات في إنتاج النِّفْط على نحوٍ خاصٍّ وفي تطوُّر الإنتاج القوميِّ العربيِّ في تلك الفترة كانت بعشرات المليارات، فكيف يراوح مؤشِّر الإنتاجِ القوميِّ العربيِّ في تلك الفترة عند زيادة بليون واحد ؟!!

والذي يؤكِّد تناقض هذه الأرقام وعدم مصداقيتها مؤشِّراتٌ ومعطياتٌ كثيرةٌ، منها ما يكشف عن بعض جوانب تبديد الثَّروة العربيَّة الهائلة، ولو أنَّنا تتبعنا هذا الموضوع تتبعاً دقيقاً منذ عشر سنوات فَقَطْ لكان لدينا من المعطيات الكَثير الكثير الذي يحضر بعضه في أذهاننا، ولكن يغيب التَّوثيق، ولذلك حسبنا ما حضر توثيقه، وهو على قلَّته ليس تعقله بالسَّهل أبداً:

ففي الدَّرجة الأولى ليس من العسير على المستثمرين الغربيين تبديد هذه المبالغ وتضييعها بوسائل متعدِّدةٍ ومتباينةٍ، فهناك ـ كما قال **نقولا سركيس** مدير عام المركز العربيِّ للدِّراسات النِّفْطية: «الخسائر النَّاتجة عن غبن الشَّركات وسيطرة

---

[٣٦] ـ جريدة؛ **البعث** ـ دمشق ـ الأربعاء ٧/ ١/ ١٩٩٨م ـ العدد ١٠٥١٤.

[٣٧] ـ سمير كرم: **عندما يتسول الأثرياء** ـ ضمن جريدة الكفاح العربي ـ عدد ٢٠٠٠/٩/١٣م.

[٣٨] ـ التقرير الاقتصادي العربي، نقلاً عن جريدة؛ **الاتِّحاد** ـ أبو ظبي ـ العدد ٨٩٥٤ ـ الاثنين ١٠كانون الثاني /يناير ٢٠٠٠م.

الدُّوَل الصِّناعيَّة، تلك الخسائر التي تحقَّقَتْ ضمن ألف بابٍ وبابٍ، فمنها على سبيل المثال ما يتعلَّق بانهيار الأسعار، وقد فَقَدَتْ منظَّمة الأوبك جرَّاء انهيار أسعار النِّفْط بَيْنَ أعوام ١٩٨٦م . ١٩٨٩م أكثر من (٢٠٠) مليار دولار»[٣٩]. ولا ننسى في هذا الصَّدد فقدان الأوبك «نصف القوة الشِّرائيَّة للدُّولار جرَّاء انهيار أسعار صرفه بَيْنَ أعوام ١٩٨٥م. ١٩٨٩م. ونصف القوَّة الشِّرائيَّة لما تبقَّى من إيراداتها عام ١٩٨٢م نتيجة ارتفاع صادرات الدُّوَل الصِّناعيَّة»[٤٠]. وقد «خَسِرَت البلدان العربيَّة (٩٢٩) مليار دولار فيما بَيْنَ عامي ١٩٨٧م و ١٩٩٨م بسبب السِّياسة النِّفْطية لبعض دول الخليج»[٤١]. وفي كلِّ ذلك ما يؤكِّد أنَّ مبلغ (٤٠٠٠) مليار [= بليون] دولار، أي الأربعة تريليونات دولار أقل بكثيرٍ جدًّا من العائدات الحقيقيَّة للنِّفط، والحقيقة أنَّنا نركِّز هنا على العائدات النِّفْطيَّة لا لسببٍ إلاَّ لأنَّ الدُّوَل النِّفْطيَّة هي وحدها التي تحقِّق فائضاً في الميزان التِّجاري بَيْنَ الدُّوَل العربيَّة التي تقع كلُّها تقريباً في عُجُوْزٍ كبيرةٍ في الميزان التِّجاري، وبعد حرب تحرير الكويت من الاستعمار العراقي دخلت كل دول الخليج في العجوز والميزان التجاري الخاسر والمديونيَّة على نحوٍ متسارعٍ ينتظر التَّفسير عند كثيرين وقد تمَّ فهمه عند آخرين.

وفي مسلسل الهدر والخسائر نقف على بعض الأرقام الصغيرة التي تمكَّنا من الحصول عليها، وكلها حسب المصادر الرَّسميَّة التي نصرُّ على عدم الثِّقة فيها،

---

[٣٩] . جريدة: **البعث** . دمشق . عدد ٢/ ٣/ ١٩٩٠م.

[٤٠] . جريدة: **القبس** . الكويت . عدد ٢٥ / ٤/ ١٩٩٠م.

[٤١] . أحمد أبو صالح: **من السبب وراء انهيار أسعار النِّفْط؟** . صحيفة؛ **الأسبوع** . العدد ١٠٩ . الاثنين ٢٦ ذي القعدة الموافق لـ ١٥ آذار ١٩٩٩م . ص٧.

فقد ذكرت صحيفة الحياة أنَّ العرب لعدم فهمهم حقَّ استرجاع الضَّريبة المضافة فَقَطْ، هذا الحق الأيسر من اليسير والأقل من القليل، يخسرون (٢٥٠) مليون دولار سنويًّا[٤٢]، ومنها حسب تقدير نشرة الأنباء العربيَّة اليوميَّة أنَّ العرب خسروا في عام ١٩٩٩م بسبب انخفاض أسعار النِّفْط فَقَطْ (٣٣) مليار دولار[٤٣]..... ولن نطيل الحديث في الإنفاقات الفلكليَّة من السَّائحين العرب في العالم التي منها حسب تقديراتٍ رسميَّةٍ غير دقيقةٍ وغير موثوقةٍ، أنَّ العَرَبَ الذين يزورون أوربا سنويًّا يتجاوز (١,٥) مليون زائر، ينفقون أكثر من (١,٨) بليون دولار[٤٤]، أي بمعدل (١٢٠٠) دولار للسَّائح العربيِّ الواحد، وهذا كلام لا معنى له منطقيًّا ولا واقعيًّا لأنَّ الألف ومئتي دولار هذه ليست أكثر من ثَمَنِ بطاقة سفره في أيِّ وسيلة نقلٍ كانت إلى أوروبا، ويبدو عدم اتِّساق هذا الرَّقم مع المنطق والواقع من خلال التَّقديرات التي أعدَّتها منظمة السِّياحة العالميَّة التي تقول: «إنَّ الإنفاق السِّياحي السُّعودي في الخارج مرشَّحٌ للارتفاع إلى أكثر من ٤٠ مليار [= بليون] دولار مع حلول عام ٢٠٠٥م، في مقابل ٣١ مليار في الوقت الحاضر»[٤٥]، فكيف يمكن أن يتقبَّل العقل أنَّ السُّعوديين وحدهم ينفقون أربعين مليار دولار سنويًّا والعرب كلُّهم ومن بينهم السُّعوديون ينفقون نحو ملياري دولار؟ مفارقة مضحكة حَتَّى الخجل!!

---

[٤٢] . جريدة؛ **الحياة** . الأحد ١٩ نيسان/ أبريل ١٩٩٨م . العدد ١٢٨٢٩.

[٤٣] . جريدة؛ **الكفاح العربي** . الخميس ٢٢ تموز/ يوليو ١٩٩٩م . العدد ٢٣٣٥.

[٤٤] . جريدة؛ **الحياة** . الأحد ١٩ نيسان/ أبريل ١٩٩٨م . العدد ١٢٨٢٩.

[٤٥] . انظر: مجلة **الوسط** . لندن . العدد ٤٥٠ تاريخ ١٩ جمادى الآخرة ١٤٢١هـ/ الموافق لـ ١١ أيلول ٢٠٠٠م . ص٤٢.

ومع ذلك لا بُدَّ من الإشارة إلى أنَّهُ لا ينفق من هذا المبلغ في الوطن العربيِّ أكثر من نصف المليار دولار بكلِّ الأحوال.. هذا للسُّعوديين وحدهم، فهل وحدهم من العرب هم الذين يعرفون فنون السِّياحة؟... وغير ذلك: أين ذهبت تلك المبالغ الخياليَّة التي ينفقها كثيرٌ منهم في أماكن ومناسبات مختلفة وكثيرة سياحية فَقَطْ كما تطالعنا الصُّحف والمجلات، ولا سيَّما أنَّ الذين يذهبون إلى أوروبا من السُّياح العرب هم الأكثر ثراءً منهم؟؟!!

ومما يتضافر مع ما ذكرنا ويؤكِّده أيضاً الأموال العربيَّة المهربة والمستثمرة خارج الوطن العربيِّ، وليس لدينا في حقيقة الأمر أيَّة معطيات حقيقيَّةٍ أو دقيقةٍ، شأننا في ذلك كشأننا مع العائدات العربيَّة، فقد ذكر الدكتور **عدنان مصطفى** في مطلع التِّسعينات من القرن العشرين «أنَّ رجال الأعمال العرب، في الأقطار العربيَّة الغنيَّة، دون حكوماتها، يدَّخرون في الخارج (١٢٠) مليار دولار، ويتابع بأنَّه يُعتقد بأنَّ أمثالهم من الأقطار العربيَّة الفقيرة يدَّخرون ما لا يقلُّ عن (٥٠) مليار دولار»[٤٦]. ولن نناقش مدى مصداقية هذا الرَّقم لأنَّ المعطيات قَدْ تَغَيَّرت كثيراً وإن ظلَّت غير كاملةٍ ولا دقيقةٍ، ففي عام ١٩٩٦م ذكرت صحيفة الحياة أنَّ الأسواق العربيَّة تجتذب فقط (٥٠) بليون دولار من أصل (٦٧٠) بليون دولار من الأموال العربيَّة المستثمرة في الخارج في مطلع التِّسعينات[٤٧]. أمَّا في أواخر التِّسعينات فتشير «تقارير إحصائيَّة موثوق فيها حسب زعم صحيفة القدس العربي. إلى أنَّ حجم الأموال العربيَّة خارج الوطن

---

[٤٦] . د. عدنان مصطفى: **أزمة البحث العلمي؛ هل إلى خروج من سبيل؟** . ص١٠٩.

[٤٧] . جريدة؛ **الحياة** . الأحد ١١ شباط/ فبراير ١٩٦٦م . العدد ١٢٠١٤.

العربيِّ وصل إلى (٨٥٠) مليار دولار ... تدعم اقتصاد العالم الغربيِّ بشكلٍ خاصٍّ، بينما حالنا لا يحتاج إلى إشارة»[٤٨].

قلت حسب زعم الصَّحيفة لأنَّ هذا الرَّقم (الموثوق فيه) خالٍ من المصداقيَّة أيضاً، والذي يؤكِّد ذلك أكثر من سبب:

أولاً: أنَّ الغالبيَّة العظمى من المبالغ المودعة في الخارج تتمتع بالسِّريَّة، ولذلك من المتعذَّر الكشف عنها.

ثانياً: أنَّ الأمير الدُّكتور **نايف بن فواز الشَّعلان** رئيس مجلس إدارة كنزبنك؛ أول بنك برأسمال عربيٍّ في سويسرا، قد أكَّد «أنَّ مجموع الأموال العربيَّة المهاجرة لكلٍّ من القطاع الحكوميِّ والخاصِّ تصل إلى (٥,١) ترليون دولار وليس (٨٠٠) مليار كما كان يعلن من قبل في بعض وسائل الإعلام، وبيَّنَ أنَّ تأسيس البنى التَّحتية للبلدان العربية يحتاج إلى نحو (١٥٠) مليار[٤٩] دولار»[٥٠]. وفي عام ٢٠٠٥م خرجت علينا صحيفة الحياة اللندنيَّة بتقرير يقول: «إنَّ الأموال العربيَّة المودعة في الخارج تفوق ١٢٠٠ مليار دولار»[٥١]، أي ترليون ومئتي مليار دولار. والأكيد في ذلك هو أنَّ المبلغ أكثر بكثير من ترليون ومئتي مليار دولار.

---

[٤٨] . جريدة: **القدس العربي** . القاهرة . العدد ٤٢٣ . تاريخ ٦ / ٨/ ١٩٩٩م.

[٤٩] . مر معنا سابقاً أنَّ تأسيس البنية التحتية في الوطن العربي يحتاج إلى ٢٥٠ مليار دولار وكان التقدير في عام ١٩٩٩م، وهاهنا يقدر الدكتور الشعلان هذه الحاجة بـ١٥٠ مليار دولار وكان هذا في عام ٢٠٠١م. الحقيقة أنَّهُ ليس ثَمَّةَ تناقض هنا ولا سوء تقدير، وإنَّما الأمر مرتبط بمجموعة من العوامل والأسباب منها ما تم إنجازه ومنها تصاعد التضخم النقدي العربي عامة... وغير ذلك من الأسباب.

[٥٠] . جريدة **تشرين** . العدد ٨٠٠٨ . الأحد ٢٧ صفر ١٤٢٢هـ الموافق لـ ٢٠أيار ٢٠٠١م.

[٥١] . **مشروع لاسترجاع ١٢٠٠ بليون دولار قيمة الأموال العربية المودعة في الخارج** . جريدة **الحياة** . عدد السبت ٩ صفر ١٤٢٦هـ الموافق لـ ١٩ آذار ٢٠٠٥م.

إذ بعد أيَّام من هذا الخبر «أشارت بعض التَّقارير إلى أنَّ الأموال العربيَّة المودعة والمستثمرة في الولايات المتحدة الأمريكيَّة وحدها يتراوح وفق تقديرات مختلفة ما بَيْنَ ٨٠٠ مليار ٣ ترليون دولار»[٥٢]. وينسجم هذا الرَّقم إلى حدٍّ ما مع تقديرٍ سابقٍ عليه بسنوات ثلاث إذ أكَّد هذا التَّقرير أنَّ «الأموال العربيَّة والسُّعوديَّة المودعة أو العاملة في الأسواق الأمريكيَّة تزيد عن ثلاثة آلاف مليار دولار»[٥٣] أي ثلاثة تريليونات دولار. وهذا هو الأرجح في الحدود الدُّنيا، فإن كان هذا هو المبلغ عام ٢٠٠٢م فهل بقي كما كان منذ ثلاث سنوات؟

وفوق ذلك كلِّه من المؤكَّد أنَّ الودائع والاستثمارات العربيَّة ليست موجودةً فَقَطْ في الولايات المتَّحدة، فمثلها على الأقلِّ موجودٌ في الدُّول الأوربيَّة، وفي هذا ما يؤكِّد مصداقيَّة التَّقدير الذي قدَّمه الدُّكتور **نايف بن فواز الشَّعلان** في عام ٢٠٠١م الذي ذكرناه قبل قليل. ولكن مع ترجيح أنَّ هذا التَّقدير هو الحدُّ الأدنى قبل أربع سنوات لا نشكَّ في أنَّهُ أوشك على التَّضاعف تقريباً.

ثالثاً: أنَّ الواقع لا يتَّفق مع هذه الأرقام مطلقاً، **فالوليد بن طلال**؛ سادس ثُمَّ خامس أغنى رجل في العالم، وهو العربيُّ الوحيد[٥٤] الذي يَسمح أن يذكر اسمه بَيْنَ أغنياء العالم، يملك وحده مثل هذا المبلغ، حسب كلامه هو وفي

---

[٥٢] . أشار إلى هذا التقرير أحمد منصور في برنامجه **بلا حدود** في لقاء مع الدكتور جواد العاني عن الاقتصاد الأمريكي. يوم الأربعاء ١٣ صفر ١٤٢٦هـ الموافق لـ ٢٣ آذار ٢٠٠٥م.

٥٣ . عقيل الشيخ حسين: **مليون مليار دولار فقط لا غير!** . جريدة **الانتقاد** . بيروت . العدد ٩٦٧ . الجمعة ٢٢/ ٨/ ٢٠٠٢م.

[٥٤] . بدافع الغيرة من الوليد بسبب ظهور اسمه في لائحة الأغنياء تدافع بعض العرب للظهور في هذه اللائحة فبرز في العديد من العرب في لائحة عام ٢٠٠٥م ، حسب ترتيب مجلة «فوربس».

أكثر من موقع ومكان، «فقيمة موجودات الشَّركات التي يملكها (٨٠٠) مليار دولار.

. وإجمالي أرباحها (١٧) مليار دولار»[٥٥].

. (٢٥%) منها فَقَطْ ضمن الوطن العربي. (٧٥%) منها خارج الوطن العربي»[٥٦].

و**الوليد بن طلال** ليس المستثمر العربيَّ الوحيد خارج الوطن العربيَّ، إنَّهُ واحدٌ من عشرات ورُبَّما من مئات، هذا من جانب، ومن جانب آخر أنَّ هذا المبلغ، حتَّى الذي ذكره الأمير **نايف**، يشير فَقَطْ إلى الأموال المستثمرة أو المعلنة من دون الأموال المهربة والحسابات السِّريَّة. ولذلك عندما زَعَم أحد المفكِّرين في محاضرة ألقاها في مطلع الألفيَّة الثَّالثة إنَّه قرأ في مجلة ألمانيَّة في بحر عام ١٩٩٩م أنَّ الأموال العربيَّة المهربة إلى الخارج تربو على (١٢٠) ألف مليار دولار، أي (١٢٠) ترليون دولار، أي (١٢٠) مليون مليون دولار... لم يصفِّر أحدٌ دهشةً، ولم تبدو أيَّة علامة استغراب، على الرُّغم من هول هذا الرَّقم وأسطوريَّته المتجاوزة حدود الخيال وآفاقه وقدراته.

وعلى الرُّغم من ذلك كلِّه تطالعنا بعض المجلات العربيَّة على أرقامٍ مؤسفةٍ من العجز في ميزانيات الدُّوَل العربيَّة الثريَّة بشكل خاصٍّ. لأنَّ الدُّوَل الفقيرة تغرق في الديون والعجز منذ زمنٍ بعيدٍ إذ بَلَغَتْ «ديون هذه الدُّوَل في عام

---

(٥٥) . حسن صبرا: **حوار مع الوليد بن طلال**. ضمن مجلة؛ **الشراع**. بيروت. العدد ٨٩٧. ١٩٩٩م. ص١. ٥. ١٩ من الملف.

(٥٦) . م. س. ص١٣.

١٩٨٨م نحو (١٤٠) مليار [= بليون] دولار»[٥٧]. ومن ذلك على سبيل المثال أنَّ الكويت حَتَّى منتصف عام ١٩٩٨م كانت تقع في عجزٍ قدره (٦) مليارات دولار[٥٨]، وحَتَّى الفترة ذاتها كانت السُّعودية، حسب التَّقديرات الرَّسميَّة، تقع في عجزٍ قدره (١٠) مليارات دولار[٥٩].

ونقرأ في خبرٍ رسْميٍّ المصدر أيضاً أنَّ دول الخليج العربيِّ تقع في عجزٍ مقداره (٢٠) مليار دولار[٦٠]. وفي مطالع عام ١٩٩٨م طالعتنا صحيفة تشرين السُّورية بخبرٍ يقول إنَّ الديون العربيَّة تزيد (٥٠) ألف دولار في الدَّقيقة[٦١]، أي، ومن دون خدمات الديون، أي تراكمات الفائدة، نحو مليار ومئة مليون دولار سنوياً، وعلى هذا الأساس كان من المتوقع أن تبلغ الديون العربيَّة، من دون الطَّفرات والطَّوارئ، في عام ٢٠٠٠م نحو (٢٦٢) مليار دولار[٦٢]، ولكِنَّها في حقيقة الأمر زادت عليه بنحو الضعف بلغ نصيب السُّعودية وحدها من هذه الديون، كما أعلن وزير المالية السعودي في تقرير عرض الميزانيَّة عام ٢٠٠١م أنَّ الدَّيْنَ السُّعودي قَدْ بَلَغَ للعام الثَّاني (٦٠٠) مليار ريالٍ سعوديٍّ، أي ما يعادل (١٧٠) مليار دولار، وبلغت الديون العربية حسب التقارير

---

[٥٧] . د. عدنان مصطفى: **أزمة البحث العلمي ...** . ص٩.

[٥٨] . جريدة؛ **الميزان** . عدد أيلول/ سبتمبر ١٩٩٨م.

[٥٩] . جريدة؛ **الميزان** . عدد آب/ أغسطس ١٩٩٨م.

[٦٠] . جريدة؛ **أخبار اليوم** . السبت ٢٣ كانون الثاني ١٩٩٩م.

[٦١] . جريدة؛ **تشرين** . العدد ٧٠٠٧ . الأحد ١١/ ١/ ١٩٩٨م.

[٦٢] . م. س . ذاته.

الرسمية نحو «(٤١٠) مليار دولار»[٦٣]، وقيمة خدمة الديون العربية أكثر من (١٥١,٤) مليار دولار[٦٤].

أليس العرب مذهلون حقًّا؟ ألا يسلبون العقول بما يمتلكونه من القدرة على الإدهاش، والإدهاش الفعليِّ؟

لا شكَّ في أنَّهم مدهشون! مذهلون... مذهلون حقًّا!!

ولكن من منهم المذهلون؟

أهم النَّوابغ الذين استطاعوا أن يشكلوا مفاصل مهمَّةً في السَّيرورة الفكريَّة والعلميَّة والاقتصاديَّة في مختلف أسقاع العالم الواقعة خارج الوطن العربي؟ أم هُمْ القابعون في الوطن، الذين أخرجوا هؤلاء العباقرة، وأخرجوا ثروات الوطن؟؟!!

خاتمة

إنَّ استمرار الحديث في أهمية النِّفْط لم يعد مجدياً، كما لم يكن مجدياً فيما سبق، أي أيَّام كان في قدرة أصحاب الثَّروة النِّفْطيَّة أن يجعلوا العالم يقف على رِجْلٍ واحدةٍ منتظراً منهم الأمر بإشارة أَو إيماءة من إحدى الأصابع.

لن نُعَوِّلَ على النِّفط، ليس لعدم جدواه بل لعدم جدوى الحديث فيه، فعلى الرَّغْمِ من أنَّ الحديث في أهمِّيَّة النِّفط باتَ غير ذي جدوى مع أواخر القرن العشرين بسبب الطَّاقات البديلة التي كان العمل عليها قائماً على قدمٍ وساقٍ، واستسلام العرب ودول النِّفط لهذه القناعة فَقَدْ ظَهَرَ فجأةً تعاظم الحاجة إلى

---

[٦٣] . أحمد الخشن: **العرب والقرن الواحد والعشرون** . ضمن جريد؛ **الاتحاد** . أبو ظبي . العدد ٨٩٧٧ . في ٢/٢/ ٢٠٠٠م . ص٧.

[٦٤] . التقرير الاقتصادي العربي . ١٩٩٩م. نقلاً عن جريدة؛ **الاتِّحاد** . أبو ظبي . العدد ٨٩٥٤ . الاثنين ١٠كانون الثاني /يناير ٢٠٠٠م.

النِّفط وتعاظم خَطَرِ هذه الطَّاقة، وأكثر ما بدأ ذلك واضحاً جليًّا منذ احتلال العراق وتصاعد أزمة النِّفط على المستوى العالمي حَتَّى أيَّامنا هذه التي قادت «مجلس الشيوخ الأمريكي إلى إصدار بل تشريع قرار يسمح للولايات المتحدة بمحاسبة دول منظمة الأوبك ومعاقبتها بسبب تحكمها بالنفط وتلاعبها به على حد زعم لجنة مجلس الشِّيوخ، بناء على قوانين مكافحة الاحتكار، في خطوة احتجاجية على ارتفاع أسعار النفط الخام التي تقترب من ٦٠ دولارا للبرميل»[٦٥].

وكما يوجد في كثير من الأحيان في مجلس الشيوخ من يستطيع أن يرى انعدام المنطقيَّة في قراراته فقد وَجَد في مناقشة هذا القرار من يرى انعدام المعقولية والمنطقية في هذا التشريع، فقد علَّق السيناتور **بيت دومينيشي** على إجراء مجلس الشيوخ الأمريكي بقوله: «إنَّهُ أمرٌ لا يصدق»[٦٦]، لكنَّهُ لم يتحرك لتعطيله. لقد اكتفى بالقول: «إنَّ حكومات دول أوبك حكومات ذات سيادة»، وأضاف إلى ذلك قوله: «إنَّهُ مما لا يصدق أن نقرِّرَ نحن هنا في قاعة مجلس الشيوخ تأسيس شكل لمحفل جديد لمقاضاة أوبك»[٦٧].

على أيِّ حالٍ، وعلى الرَّغْمِ من عودة تصاعد أهمِّيَّةِ النِّفطِ وخطورته، فإنَّنا بحاجةٍ إلى البحث عن مخارج أخرى، ليس لِعَدَمِ أهمِّيَّةِ النِّفْط أَو عدم جدواه بل

---

[٦٥] . خبر تناقلته وكالات الأنباء العالمية يوم الأربعاء ١٤٢٦/٥/١٥ هـ – الموافق٢٠٠٥/٦/٢٢ م. انظر ذلك مثلاً في : الجزيرة نت: **مجلس الشيوخ الأميركي يسمح للإدارة بمقاضاة أوبك** . الأربعاء ٢٠٠٥/٥/١٥م..

[٦٦] . م. س . ذاته.

[٦٧] . م. س . ذته.

لأنَّ الضَّرورة هي التي تفرض علينا البحث عن حوامل ودعائم أخرى لاقتصادنا العربيِّ لأنَّ الاعتماد على النِّفط هو اعتماد على الكسل والبلادة والاستهلاك، وسيكرِّسُ تحويلنا من كائناتٍ منتجةٍ إلى كائناتٍ مستهلكةٍ. وفي هذا الكتاب بعض المحاولات للبحث في هذه الحوامل الاقتصاديَّة والدَّعائم التي يجب الارتكاز إليها والاعتماد عليها. ولكن لا يجوز بحالٍ من الأحوال أن نفهم من ذلك أنَّنا نجيزُ الاستمرار في هَدْرِ ثرواتنا وأموالنا. فإنَّ ما ضيعناه من ثروة جَعَلَنَا عرضةً للهزء من أعدائنا أَو خصومنا قبل أصدقائنا، ومازال يرنُّ في أسماعنا، كما يقول الدُّكتور **نبيل علي**، ما قاله المفكِّرُ البريطاني **بول جونسون**: «لقد ضيَّع العالم العربيُّ فرصته الكبيرة التي سَنَحَتْ له مع طفرة الازدهار النِّفطي. لَقَدْ كَانَ بوسع العرب أن يطوِّروا أنفسهم، وكان بمقدرتهم أن ينتقلوا بفكرهم إلى العصر الحديث، وكان بإمكانهم أن يستحدثوا نظاماً اقتصاديًّا وصناعيًّا خاصًّا بهم، ولكنَّهُم لم ينجزوا هذه المهام، وأنا أتوقَّعُ أن يدخل العالم العربيُّ القرن الحادي والعشرين وهم أقل أهميَّةً مِمَّا هم عليه في السَّابق»[٦٨]. وقد صَدَقَ توقُّع **بول جونسون** صدقاً غير قابل للطَّعن أَو الشَّكِّ فَقَدْ دَخَلَ العَرَبُ القرن الحادي والعشرين بنقلة كبيرة من التردي بل الانهيار وتراجع الدَّور والقيمة والأهميَّة إلى حدٍّ فجَّر الشَّارع العربيَّ وفَجَّرَ المشاعر وأدخل الجماهير العربيَّة في دوَّامة من الحيرة والقلق والتَّوتُّر.

إننا إذا لم ندرك ذاتنا وثرواتنا قبل أن يفوتنا قطار الزَّمن الذي لا يلتفت إلى الوراء أبداً فسنكون أهلاً للإطراء اللاذع الذي تفوه به **فولبرايت**، وهو رئيسٌ

---

[٦٨] . الدكتور نبيل علي: **العرب في عصر المعلومات** . المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب (سلسلة عالم المعرفة . العدد ١٨٤) . الكويت . ١٩٩٤م . ص ٢٨ .

سابقٌ للجنة العلاقات الخارجيَّة في مجلس الشيوخ الأمريكيِّ، بقوله: «إنَّ المصلحة الرئيسية للولايات المتحدة ترتبط بالنفط العربي... إنَّ مصلحة الولايات المتَّحدة الرَّئيسيَّة بالنِّفط العربيِّ مسألة ضرورة اقتصاديَّةٍ حيويَّةٍ وملحَّةٍ... إنَّها أكثر إلحاحاً بالفعل مما يستطيع تصوُّره أيُّ خبيرٍ من خبراء الطَّاقة اليوم. لا ينبغي أن يكون المرء متفوِّقاً في إدراكه الاستراتيجي السِّياسيِّ ليدرك أنَّهُ لا يمكن أن يسمح لنفسه بالاعتماد اقتصاديًّا على مصدرٍ أجنبيٍّ وفي الوقت ذاته ينهج سياساتٍ تؤكِّدُ معارضته ذلك المصدر. قد نعارض التَّهديد بحظر النِّفط العربيِّ لأنَّهُ يعدُّ سياسة ابتزازٍ، **ولكنَّهُ من الجدير بنا أن نلاحظ بعمقٍ أنَّهُ إذا لم يستخدم العرب قوَّتَهم الاقتصاديَّة لتحقيق مصالحهم القوميَّة فسيكونون في هذه الحال الأمَّة الوحيدة في العالم، ورُبَّما الأمَّة الوحيدة في التَّاريخ، التي تهاونت في فعل ذلك**»[٦٩].

[٦٩] . من كلمة ألقاها في واشنطن بتاريخ ١٥ /٤/ ١٩٧٥م. وانظر بعضاً من التفاصيل أيضاً في كتابنا: **النظام الاقتصادي العالمي الجديد** . دار الفتح . دمشق . ١٩٩٣م.

الفصل الثالث

الرساميل العربية المهاجرة بين خطورتي الداخل والخارج

كفاءاتنا العلميَّة المهاجرة تُمِدُّ أمريكا وأوروبا
بنسغ الحياة والتجدد،
وأموالنا وثرواتنا الطبيعية
تضخ الحياة في شرايينهما الاقتصادية.

رُبَّمَا يكون من غريب المفارقات في عصر العولمة والمعلوماتيَّة والانفتاح والشَّفافيَّة العالميَّة (حسب ما يروج من مزاعم)، أن لا تكون هناك إحصاءاتٌ دقيقةٌ ولا تقديراتٌ قريبةٌ من الدِّقَّة للرَّساميل العربية المهاجرة أَو المغادرة إلى الخارج.

مصدر الضبابيَّة وغياب الدِّقَّة في تقدير حجوم الرَّساميل العربيَّة المغادرة إلى الخارج ينبع على الأقلِّ من ثلاثة مصادر هي:

أولاً: السِّريَّة التي تحاط بها الإيداعات المصرفيَّة في الخارج، وهذه مسألةٌ لها شأنٌ غريبٌ وحديثٌ طويلٌ.

ثانياً: عدم تحدُّد هذا الخارج بهويَّةٍ محدَّدَةٍ لأنَّ الأموال العربيَّة غادرت إلى الخارج ولا ندري بالتَّحديد ما هو هذا الخارج أَو أين؛ أوربا، أمريكا، استراليا...؟ ناهيك فوق ذلك عن أنَّ أوروبا ليست مكاناً واحداً لإيداع الأموال، ولا نظاماً مصرفيًّا واحداً... وكذلك شأن أمريكا الدَّولة وأمريكا القارَّة.

ثالثاً: أنَّ الأموال المغادرة أَو المهاجرة ليست ذاتَ طبيعةٍ واحدةٍ لا في سَبَبِ المغادرة ولا في طبيعة الموقع الذي غادرت إليه، فهي موزَّعة ما بَيْنَ أموالٍ مودعةٍ سريَّةٍ أَو غير سريَّةٍ لمحض الإيداع والاعتماد على الفوائد أو تراكم الفوائد، والنَّوع الثَّاني من الأموال المهاجرة تعمل في ميدان الاستثمارات التِّجاريَّة والصِّناعيَّة أَو أنواع أخرى من الاستثمار، والنَّوع الثَّالث من الأموال المهاجرة هو

أموالٌ مجمَّدة بشراء ضروب من الممتلكات الثَّابتة مثل العقارات، والقصور... وغيرها.

وعلى الرَّغْمِ من أنَّ حجوم هذه الأموال في جميع الميادين أَو معظمها أمرٌ قابلٌ للقياس بدقَّةٍ ورُبَّما بدقَّةٍ بالغةٍ فإنَّنا لا نعرف إلا القليل بل القليل الغامض. ولذلك لن نحاول تتبُّع هذه الأموال المهاجرة تتبُّعاً استقصائيًّا، ولا يعنيناً ذلك كثيراً على أيِّ حالٍ، وإنَّما سنعرض لبعض التَّقديرات مع مناقشة ما يستحقُّ النِّقاش منها.

تقديرات الأموال المهاجرة[٧٠]

ذكر الدُّكتور **عدنان مصطفى** في مطلع التِّسعينات من القرن العشرين «أنَّ رجال الأعمال العرب، في الأقطار العربيَّة الغنيَّة، دون حكوماتها، يدَّخرون في الخارج (١٢٠) مليار دولار، ويُعتقد بأنَّ أمثالهم من الأقطار العربيَّة الفقيرة يدَّخرون ما لا يقلُّ عن (٥٠) مليار دولار»[٧١].

لن نناقش مدى مصداقيَّة هذا الرَّقم الآن لأنَّ المعطيات قد تغيَّرت كثيراً وإن ظلَّت غير كاملةٍ ولا دقيقةٍ، ففي عام ١٩٩٦م ذكرت صحيفة الحياة أنَّ الأسواق العربيَّة تجتذب فقط (٥٠) مليار دولار من أصل (٦٧٠) مليار دولار من الأموال العربيَّة المستثمرة في الخارج في مطلع التِّسعينات[٧٢]. وفي أواخر التِّسعينات أشارت «تقارير إحصائيَّة موثوقٌ فيها ـ حَسْبَ زعم صحيفة القدس

٧٠ ـ الإحصاءات المذكورة في هذه الفقرة من هذا الفصل مكررة مأخوذة من الفصل السابق.

٧١ ـ د. عدنان مصطفى: **أزمة البحث العلمي؛ هل إلى خروج من سبيل؟** ـ ص١٠٩.

٧٢ ـ جريدة؛ **الحياة** ـ الأحد ١١ شباط/ فبراير ١٩٩٦م ـ العدد ١٢٠١٤.

العربي . إلى أنَّ حجم الأموال العربيَّة خارج الوطن العربي وصل إلى (٨٥٠) مليار دولار...»[٧٣].

قلت حسب زعم الصَّحيفة، صحيفة القدس العربي، لأنَّ هذا الرَّقم (الموثوق فيه) خالٍ من المصداقيَّة أيضاً أَو يفتقر إليها، والذي يؤكِّد ذلك أكثر من سبب:

أول هذه الأسباب وأبرزها أنَّ الأمير الدُّكتور **نايف بن فوَّاز الشَّعلان** رئيس مجلس إدارة كنزبنك؛ أول بنك برأسمال عربي في سويسرا، قَدْ أكَّد «أنَّ مجموع الأموال العربيَّة المهاجرة لكلٍّ من القِطَاعِ الحكوميِّ والخاصِّ تصل إلى (٥,١) ترليون دولار وليس (٨٠٠) مليار كما كان يُعْلَنُ من قبل في بعض وسائل الإعلام»[٧٤]. وفي عام ٢٠٠٥م «أشارت بعض التَّقارير إلى أنَّ الأموال العربيَّة المودعة والمستثمرة في الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة وحدها يتراوح وَفْقَ تقديراتٍ مختلفةٍ ما بَيْنَ ٨٠٠ مليار ٣ ترليون دولار»[٧٥].

هذا الرَّقم ينسجم إلى حدٍّ ما مع تقديرٍ سابق عليه بسنوات ثلاث إذ أكَّد هذا التَّقرير أنَّ «الأموال العربيَّة والسُّعوديَّة المودعة أو العاملة في الأسواق الأمريكيَّة تزيد عن ثلاثة آلاف مليار دولار»[٧٦] أي ثلاثة تريليونات دولار. وهذا هو الأرجح في الحدود الدُّنيا.

---

٧٣ . جريدة: **القدس العربي** . القاهرة . العدد ٤٢٣ . تاريخ ٦ / ٨/ ١٩٩٩م.

٧٤ . جريدة **تشرين** . العدد ٨٠٠٨ . الأحد ٢٧ صفر ١٤٢٢هـ الموافق لـ ٢٠أيار ٢٠٠١م.

٧٥ . أشار إلى هذا التَّقرير أحمد منصور في برنامجه **بلا حدود** على قناة **الجزيرة** الفضائية، في لقاء مع الدكتور جواد العاني عن الاقتصاد الأمريكي. يوم الأربعاء ١٣ صفر ١٤٢٦هـ الموافق لـ ٢٣ آذار ٢٠٠٥م.

٧٦ . عقيل الشيخ حسين: **مليون مليار دولار فقط لا غير!** . جريدة **الانتقاد** . بيروت . العدد ٩٦٧ . الجمعة ٢٢/ ٨/ ٢٠٠٢م.

وفوق ذلك كلِّه من المؤكَّد أنَّ الودائع والاستثمارات العربيَّة ليست موجودةً فَقَطْ في الولايات المتَّحدة، فمثلها على الأقل موجودٌ في الدُّول الأوربيَّة، وفي هذا ما يؤكِّد مصداقيَّة التَّقدير الذي قدَّمه الدُّكتور **نايف بن فواز الشَّعلان** في عام ٢٠٠١م الذي ذكرناه قبل قليل. ولكن مع ترجيح أنَّ هذا التَّقدير هو الحدُّ الأدنى قبل أربع سنوات. ولذلك عندما زَعَمَ أحد المفكِّرين في محاضرة ألقاها في مطلع الألفيَّة الثَّالثة أنَّه قَرَأَ في مجلة ألمانيَّة في بحر عام ١٩٩٩م أنَّ الأموال العربيَّة المهرَّبة إلى الخارج تربو على (١٢٠) ألف مليار دولار، أي (١٢٠) ترليون دولار، أي (١٢٠) مليون مليون دولار... لم يصفِّر أحد دهشة، ولم تبدو أيَّةُ علامة استغرابٍ، على الرُّغم من هول هذا الرَّقم وأسطوريته المتجاوزة حدود الخيال وآفاقه وقدراته.

فلماذا لا تعود هذه الأموال المهاجرة؟

أليس الجدير بها أن تكون في مكانها الطبيعي؟ في بلادها؟

كثيرون طرحوا هذا السُّؤال. وكثيرون طالبوا بالحكمة والموعظة الحسنة بعودة الأموال العربيَّة المهاجرة. وكثيراً ما حرَّكتنا انفعالاتنا وطالبنا بشدَّة أن تعود هذه الأموال إلى وطنها الأم لتلعب دورها المسؤول والمطلوب منها في إنعاش الاقتصاد العربي وتعزيز البنى التَّحتيَّة.

وذهب بعضٌ في بعض الأحيان إلى تخوين أصحاب رؤوس الأموال المهاجرة أَو المغادرة لأنَّهُم يسهمون في بناء حضارات الآخرين والإسهام في رفاه شعوب تلك الدُّول واقتصاداتها وهي التي تتعامل معنا يعداوةٍ أَو خصومةٍ في

بعض الأحيان، فيما أدار هؤلاء ظهورهم لأمَّتهم ومجتمعاتهم وشعوبهم يئنُّون تحت سياط الأرقام القياسيَّة في التَّقهقر والتَّخلُّف وتردِّي الأداء والفعل والفاعليَّة.

من الإنصاف بمكانٍ ورُبَّما الضَّرورة قبل الإجابة على سؤالنا المطروح أو طلبنا بعودة الرَّساميل المهاجرة أن نقف ولو وقفةً صغيرةً عند أسباب هجرة هذه الأموال العربيَّة إلى الخارج.

أسباب هجرة الأموال

من الصُّعوبة بمكانٍ أن نقف عند كامل الأسباب التي حَدَت بأصحاب رؤوس الأموال إلى حَمْلِ أموالهم إلى الخارج. ومن الصُّعوبة بمكانٍ الزَّعم أنَّ هذه الأسباب واحدةٌ في أقطار العالم العربي، نظراً لاختلاف الظُّروف والمعطيات والأنظمة الاقتصاديَّة السَّائدة في العالم العربي إبَّان هجرة هذه الأموال. وعلى أيِّ حالٍ نحن أمام أربعة أنماطٍ سببيَّة حَكَمَتْ هجرة رؤوس الأموال العربيَّة وهي على النَّحو التَّالي:

أولاً: رُبَّما يقف على رأس أسباب هجرة الأموال العربيَّة إلى الخارج هو السِّياسة التَّأميميَّة التي بدأت مع **جمال عبد النَّاصر** في إهاب الاشتراكيَّة وتحت عناوينها المختلفة، الأمر الذي حدا بأصحاب رؤوس الأموال في الدُّول ذات التَّوجهات الاشتراكيَّة إلى تهريب أموالهم إلى الخارج. واستمرَّت هذه الممارسة في تهريب رؤوس الأموال خشية التَّأميم في أيِّ لحظةٍ غير متوقَّعة. وهذا في حقيقة الأمر ما مثَّلَ سَبَباً عائقاً أمام عودة رؤوس الأموال إلى كثيرٍ من البلاد العربيَّة أَو حَتَّى دخول رؤوس أموال استثماريَّة عربيَّة وغير عربيَّة إلى هذه الدُّول خشية التَّأميم أَو المصادرة أَو منع إخراج هذه الأموال.

ثانياً: التَّخلف الاقتصادي في مختلف قطاعات الإنتاج والاستهلاك والبنى الهيكليَّة الاقتصاديَّة المتخلِّفة والممارسات الاقتصاديَّة المتخلِّفة وحَتَّى الاستيراد والتَّصدير. وكلُّ ذلك شكَّلَ عائقاً أمام استثمار الأموال العربيَّة في الدَّاخل العربي كما كان يعني في الوقت ذاته محدوديَّة فرص الاستثمار والرِّبح وضيقها، الأمر الذي وجَّه الأنظار إلى الخارج حيث توجد الفرص الاستثماريَّة الكبرى. وهذا أيضاً ما ساهم في تكريس التخلُّف والتَّرهُّل في مختلف القطاعات الاقتصاديَّة العربيَّة والحد من فرص النُّمو.

ثالثاً: ومما يرتبط بما سبق ورُبَّما ينبثق عنه مباشرةً مشكلة التَّجزئة العربيَّة التي فتَّتت السُّوق العربيَّة الواحدة إلى أسواقٍ صغيرةٍ وصغيرةٍ جدًّا في كثيرٍ من الأحيان. ولذلك فهي أسواقٌ عاجزةٌ عن استيعاب الرَّساميل الاستثماريَّة الموجودة في هذه الدُّول بسبب ضيق الآفاق الاستثماريَّة أمامها في الدَّاخل وانعدام أَو تضاؤل فرص الرِّبح أمامها. ناهيك عن التَّنافس العربيِّ العَربيِّ الهدَّام وتراجع التَّبادل التِّجاري العربيِّ العَربيِّ بل وانعدامه في كثيرٍ من الأحيان. وكلٌّ ذلك لعب دوراً كبيراً في التَّفكير في الخروج إلى الأسواق الكبيرة والاستثمار فيها.

رابعاً: الفساد المستشري في العالم العربيِّ الذي فرض على أرباب الفساد الهروب بالأموال إلى الخارج خشية المحاسبة والمساءلة، ولحسابات أو غايات أخرى. وإذا كانت الأموال المهرَّبة إلى الخارج تحت هذا البند لا تشكِّل نسبةً عاليةً من الأموال العربيَّة المهاجرة فإنَّها نسبيًّا رُبَّما تكون قليلةً، وإن كانت هي الأكثر سرِّيَّة ولا ندري عنها إلاَّ أقلَّ القليل، ولكِنَّها على أيِّ حالٍ وبأيِّ حسبة هي مبالغ طائلة. والذي تجدر الإشارة إليه هنا هو أنَّ الأموال المهرَّبة تحت هذا

البند حَتَّى ولو كانت قليلةً نسبيًّا فإنَّها الأكثر خطراً على اقتصادات الدُّول العربيّة لأنَّها جزءٌ من أموال الدَّولة ومقدراتها الدَّاخلة في الخطط الاقتصاديَّة التَّنمويَّة والبنائيَّة، وليست أموالاً خاصَّة بأصحاب رؤوس الأموال الذين تحرِّكهم دوافعهم ومكاسبهم ومصالحهم الخاصَّة. ناهيك عما تمثِّله هذه الأموال من عمليات الفساد والإفساد والتَّخريب في البنى الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والأخلاقيَّة.

في ضرورات عودة الرساميل

أيًّا كانت أسباب هجرة الأموال فإنَّ ذلك لا يعفيها من مسؤوليَّاتها تجاه الوطن، ولا نريد أن نناقش ذلك كثيراً لأنَّهُ لا توجد حجَّةٌ أَمَام أصحاب الأموال المهاجرة تسوِّغُ لهم بقاء أموالهم في خدمة الاقتصادات الغربيَّة ورفاه الغرب حَتَّى ولو كانت أمَّتنا غير ميَّتةٍ جوعاً وتخلُّفاً. وإذا نظرنا في احتياجات عالمنا العربيِّ المحدودة بالمقارنة مع لامحدوديَّة الأموال العربيَّة المهاجرة، وجدنا مدى عِظَمِ المسؤوليَّة والأمانة المعلَّقة بأعناق أصحاب رؤوس الأموال العربيَّة.

إذا اكتفينا بالتَّقديرات الوسطيَّة للأموال العربيَّة المهاجرة التي تقارب ثمانية ترليونات، ونظرنا من خلالها إلى احتياجات العالم العربيِّ لَعَلِمْنَا مدى ما فعلته هذه الأموال المهاجرة. ففي تقديرات عام ١٩٩٩م كانت «الاحتياجات الماليَّة لتمويل البنيَّة التَّحتيَّة في الدُّوَل العربيَّة في السَّنوات العشر القادمة . الأولى من الألفية الثَّالثة ـ تقدَّر بنحو (٢٥٠) مليار دولار»[٧٧]، في حين قَدِّر الدُّكتور **نايف بن فواز الشعلان** رئيس مجلس إدارة كنزبنك أنَّ تأسيس البنى التَّحتيَّة للبلدان العربيَّة يحتاج إلى

٧٧ . جريدة؛ **البيان** . العدد ٦٩٨١ . تاريخ ٣٠ تموز/ يوليو ١٩٩٩م.

نحو مئةٍ وخمسين مليار دولار»[٧٨]. وكلاهما مبلغٌ زهيدٌ سخيفٌ أمام الأموال العربيَّة المهاجرة في أقلِّ تقديراتها.

فإذا ما أضفنا إلى الأموال المهاجرة الأموال المقيمة والأموال المهدورة لانتابنا العَجَبُ الكبير، ولانتابنا العَجَبُ الأكبر عندما نعلم أنَّ نحو أقلِّ من ثُمن هذا المبلغ قَدْ جَعَلَ مُحَرِّرَ الفايننشل تايمز يقف مندهشاً ويعلِّق باستغراب قائلاً: «ومع ذلك لم يظهر أيُّ بلدٍ عربيٍّ في جوار عتبة مرحلة الإقلاع الاقتصادي الذي تكشف في أقطار الشَّرق الأقصى بصورةٍ نماءٍ سريعٍ»[٧٩]. وعلَّق **محمد حسنين هيكل** مذعوراً أمام نحو خمس أو سدس هذا المبلغ قائلاً: إنَّ هذا «المبلغ لم يتجمَّع لدى أيَّة إمبراطوريَّة . في العالم . حتَّى الآن (الآن هو آن التَّعليق)»[٨٠]، هذا النِّصف الذي فاق ما رُصِدَ لمشروع **مارشال**، لإعمار أوروبا بعد الحرب العالميَّة الثانية، بأضعافٍ مضاعفةٍ.

هنا تبرز الأهميَّة المنطقيَّة والواقعيَّة والأخلاقيَّة لعودة الأموال المهاجرة. وهي أهميَّة قصوى على الأصعدة الثلاث السَّابقة. ورُبَّما لا يكون ثَمَّةَ شكٌّ في ذلك. ولكن ألم يكن يعي أصحاب الأموال المهاجرة هذه الحقيقة وهذه الضَّرورات؟ بل دعونا نسأل: أيحتاج فهم هذه الضَّرورات إلى كثيرٍ من الجهد أو الفهم أَو الثَّقافة؟! فلماذا لا تعود هذه الأموال المهاجرة؟ والسُّؤال الذي انبنى عليه هذا السُّؤال أصلاً هو: ألا تؤدِّي عودة هذه الأموال إلى إنعاش العالم العربي ودفعه قدماً إلى الأمام خطوات كثيرة؟

---

٧٨ . جريدة **تشرين** . العدد ٨٠٠٨ . الأحد ٢٧ صفر ١٤٢٢هـ الموافق لـ ٢٠أيار ٢٠٠١م.

٧٩ . الدكتور عدنان مصطفى: **أزمة البحث العلمي؛ هل إلى خروج من سبيل؟** . ص٩.

٨٠ . جريدة **الوطن** . الكويت . عدد ١/ ٢/ ١٩٩٠م.

معيقات عودة الرساميل

لا شكَّ في أنَّ عودة هذه الأموال المهاجرة يمكن أن تلعب دوراً ورُبَّما دوراً حاسماً ومصيريًّا وتاريخيًّا في إنعاش العالم العربي على مختلف الأصعدة والمستويات. ولكن، وعلى الرَّغْمِ من حاجَّة أمَّتنا الماسَّة لعودة أموال أبنائها المهاجرة، لا يجوز الظَّنُّ أنَّ الأمر يتمُّ بهذه السُّهولة واليسر وكأنَّ الأموال أحجار شطرنجٍ تُحرَّك بإصبعين فَقَطْ. هناك معيقاتٌ وعقباتٌ أمام عودة هذه الأموال. وهذه المعيقات داخليَّة وخارجيَّة في آن معاً. وهذا الجانبان هما ما عنينا بهما خطوريتي الدَّاخل والخارج، وهذا ما سنبيِّنه الآن:

أولاً: مِمَّا يبدو أنَّ الأموال العربيَّة الموجودة في الخارج تدرُّ أرباحاً وعائدات تحقِّق شيئاً من الرِّضا عند أصحاب رؤوس الأموال، وهذه حقيقةٌ تبدو مؤكَّدةً. ومِمَّا يبدو أيضاً أنَّ هذه الأموال العربيَّة المهاجرة تُحقِّق فوائد كثيرةً أَو قليلةً للسَّيرورة الاقتصاديَّة للبلدان التي هاجرت إليها سيَّان دخلت سوق الاستثمار مباشرة أو دخلت المصارف لتدخل الاستثمار على نحو غير مباشرٍ، بما ينعكس بالتَّقدُّم والرَّفاه على شعوب تلك البلدان، وهذه أيضاً حقيقة تبدو مؤكَّدةً. والذي يبدو أيضاً هو أنَّهُ طالما تسير الأمور بَيْنَ هاتين المتوازيتين فإنَّ كلَّ الأمور على ما يرام ولا يوجد أبداً ما يدعو إلى القلق.

يبدأ القلق عند التَّفكير في التَّحليق خارج هاتين المتوازيتين، أي فائدة الاقتصاد الغربيِّ وتحقيق الرِّبح ضمن هذا الاقتصاد. وأيُّ تفكيرٍ خارج هذا الإطار هو تفكيرٌ محفوفٌ بالمخاطر التي تتناسب مع مدى الخروج عن الخطوط الحمراء. وإذا لم تكن هذه المعادلة واضحةً فيما سبق ولم يكن فهمها يحتاج إلى

معجزةٍ أَو كثيرٍ بداهة فإنَّها بعد أحداث الحادي عشر من أيلول على الأكثر، وبعد حرب الخليج الثَّانية على الأقلِّ، صارت واضحةً لا لبس فيها ولا شكَّ، وصار واضحاً معها أنَّ سحب الأموال والودائع والاستثمارات العربيَّة من الخارج أمر ممنوعٌ وممنوعٌ التَّفكير فيه، لأنَّ الولايات المتَّحدة وأوروبا لا تنظر إلى هذه الأموال على أنَّها أموالٌ عربيَّةٌ أَو أموالٌ مهاجرةٌ؛ بل تنظر إليها على أنَّها أموالٌ صُنِعَتْ في الغرب ولا يجوز أن تخرج من الغرب، إنَّها ملك تلك الدُّول ولا يحقُّ لأحدٍ الانتفاع بها. ولذلك يستطيع صاحب رأس المال أن يربح ما استطاع هناك طالما أنَّ هذه الأموال والأرباح تشغِّل الأوربيين والأمريكيين وتمتص البطالة وتوفِّر لهم الرَّخاء...

هذه حقيقةٌ واقعيَّةٌ لا تخيليَّةٌ على الإطلاق، وقد أثبت لنا الواقع ذلك في كثيرٍ من الممارسات والقرارات التي تمنع تحريك رؤوس الأموال العربيَّة المودعة في الخارج، وآخر هذه الصَّرعات كانت تحت عنوان تجفيف منابع الإرهاب وحرمان الإرهابيين من مصادر التَّمويل، فبهذه الحجَّة تمَّ الحجز على أموال المؤسَّسات العربيَّة والإسلاميَّة المدانة والبريئة والمشبوهة والتي فوق الشبهات... **كلُّ الأموال العربيَّة موضوعةٌ تحت الرَّقابة والسَّيطرة.**

إذن الأموال العربيَّة نظريًّا تحت الحراسة الأمنيَّة التي تمنع سحبها أَو حَتَّى تحريكها تحريكاً خفيفاً يمكن أن يؤدِّي إلى سحبها أَو إعادتها. حَتَّى لقد بات يبدو لنا أنَّهُ من المفروض علينا أن نغسل أيدينا من هذه الأموال ولا نفكِّر في أنَّها ستعود. وهذا ما يوجب علينا التَّفكير والمزيد من التَّفكير في آليَّةٍ جديدةٍ للتَّعامل مع هذا الواقع. وهو أمرٌ يستحقُّ وقفاتٍ وندواتٍ خاصَّةٍ مطوَّلةٍ.

ثانياً: إذا افترضنا أنَّ الولايات المتَّحدة وأوروبا لن تمانع أبداً في عودة رؤوس الأموال العربيَّة المهاجرة فهل من الحكمة عودة هذه الأموال؟ وكيف يمكن أن تعاد هذه الأموال؟

الحقيقة أنَّنا هنا أمام مشكلةٍ كبيرةٍ هي على أيِّ حالٍ مشكلةٌ افتراضيَّةٌ لا أظنُّها ستتعدَّى كونها افتراضيَّةً لأنَّهُ لو كان أصحاب رؤوس الأموال المهاجرة يريدون العودة بها إلى العالم العربي لما فكَّروا في إخراجها بالطُّرق التي توحي بأنَّها في طريقها إلى الاغتراب لا محض الهجرة المؤقَّتة.

ولماذا يعودون بها أصلاً إلى العالم العربي؟ أليس من أجل الإسهام في نهضة الأمَّة وتطوُّرها وتقدُّمها مع ما يتطلَّب من ذلك من تضحياتٍ ومغامراتٍ؟ أم لمحض عودتها من دون سببٍ أَو مخطَّطٍ أَو مشروعٍ؟! أم محض ردِّ فعل على عداء السِّياسات الغربيَّة للعالم العربي وهو أمرٌ في نظر الموضوعيين من أبناء العالم الغربيِّ أمر غيرُ قابلٍ للجدال أَو النِّقاش أَو الدَّحض؟

أيًّا كان السَّبب الذي سيحدو بأصحاب رؤوس الأموال المهاجرة إلى العودة بهذه الأموال إلى العالم العربيِّ فنحن أمام مشكلةٍ أولى وأساسيَّة يجب أن تكون تحت الأنظار، وإن كانت أصلاً قابلة للنِّقاش وتعدُّد وجهات النَّظر فيها، وهي أنَّ العودة المفاجئة والسَّريعة لهذه لمبالغ الطَّائلة إلى العالم العربيِّ سيفقدها الكثير ورُبَّما الكثير جدًّا من قيمتها بسبب انخفاض سعر الدُّولار أَو اليورو انخفاضاً كبيراً، مِمَّا يعني فقدان الدُّولار أَو اليورو نسبةً كبيرةً من قيمته الشِّرائيَّة مقابل ارتفاع ثَمَنِ العملة المحليَّة بالمقارنة مع هذه العملات الدُّوليَّة. أي إنَّ رأس المال الذي يبلغ مليار دولار مثلاً سيبقى مليار دولار ولكن قيمته الشِّرائيَّة ستنخفض إلى نحو النِّصف تقريباً قابلة للزِّيادة أَو النُّقصان.

إنَّ الذين يحتجُّون بهذه الحجَّة ويعترضون على عودة الأموال العربيَّة المهاجرة دفعةً واحدةً حَتَّى لا يحدث هذا الانخفاض المريع في قيمة الدولار أَو اليورو وتحدث الخسارة الكبيرة لأصحاب رؤوس الأموال، رُبَّما يتصرَّفون تصرُّف من هم دون المراهقة لأنَّهم يقدِّمون النَّتيجة على المقدِّمات المنتجة لها، مَثَلُهم كَمَثَلِ من يشتري نوافذ البيت قبل بنائه. إنَّهم يتخيَّلون الأموال المهاجرة موضوعةً في كيس نايلون صغيرٍ يُحْمَلُ في أيِّ لحظة من أيِّ مكانٍ إلى أيِّ مكانٍ.

لا يمكن منطقيًّا ولا واقعيًّا عودة الرَّساميل العربيَّة المهاجرة بهذه الطَّريقة الكاريكاتيريَّة لأنَّهُ وإن كانت الأمور ميسَّرةً وسهلةً ولا توجد أيُّ عقباتٍ فهناك إجراءاتٌ وتدابير وتصفياتٌ وغير ذلك الكثير جدًّا مما لا ينتهي بَيْنَ يومٍ وليلةٍ ولا في حدود السَّنوات القليلة.

ستحتاج عودة الرَّساميل العربيَّة المهاجرة في أيسر الظُّروف وأحسنها إلى بضع سنوات غير قليلة. هذا إذا افترضنا رغبة أصحاب رؤوس الأموال المهاجرة هذه العودة إلى الوطن. وهذا الأمر ما زال موضع تساؤل وشكٍّ لأربعة أسبابٍ على الأقل:

السَّبب الأول: هو أنَّ الظُّروف التي أدَّت إلى هجرة رؤوس الأموال ما زالت قائمةً بمعنًى من المعاني.

السَّبب الثاني: هو أنَّ الرَّغبة في الإسهام في بناء الاقتصاد الوطنيِّ مسألةٌ ما زالت موضع شكٍّ أيضاً.

السَّبب الثالث: هو عَدَمُ وجود التَّشريعات والقوانين الضَّامنة لسلامة عودة الرَّساميل العربيَّة المهاجرة.

السَّبب الرابع: هو وجود آلياتٍ جديدةٍ من الفساد والبنى الاحتكاريَّة التي تحول دون عودة هذه الرَّساميل.

ورُبَّما هناك أسباب أُخْرَى بل شبه المؤَكَّد أن يكون هناك أسبابٌ أخرى من بينها التَّعبير التَّهكمي الذي يرود كثيراً من الأذهان وهو: لو أراد أصحاب الأموال المهاجرة إعادة أموالهم لما هاجروا بها أصلاً. وكأنَّ قَدَرَ هذه الأمَّة أن تستنزف طاقاتها كلِّها بالْمَجَّان من قبل خصومها وأعدائها وبرغبة أبنائها ذاتهم قبل خصومهم وأعدائهم، وعندما تعود هذه الطَّاقات أَو تفكِّرُ في العودة نكون أصلاً غير محتاجين إليها ولا ننتظر عودتها. فنكون خسرناها في أوج حاجتنا إليها، ويكونون قد أعطوا الآخر ذروة العطاء في ذروة القدرة على العطاء وجاؤوا إلى أمتهم وهم في حضيض القدرة والترهل وانعدام الحاجة إليهم.

خاتمة

هذه هي الحقيقة التي يجب أن نعيها؛ كفاءاتنا العلميَّة المهاجرة تُمِدُّ أمريكا وأوروبا بنسغ الحياة والتَّجدد فيما نحن في الوقت ذاته في أمسِّ الحاجة إليهم!!! وثرواتنا الطبيعيَّة تستنزف بالمجان ونحن فرحون بذلك. وغداً عندما سنحتاج إلى ثرواتنا الطَّبيعيَّة سنجدها قد نضبت!! ومثل ذلك أموالنا المهاجرة التي تُساهم في بناء العالم الغربيِّ والحدِّ من فرص نموِّ عالمنا العربيِّ، وعندما سيفكِّرون في العودة أو يكون بإمكانهم العودة سنكون بغير حاجةٍ إلى هذه العودة!!

عندما اسْتُفْتِي العالم الكبير الدُّكتور **منير نايفة** في عودة الكفاءات العلميَّة العربيَّة المهاجرة قال: «لستم بحاجةٍ إلينا... لديكم الكثير من الكفاءات الكافية

لنهضة الأمَّة»[٨١]. ومثل ذلك سنقول، بل ينبغي أن نقول لأصحاب رؤوس الأموال العربيَّة المهاجرة: «لسنا بحاجة إليكم... لدينا ما يكفي من أبناء الوطن وأموالهم للنُّهوض بهذا الوطن». ولكن وكما كان من حقِّ الغرب أن يفخر بالعلماء الذين صنعهم، وكما فَخَرَ هؤلاء العلماء بالأوطان الجديدة التي انتموا إليها فكذلك الأمر ينبغي ألا ننظر إلى أصحاب رؤوس الأموال المهاجرة إلا على أنَّهُم من أبناء حضارة الغرب الذين يحقُّ للغرب أن يفخر بهم ويحقُّ بل يجب عليهم أن يفخروا بانتمائهم إلى هذا الغرب.

الانتماء للوطن ليس انتماءً مزاجيًّا ولا مصلحيًّا، فلا نشعر بالانتماء للوطن إلا حين يقدِّم الوطن لنا المكاسب، ونتبرأ من هذا الانتماء أَو نهرب منه أو نتنكَّر له عندما يعرِّضنا للخسارة. الانتماء وعيٌ وترابطٌ مصيريٌّ لا يقبل المساومات أبداً؛ هكذا علَّمنا التَّاريخ، ولننظر في تاريخ الأمم والشُّعوب، وفي تاريخ الغرب خاصَّةً: مَتَى هربوا بأموالهم إلينا، ومتى أجاز الغرب لنا المساس بثرواته الطَّبيعيَّة؟ ومتى هَرَبُوا بكفاءاتهم إلينا حَتَّى وهم في حضيض التَّخلف، وهم يتعرَّضون للإحراق والمقاصل؟؟؟

العالم تغيَّر. نعم، لقد تغيَّر العالم وتغيرت المعطيات وأنماط الاستثمار وحركة رؤوس الأموال. وهذه حقيقةٌ أكيدةٌ. ولكن هل تغيَّر أساس التَّعامل وبنيته؟ هل يودع الغرب أمواله عندنا لنستفيد منها؟ هل يسمحون لنا أن نستثمر ثرواتهم الطَّبيعيَّة؟ هل تهاجر كفاءاتهم العلميَّة إلينا لتساعدنا في مخابرنا؟ أم أنَّ العكس تماماً هو الذي يحدث؟

---

٨١ ـ قال ذلك في لقاء أجراه معه المذيع توفيق حلاق على التلفزيون السوري.

الحقيقة أنَّ العكس هو الذي يحدث، ويضيفون إليه سنَّ القوانين والتَّشريعات التي تمنعنا من امتلاك أيٍّ من عناصر القوَّة والتَّطور. ونحن نساعدهم على ذلك!!!

أظنُّ أنَّهُ من الضَّروري أن نضرب صفحاً وتناسياً على هذه الأموال المهاجرة حَتَّى لا نظلَّ نعوِّل عليها فنظلَّ نائمين في خادع الأحلام وزيف الأماني، ولكن في الوقت ذاته يجب أن نسنَّ من القوانين والتَّشريعات ما يضمن ممارسةً اقتصاديَّةً سليمةً ومحاسبةً جادَّةً ومسؤولةً للفاسدين.

الفصل الرابع

نحـــــــو الاندمـــاجات والاستثمارات العربـــــية المشـــــتركة

يجب أن نتذكَّر دائماً أنَّ الأمـور وإن بـدت يسـيرةً سهلةً فإنَّ ذلك لا يعني سهولة تطبيقها أو سـيرها مـن دون عراقيـل أَو ضـغوطات أَو غـير ذلـك ممـا يمكن أن يكون بفعل داخليٍّ أَو خارجيٍّ.

في ظلِّ موجة التَّفاؤل العارمة التي تدفَّقت بسبب تحرير التِّجارة البينيَّة العربيَّة تَصَاعدت بعضُ الهواجس والمخاوف من قِبَلِ بعض أصحاب الأنشطة الاقتصاديَّة في بعضٍ قليلٍ أَو كثيرٍ من الميادين.

التَّفاؤل والتَّشاؤم كلاهما له مشروعيَّته ورُبَّما ضرورته، ولكن على أيِّ حالٍ لا يجوز أَو على الأقلِّ لا يُستحسن أبداً أن يكون أيٌّ منهما على حساب المصالح الكبرى للتَّكامل الاقتصاديِّ العربيِّ. ولذلك في الوقت الذي نَفْرَحُ فيه بالمتفائلين ونشدُّ على أيديهم وندفعهم قدماً إلى الأمام، يجب أن نتفهَّم مشاعر المتخوِّفين الذين يَهْجِسُون من تضرُّر مصالحهم، لأنَّ الغاية الأساسيَّة من التَّكامل الاقتصاديِّ العربيِّ بكلِّ مستويات التَّكامل ومعانيه هي تحقيق المصالح المشتركة وعموم الفائدة على مختلف طبقات المجتمع العربيِّ وشرائحه وأبنائه ومستوياته.

من الخطأ القول إنَّهُ لن يتضرَّر أحدٌ على الإطلاق من تحرير التِّجارة العربيَّة. ومن الخطأ القول بأنَّهُ إذا تضرَّر أحدٌ من هذا التَّطبيق يجب أن ننقلب على هذا التَّحرير. ومن الخطأ الاستسلام لليأس أَو الإحباط أَو الرُّوح الانهزاميَّة. ومن الخطأ جعل تحرير التِّجارة العربيَّة البينيَّة أَو التَّكامل الاقتصاديِّ العربيِّ هو العدوَّ الحقيقيَّ أَو الوحيد الذي أدَّى إلى تضرُّر مصالح بعض أصحاب رؤوس الأموال. ومن الخطأ أيضاً وأخيراً التَّفكير بالتَّضحية بهؤلاء المتضرِّرين من تحرير التِّجارة أَو التَّكامل الاقتصاديِّ العربيِّ.

المعادلة معقَّدةٌ ومتداخلةٌ كثيراً، ولكِنَّها ليست معضلةً ولا لغزاً غير قابلٍ للحلِّ. وحَتَّى نفهم الأمور فهماً غيرَ مربكٍ ولا معقَّدٍ يجب أن نفهمها في سياقها الطَّبيعيِّ والمنطقيِّ معاً، وليس في سياق التَّخيُّلات والأوهام والتَّفاؤلات أَو حَتَّى التَّوقُّعات غير المبنية على أسسٍ صحيحةٍ.

لنترك تحرير التِّجارة العربيَّة جانباً، ونتعامل مَعَ الحدث تعاملاً محليًّا على صعيد أيِّ دولةٍ عربيَّةٍ ونتساءل:

هل كلُّ مصالح أصحاب رؤوس الأموال مضمونةٌ دائماً أَو تماماً وغير معرَّضةٍ للخطر بسبب المنافسة أَو الظُّروف الاقتصاديَّة التي تمرُّ بها الدُّول أَو دول الجوار أَو دول الصِّلات الاقتصاديَّة أَو حَتَّى الظُّروف الدُّوليَّة؟؟!

من المتعذَّر زعم ذلك. إنَّ سيرورة النَّشاط الاقتصاديِّ سيرورةً طبيعيَّةً، عاديَّةً، خاضعةٌ للظُّروف والتَّحدِّيات والمنافسات التي تجعل من كلِّ صاحب رأسمالٍ صناعيٍّ أَو تجاريٍّ عرضةً للخطر في أحيانٍ كثيرةٍ كما تجعله أمام فرصٍ كبيرةٍ لا تَخْطِرُ في البال أحياناً أخرى غير قليلةٍ. ومن ذلك يجب أن لا نجعل من تحرير التِّجارة العربيَّة أيَّ حجَّةٍ أَو سببٍ في تعرُّض بعض مصالح بعض أصحاب رؤوس الأموال للخطر أَو المنافسة الأكبر أَو غير ذلك من المخاطر... لأنَّهُ كان سيتعرَّض لها بغضِّ النَّظر عن تحرير التِّجارة العربيَّة أَو عدم تحريرها.

حسناً، إذن أصحاب رؤوس الأموال التِّجاريَّة أَو الصِّناعيَّة من النَّاحية النَّظريَّة أَو الافتراضيَّة يحتاطون لمثل هذه الاحتمالات التي تعرِّض مصالحهم للخطر. فما هي الإجراءات أَو الاحتياطات أَو المبادرات... التي يتِّخذونها؟

ستكون الإجابة غالباً هي الإجابة المنطقيَّة، والتي تقول: إنَّها مرتبطة عامَّة بالاحتمالات المتوقَّعة أَو الممكنة الوقوع التي تعرِّض مصالحهم للخطر.

إذن الحل نظريًّا على الأقلِّ يسيرٌ وسهلٌ. فلنضف إذن احتمالاً جديداً أَو جملةً جديدةً من الاحتمالات التي تعرِّضُ مصالحنا للخطر ونتَّخذ الاحتياطات اللازمة التي يمكن أن تحمي مصالحنا.

لا شكَّ في أنَّ التِّحديات ستكون أكبر ورُبَّما أخطر. وهذا أمرٌ عاديٌّ ومتوقَّعٌ تماماً لأنَّ آفاق السُّوق المفتوحة أكبر بكثيرٍ من الآفاق المحليَّة الضَّيِّقة التي كانت متاحةً. وهذا يعني بالضَّرورة أن تكون الإجراءات والاحترازات على درجةٍ موازيةٍ لدرجة التَّحدِّي الجديد والاحتمالات الجديدة.

نحن في حقيقة الأمر أمام العديد جدًّا من الإجراءات الضَّروريَّة والممارسات اللازمة لتجاوز مثل هذه الهواجس والمخاوف والأزمات المحتملة، ناقشنا بعضها في غير هذا المكان تَبْعاً لخصوصيَّة المشكلة والطَّرح الذي نحن في صدده، وسنقف هنا أربعة اقتراحاتٍ متكاملةٍ غير جديدةٍ على السَّاحة الاقتصاديَّة، وغير غريبةٍ عنها، وكلها أثبتت جدواها وفاعليتها الكبيرة، ولا يوجد حَتَّى الآن ما يدحض نجاحها أَو يحلُّ بديلاً عنها، وهي الشَّركات عابرة القوميَّة، وسياسة الاندماجات، والاستثمارات المشتركة، والاستثمارات بعيدة المدى أَو الاستثمارات الاستراتيجيَّة. ولكن يجب قبل كلِّ شيء أن نتذكَّر دائماً أنَّ الأمور وإن بَدَتْ يسيرةً سهلةً فإنَّ سهولتها ويسرها لا تعني سهولة تطبيقها أو أنَّها ستمرُّ من دون عقبات أَو عراقيل أَو ضغوطات أَو غير ذلك مما يمكن أن يكون بفعل داخليٍّ أَو خارجيٍّ.

الشركات عابرة القطريَّة

ثَمَّةَ ظاهرةٌ باتت جزءاً من الثَّقافة الشَّعبيَّة التي يعرفها كلُّ النَّاس هي التي تسمَّى الشَّركات عابرة القوميَّة أَو الجنسيَّة، أَو الشَّركات المتعديَّة/ المتعدِّدة الجنسيَّة. وهي اصطلاحات وإن اختلفت في دقائق دلالاتها وتفاصيلها إلا أنَّها في المحصلة تعني شيئاً واحداً تقريباً وهو أنَّ هناك شركاتٍ تتجاوز في عملها ونشاطها ومراكز توضُّعها حدود القوميَّة الواحدة أَو حَتَّى القارَّة الواحدة بغضِّ النَّظر عن أساس رأسمالها إن كان مرتبطاً بشركاء من دولةٍ واحدةٍ أَو عدَّة دولٍ.

بغضِّ النَّظر عن أيِّ نظرةٍ أَو موقفٍ من هذه الشَّركات فإنَّ لها شروطها التَّاريخيَّة وفاعليَّتها ودورها في التَّطوَّر الحضاري عامَّةً بمختلف مستوياته وميادينه، كما أنَّ لها فوائد جليلةً على الأقلِّ لرؤوس الأموال الكبرى المساهمة أيًّا كانت تركُّزات ميادين عملها ونشاطها.

إذا كانت الشَّركات العالميَّة عابرة للقوميَّات فنحن بدايةً نتمنَّى أن تكون لنا قَدَمٌ راسخةٌ في هذه الشَّركات العالميَّة عابرة القوميَّة، ولكنَّنا الآن وتحديداً الآن بأمسِّ الحاجة إلى شركاتٍ التي يمكن تسميتها عابرة القطريَّة تكون نواةً أو أساساً صلباً ومتيناً للتَّحليق عَبْرَ القوميَّات بمختلف مستويات عبور القوميات وأنواعها...

الشَّركات عابرة القطريَّة لا تختلف أبداً عن الشَّركات عابرة القوميَّة في أنواعها ونشاطاتها وآليَّات عملها. ومعظم الدُّول العربيَّة هي ميادين نشاطٍ وعملٍ للشَّركات عابرة الجنسيَّة ولذلك فإنَّ ما نرجوه من الحكومات العربيَّة هو

أن تعامل الشَّركات العربيَّة عابرة القطريَّة مثل ما تعامل به الشَّركات الأجنبيَّة عابرة القوميَّة.

هذه الشَّركات عابرة القطريَّة التي ندعو إليها بآليَّات عملها المختلفة والكثيرة وخاصَّةً إذا تعدَّد الشُّركاء وكانوا من العديد من الأقطار العربيَّة سيكون لها العديد من الفوائد أبرزها وأكثرها أهميَّةً:

١ . ستلعب دوراً كبيراً في كسر حدَّة الحساسيَّة من المنافسة العربيَّة العَربيَّة لأنَّ الشُّركاء فيها من أكثر من دولة عربيَّة أَو لأنَّ جزءاً من نشاطها على أرض أكثر من دولة عربيَّة، أي يسهم في امتصاص جزءٍ من بطالتها واستخدام خاماتها وغير ذلك مما يندرج في هذا الإطار.

٢ . ستكون نشاطاتها الاقتصاديَّة مرتبط بحركة السُّوق في القطر الذي تعمل فيه بالمقاييس والمعايير السَّائدة في هذا القطر، وهذا ما يجعلها موازيةً في تكاليف الإنتاج ومشكلاته للشَّركات المماثلة الموجودة في هذه السُّوق.

٣ . سيوفِّر ذلك في تكاليف النَّقل والشَّحن والتَّصنيع وإعادة التَّصدير وغير ذلك من هذه المشكلات التي تسهم في زيادة الأسعار في كثير من الأحيان.

٤ . سيقدِّم ذلك مرونةً أكبر للشَّركات في التَّعامل مع متطلَّبات الأسواق القطريَّة وَفْقَ احتياجات هذه الأسواق ومعاييرها من خلال معايشة هذه الأسواق ودراستها بعيداً عن البروتوكولات التَّقليديَّة والرَّتابة الإداريَّة وقبل فوات الأوان.

الاندماجات

بَعْدَ ظاهرة الشَّركات عابرة القوميَّة كانت ظاهرةُ الاندماجات الاقتصاديَّة الكبرى التي هي في الوقت ذاته امتدادٌ لظاهرة الشَّركات عابرة القوميَّة وانبثاقاً عنها وتكريساً لها في أنماطٍ جديدةٍ تلبيةً لمتطلبات المرحلة الجديدة التي تَمُرُّ بها السَّيرورة الاقتصاديَّة العالميَّة.

الاندماجات الاقتصاديَّة هذه كانت تعبيراً صميميًّا عن وجود معطيات وتحديَّات وظروف جديدة تتطلَّب تكتُّلاتٍ اقتصاديَّةً جديدةً منسجمةً مع هذه المتطلَّبات والتَّحدِّيات الجديدة. وبسبب هذه الضَّرورات المعاصرة نشطت حَرَكَاتُ الاندماج بمختلف أُطرها وأشكالها في مختلف بقاع العالم وإن تباين مَدَى هذه الاندماجات وقوَّتها من مكانٍ إلى مكانٍ تَبْعاً لقوَّة الحركة الاقتصاديَّة وجدواها الرِّبحيَّة والاستراتيجيَّة، والأمثلة باتت جدَّ معروفةٍ للمختصِّين[٨٢]. وانبثاقاً من روح هذه الفكرة وصل بعض المفكِّرين إلى أَنَّ هناك نظريَّتين لتفسير نغمة الاندماج الرَّائجة في هذه الأَيَّام؛ «تقول الأُولى بأَنَّ خِيارات الشَّركات في الشَّراكة إنَّما كانت لظنون أَصحابها أَنَّه من الأَفضل أَن تشاركَ منافسك من أَن تتنافس معه. وتقول الثَّانية بأَنَّ ضمَّ القوى إلى قوى شركةٍ أُخرى سيخلق شركةً أَقوى بكثير»[٨٣].

---

(٨٢) . انظر الأمثلة على ذلك في كتابنا انهيار مزاعم العولمة . اتحاد الكتاب العرب . دمشق . ٢٠٠٠م . الفصل الثاني ومن الباب الثاني.

83 – Management. Oct 02, 1995. In: Nizar Al-Khatib: **British Airways and American Airlines Strategic Alliance**. P 61.

تسير الاندماجات حَسْبَ رأينا ضمن سياقين هما الاندماج الإرادي والاندماج القسري، ولكلٍّ منهما أَكثر من شكلٍ وأَكثر من تصنيفٍ، أَمَّا الاندماج الإرادي فهو أَن ما يتمُّ بالقناعة والتَّراضي بَيْنَ شركتين أَو أَكثر انطلاقاً من بعض الظُّروف أَو الشُّروط المعطاة أَو المفروضة عليهم أَو على بعضهم. وعامَّةً يمكننا تصنيف هذه الاندماجات باختصار على النَّحو التَّالي، وسنقتصر على الاندماجات الإراديَّة[٨٤]:

أولاً: اندماج الشَّراكة

اندماج الشَّراكة هو الاندماج التَّداخلي والتَّكاملي الَّذي تلتحم فيها شركتان أَو أَكثر التحاماً كليًّا بغضِّ النَّظر عن تقسيم العمل أَو عدم تقسيمه، فقد تقومان بإنتاج كامل السِّلعة معاً بشكلٍ متكاملٍ أَو كلٍّ على حدةٍ والأمثلة على ذلك جدُّ كثيرةٍ لأنَّ هذا النَّوع من الاندماج يُشكِّل الإمكانيَّة الأكبر انطواءً على فرص النَّجاح للشَّركات، ومن نماذج هذا الاندماج اندماج خطوط الطَّيران الإنجليزيَّة والأَمريكيَّة الذي يخطَّط له منذ زمن ليس بالقريب.

ثانياً: الاندماج الفرصي

الاندماج الفُرَصِيُّ هو الاندماج المرحليُّ أَو المؤقَّت الَّذي تفرضه بعض الظُّروف الرَّاهنة كصفقةٍ مشتركةٍ أَو إنتاجٍ مشتركٍ لمرحلةٍ محدَّدةٍ أَو زبونٍ أَو مستهلكٍ مشتركٍ.

---

[٨٤] . لمزيد من التفاصيل في هذه الاندماجات وخصائصها انظر كتابنا انهيار مزاعم العولمة . الفصل الثاني ومن الباب الثاني.

ثالثاً: الاندماج عن طريق الامتياز

في الاندماج عن طريق الامتياز أَو شراء الجهد نجد أَنَّ بعض الشَّركات راغبةً في إنتاج سلعةٍ ما وهي غير عاجزةٍ عن منافسة غيرها في ذلك وقد لا تكون عاجزةً عن الاختصاص بمواصفات معيَّنةٍ لهذه السِّلعة، ولكنَّها تجد أنَّه من غير المناسب لها أن تقوم بفتح فرع أو قسمٍ لإنتاجِ ضربٍ معيَّنٍ من السِّلع؛ كلِّها أو بعضها، لأسباب فنِّيَّة أو ربحيَّة أو جغرافيَّة أو حتَّى سياسيَّة...أو لأنَّ شركةً معيَّنة تَختصُّ وتتميَّز بإنتاج قسمٍ معيَّن من بعض أنواع السِّلع مع عجز غيرها عن إنتاج البديل أو المكافئ جودة، فتقوم لذلك بعض الشَّركات بشراء حقِّ استخدام الاسم التِّجاري لشركةٍ أخرى أو بتكليفِ شركةٍ أخرى قد تكون أكبر منها وأقوى أو أصغر وأضعف، بإنتاج جزئيَّات معيَّنة متمِّمة لسلعها.

إنَّ ما يعنينا من استعراض هذه الاندماجات وخصائصها هو أنَّها تفتح آفاقاً جديدةً أمام المصالح الاقتصاديَّة العربيَّة بالدَّرجة الأولى، ثُمَّ فتح آفاقٍ جديدةٍ أيضاً أمام التَّكامل الاقتصاديِّ العربيِّ وتعزيز الفاعليَّة الاقتصاديَّة المشتركة بَيْنَ الدُّول العربيَّة التي تعزِّز التَّنافس الفاعل من جهة وتشرك مختلف الأقطار العربيَّة في قطاعاتٍ مشتركةٍ أَو ذات طبيعةٍ واحدةٍ بِمَا يلغي أو يقلِّل كثيراً جدًّا مخاوف التَّنافس الإقصائي ويتيح الفرصة للجميع في المشاركة في القطاعات الكبرى من خلال آليَّات السُّوق التي تتيح ذلك وتضمنه.

الاستثمارات المشتركة

تتشابه الاستثمارات المشتركة مع الاندماجات الفرصيَّة من باب، ولكِنَّها أبعد منها وأكثر عمقاً إذ إنَّ الاندماج الفُرصيَّ يقومُ على ذرائعيَّةٍ أَو نفعيَّةٍ محضٍ

غالباً. أما الاستثمارات المشتركة فَلَها أبعادٌ استراتيجيَّةٌ لا تخلو أبداً من المنفعة. بل يمكن الزَّعم من دون تحفُّظٍ إنَّها تنطوي على فوائد أكثر، وتزيد على الفوائد الماديَّة المباشرة قوَّة وكفاءةً أكبر في الأداء الاقتصاديِّ والقدرة على الحركة والفعل، واتِّساع مساحات الفعل الاقتصاديِّ الجغرافيَّة إلى جانب انفتاح آفاق ميادين الفعل الاقتصاديِّ.

تنبثق فلسفة الاستثمارات المشتركة من أربعة عناصر أَو مقومات على أقلِّ تقديرٍ هي:

أولاً: الرَّغبة

الرَّغبة في العمل الاقتصاديِّ المشترك بالدَّرجة الأولى. ونُقَدِّم الرَّغبة في العمل على العناصر الأخرى التي رُبَّما تكون هي الأكثر خطورةً وأهميَّةً، لأنَّه مهما تمتَّعت العناصرُ الأخرى بالقوَّة والأهميَّة فإنَّها موقوفةٌ على الرَّغبة أَو القبول بالعمل الاقتصاديِّ المشترك.

ثانياً: الإرادة والقوانين

العنصر الثَّاني هو الإرادة والقوانين التي تجيز للرَّغبة أن تنتقل إلى التَّحقُّق الواقعيِّ، لأنَّ الرَّغبة موقوفةٌ على الإرادة السِّياسيَّة التي تسمح للقوى الاقتصاديَّة في هذه الدَّولة أَو تلك أن تلتقي مع قوى اقتصاديَّة أخرى في دولةٍ أَو دولٍ أخرى. وهذه هي مشكلتنا الكبرى في عالمنا العربيِّ لأنَّ الرَّغبة متحقِّقةٌ غالباً والعناصر الأخرى كذلك متحقِّقة بقوَّة، ولكنَّ الإرادةَ السِّياسيَّة هي التي كانت تَحُوْلُ دائماً، ورُبَّما لم تزل، دون التقاء القوى الاقتصاديَّة العربيَّة مع بضعها بعضاً في أيِّ عمل اندماجيٍّ أَو استثماريٍّ مشتركٍ يتجاوز حدوداً أَو مستوياتٍ معيَّنةً.

ثالثاً: الحاجة

الحاجة إلى العمل الاقتصاديِّ المشترك أَو إلى الاستثمارات المشتركة هي العنصر أَو المقوم الثَّالث، وهذا مرتبطٌ بطبيعة السُّوق من جهةٍ أولى، واحتياجات الاستثمار ومتطلباته من جهةٍ ثانيةٍ، ومدى اتِّساع آفاق المستثمرين من جهةٍ ثالثةٍ. وإذا نظرنا إلى الخارطة الاقتصاديَّة العربيَّة وجدنا أنَّها رُبَّما تكون في أقلِّ تقديرٍ مساويةً للتَّجمُّعات السُّكانيَّة الأخرى في العالم التي تَجِدُ دائماً مئات ورُبَّما آلاف الفرص الاستثماريَّة المشتركة، وإذا نظرنا إلى فوائد الاستثمارات المشتركة وخصائصها وخصائص العالم العربيِّ وجدنا أنَّ إمكانات الاستثمار المشترك بَيْنَ القوى الاقتصاديَّة العربيَّة أكثر انفتاحاً وخصوبةً من بقيَّة التَّجمُّعات الاقتصاديَّة أَو البشريَّة الأخرى في العالم.

رابعاً: الضرورة

الضَّرورة عنصرٌ مشابهٌ للحاجة ولكنَّهُ يختلف عنه بأنَّ الحاجة مرتبطةٌ بالمنفعةِ والرِّبحِ أكثر من حيث أصل الدَّافعِ إلى العمل الاقتصاديِّ المشترك أَو الاستثمار المشترك، بينما أصل الدَّافع في الضَّرورة هو انعدام الخيارات أَو ندرتها أمام الاقتصاديِّ مثل عَدَمِ القُدرةِ أَو الكفاية أَو الكفاءة الاقتصاديَّة للقيام بمشروعٍ ما مِمَّا يستدعي إلزام المستثمر أَو اضطراره إلى التَّشارك الاستثماري مع قوَّةٍ اقتصادية أخرى.

من الضَّرورة بمكان القول إنَّهُ من باب الافتقار إلى البداهة على أقلِّ تقديرٍ أن نتساءل عن ميادين الاستثمارات المشتركة والحاجة إليها وضروراتها لأنَّ الميادين أكثرُ من كثيرةٍ؛ أيُّ ميدانٍ يمكن أن يكون ميدان استثمارات عربيَّةٍ

مشتركةٍ، ولا نبالغ إذا قلنا إنَّ أيَّ ميدان يمكن أن يكون مادَّة استثماراتٍ مشتركةٍ، والحاجة إلى ذلك متشعِّبة دائماً ما بَيْنَ المستثمر والمستهلك والدَّولة والعمل العربيِّ المشترك، من دون أن يُنْقِصَ من فائدة المستثمر شيءٌ أَو أن يستفيد طَرَفٌ على حساب طَرَفٍ.

الاستثمارات الاستراتيجية

لا ندري تَماماً ما إذا كان هناك اقتصاديون عربٌ يفكِّرون تفكيراً استراتيجيًّا. ولكنَّ الذي يبدو حَتَّى الآن هو أنَّ الرَّأسمال العربيَّ الخاصَّ والحكوميَّ لا يفكِّرُ أبداً تفكيراً استراتيجيًّا. ونحن على أيِّ حالٍ لا يعنينا التَّفكير بِقَدْرِ ما يعنينا التَّخطيط والممارسة الاقتصاديَّة الاستراتيجيَّة، وإذا كان من مقتضيات الاستراتيجيَّة أن تنطوي على شيءٍ من السِّريَّة فإنَّ في ظَاهِرِ الممارسة ما يكشف عن عمق الأبعاد والمرامي، وهذا ما هو غير ملتمسٍ أبداً في الممارسة الاقتصاديَّة العربيَّة من المحيط إلى الخليج.

لا شكَّ في أنَّ هناك استثناءات، ولكِنَّها بحكم النُّدرة التي لا يُعْتَدُّ بها ولا يعوَّلُ عليها، ولا يمكن أن ينتظر منها فعلٌ أَو فاعليَّةٌ على قَدْرِ الحاجة والضَّرورة.

لقد جَرَت العادة على اتِّهام الرَّأسمال العربيِّ اتِّهاماتٍ متنوَّعَةٍ مختلفةِ المادَّة والموضوع، وفي كثيرٍ من الأحيان تحدونا الانفعالات وراء هذه الاتِّهامات ورُبَّما تصديقها، ولكنَّنا لن نندفع في ذلك كثيراً، وفي الوقت ذاته نحتاج إلى تسويغٍ منطقيٍّ لانعدام الأفق الاستراتيجيِّ في الممارسة الاقتصاديَّة العربيَّة في القطاعين الخاصِّ والعام.

إنَّ الاكتفاء بضيق الأفق والجري وراء الرِّبح السَّريع المضمون قد لا يفي بالغرض في بعض الأحيان، ولكنَّهُ التَّفسير المنطقيُّ المباشر، وهو الحدُّ الأدنى من الأسباب التي تقف وراء انعدام أَو ضيق الأفق في الممارسة الاقتصاديَّة العربيَّة.

نحن بحاجةٍ إلى عقليَّاتٍ اقتصاديَّةٍ أوسع صَدراً وأبعد مدًى وأفقاً، وإنَّما قَدَّمنا سعة الصَّدر لأنَّ الاستثمارات الاستراتيجيَّة تتطلَّب في الدَّرجة الأولى البذل والصَّبر على الرِّبح. ويجب فوق ذلك أن نتذكَّر دائماً من جهةٍ أولى أنَّ المغامرة لا تعني الخسارة، وأنَّ الاستثمارات الاستراتيجيَّة لا تعني المغامرة بِقَدْرِ ما تعني التَّأني والتَّخطيط بعيد المدى لأرباحٍ وفوائد أكثر مضمونيَّة ووثوقيَّة من الرِّبح التِّجاري السَّريع المضمون من وجهات النَّظر السَّائدة التي ترى في المشاريع الاستراتيجيَّة نوعاً من المغامرة غير المضمونة، أَو في الحدود الدُّنيا استثمارات مؤجَّلة الرِّبح.

الاستثمارات الاستراتيجيَّة مختلفة الميادين ومتنوعتها، بل يصحُّ القول إنَّها تمتدُّ إلى كلِّ الميادين، تبدأ مِمَّا يمكن أن نسميه أمَّهات الصِّناعات، وهي بمعنى من المعاني مصانع المصانع، أي عوضاً عن شراء المصانع وتركيبها العمل على تأسيس البنية التَّحتية رويداً رويداً لإنتاج المصانع محليًّا.

ومن الاستثمارات الاستراتيجيَّة الاستثمار في المعرفة والعلم والكفاءات المعرفيَّة والعلميَّة... وغير ذلك كثيرٌ مِمَّا يمكن أن يُسْتَجْلَى لدى توافر الاستعداد للقيام بمثل هذه الاستثمارات.

لا شكَّ في أنَّ بعض الصُّعوبات ستقف أمام الاستثمارات الاستراتيجيَّة، بل إنَّ وجود العقبات أمرٌ بحكم المؤكَّد، ولكن إذا أخذنا الاستثمارات المشتركة بعين النَّظر، وكذلك الاندماجات والشَّركات عابرة القطريَّة التي صارت ضرورةً

يفرضها واقعُ تحرير التِّجارة العربيَّة البينيَّة لوجدنا أنَّ كثيراً من هذه العقبات ستضمحلُّ وتتلاشى. وتبقى العقبات الخارجيَّة النَّاجمة عن الضُّغوطات الغربيَّة على العالم العربيِّ، وهي على خطورتها وهولها تصبح بلا معنى ولا قيمة أمام الإرادة العربيَّة المشتركة، ولا مبالغة في ذلك أبداً، يكفي أن نجرب لندرك هذه الحقيقة.

أنموذج تطبيقي

نَهَضَت منذ سنواتٍ بعيدةٍ الدَّعوة إِلَى الأعمال التِّلفزيونيَّة العربيَّة المشتركة في مختلف الوسائل الإعلاميَّة، ومِنْ مختلف الشَّخصيات والمستويات، وكان الفنَّانون من أبرز المتحمِّسين لمثل هذه الدَّعوات، وكذلك كُتَّاب السِّيناريو، والمخرجون... وكانت الدَّعوات من الجميع بإلحاحٍ أحياناً، ولاقت كلَّ التَّقدير والحماس غالباً إن لم يكن دائماً... وعلى الرَّغْمِ من ذلك كلِّه، وهو بعضٌ، لم نر شيئاً إلاَّ لماماً أَو شبهه مِمَّا لا يُغْنِي ولا يُسْمِنُ من جوع... وتتالت الدَّعوات مع مرور السَّنوات... وصار المطلب حاجةً بعدما كان محض رغبةٍ... وفاضت المهج في الانتظار... وليس من مجيب.

تسرَّبت بعض الأخبار عن ضغوطٍ مجهولةٍ المصدر لمنع هذه الأعمال المشتركة. رُبَّما يكون ذلك صحيحاً، ورُبَّما لا، ولكن أيًّا كان الأمر فإنَّ النَّتائج تلبي هذا التَّفسير الغامض. ورُبَّما لإقصاء هذا التَّفسير جانباً، أَو لذرَّ الرَّماد في العيون خرجوا علينا بأعمالٍ سَمُّوها أعمالاً مشتركةً لم تكن في حقيقتها إلا ضرباً من التَّلفيق والضَّحك على اللحى والذُّقون؛ المخرج من بلدٍ عربيٍّ وبقيَّة الطَّاقم كلِّه من بلدٍ عربيٍّ آخر... المنتج من بلدٍ عربيٍّ والطَّاقم كلُّه من بلدٍ عربيٍّ

آخر... مسلسلٌ طويلٌ عريضٌ فيه مُمَثِّلٌ من بلدٍ آخر... وهلمَّ جرًّا على هذا المنوال... وحُسبت هذه الأعمال علينا أعمالاً مشتركةً!!

هل هذا هو المطلوب؟

هل هذا ما بُحَّت الحناجر في الدَّعوة إليه والمناداة به؟

مع تقديرنا للمخرجين، ومع تقديرنا للمنتجين، ومع تقديرنا لكلِّ الفنِّيين والفنَّانين من المخرج فمساعد المخرج إلَى أقل الفنيين دوراً في العمل الفنِّي، ومع ترحيبنا بأيِّ خطوةٍ تشاركيَّةٍ في هذا المستوى... فإنَّ العمل الفنِّي العربيَّ المشترك الذي يترقَّبُه المشاهدُ العربيُّ ويدعو بإلحاح إليه هو النُّجوم الذين يطلُّون من خلال الشَّاشة على المشاهدين، على المتلقِّين، على الجمهور العربيِّ.

يدرك جيِّداً أصحاب القرار في هذا الشَّأن أنَّ هذا هو المطلب الجماهيريُّ العربيُّ، لأنَّهُ من الأمور الَّتي تزيد اللحمة بينهم، وتعزِّز أواصر اللقاء بينهم، وتؤكِّد مشاعرهم في وحدة الانتماء والهمِّ والمصير والعناء... ولذلك أمعنوا، أي أصحاب القرار في هذا الشَّأن، في إغاظة الجمهور العربيِّ ومناكفته وإشعاره بأنَّ ما يريده ويسعى إليه هو عين المرفوض، فراحوا ينتجون أعمالاً فيها بالمصادفة أَو القَصْدِ أبطالٌ من دولٍ عربيَّة أُخْرَى يفترض أن تكون مفتاحاً لعملٍ مشتركٍ على الأقلِّ من خلال هذه الشَّخصيَّة أَو تلك، ولكن عوضاً عن ذلك تكون كلُّ الشَّخصيَّات من بلدِ إنتاج العمل، فكان من الطَّرائف أن يؤدِّي مُمثلٌ مصريٌّ شخصيَّة سوريٍّ، أَو جزائريٍّ، أَو لبنانيٍّ... وكذلك أن يؤدِّي مُمثلٌ سوريٌّ في مسلسل سوريٍّ شخصيَّة مصريٍّ، أَو خليجيٍّ، أَو مغربيٍّ...!! وغير ذلك مِمَّا يشبهه كثيرٌ.

نحن لا نطعن في أداء الممثلين ولا مواهبهم، فبعض من أدَّى مثل هذه الأدوار نَجَحَ في ذلك، ولكن الأكثريَّة أدَّت الأدوار بتمثيل ممجوجٍ، سطحيٍّ يفتقر إِلَى مقوّمات الأداء الفنِّي السَّليم... لماذا كان ذلك؟ ألم يكن الأجدى لو قام بهذه الأدوار أشخاصٌ أصيلون يعطون الأدوار حقَّها بل طبيعتها؟

قَدْ يحتجُّ بعضهم على هذه النُّقطة بأنَّ هذا هو الفن، وأنَّ كلَّ الأعمال التِّلفزيونيَّة والسِّينمائيَّة في كلِّ دول العالم تقوم بذلك، فالفرنسيون يمثلون شخصيَّاتٍ إنجليزيَّةً وألمانيَّةً وروسيَّةً... وكذلك يفعل الرُّوس؛ يمثِّلون شخصيَّات تركيَّةً وإسبانيَّةً وألمانيَّةً وأمريكيَّةً... وكذلك الأمريكيون والطليان وغيرهم وغيرهم...

هذا الكلام سليمٌ تماماً، وهذا ما يسعى إليه الواقفون (سنجق عرض)، لإعاقة الأعمال العربيَّة الفنيَّة المشتركة... إنَّهُم يريدون أن نصير مثل الألمان للفرنسيين والإنجليز والإسبان والرُّوس... ومثل الطليان بالنِّسبة للألمان والإنجليز والفرنسيين والرُّوس... يريدون أن يصير العَرَبُ بالنسبة للعرب مثل الأغراب للأغراب، مثل الصِّينيين للأمريكيين...

هذا هو المسعى الذي تسير سيراً حثيثاً لتحقيقه مؤسَّسات مجهولةٌ عمليًّا، وليس من الصَّعب معرفتها نظريًّا، وهي إذ تسير في هذا المسعى فإنَّها تسير فيه على نحوٍ ممنهجٍ مخطَّط مدروسٍ على أمديةٍ استراتيجيَّةٍ بعيدةٍ. وهذا هو بالضَّبط أيضاً ما تناضل ضدَّه الجماهير العربيَّة المتحفزة والمتحمسة لرؤية الأعمال العربيَّة المشتركة، ولكِنَّه نضالٌ لا شعوريٌّ، يشبه ردَّ الفعل على الفعل الغامض السَّبب والصُّورة الذي يؤدي إِلَى الدِّفاع الغريزي عن الحياة... ولكنَّهُ بالتأكيد لا يكفي.

إنَّ الدَّعوة الَّتي أطلقها كثيرٌ من المثقَّفين العرب من مختلف المستويات والميادين، والتَّرحيب الصَّادق الذي لاقته هذه الدَّعوة من المتلقين إنَّما هو في حقيقة الأمر تعبيرٌ صريحٌ عن رغبةٍ في العيش المشترك، وإيمانٌ بالمصالح المشتركة، والهويَّة المشتركة... تعبيرٌ صريحٌ عن أنَّ العرب أمَّةٌ واحدةٌ، وتعبيرٌ مباشرٌ عن الرَّغبة في ديمومة وحدة هذه الأمَّة... وهذا ما يتنافى مع المخطَّطات الَّتي صارت واضحةً بجلاء الَّتي يعدُّها أعداء الأمَّة العربيَّة لتفتيتها وشرذمتها وتعزيز الحدود بَيْنَها وتمتينها... فكيف يمكننا أن نفهم الآن إصرار المنتجين العَرَبِ على تكريس الأعمال القطريَّة الَّتي هي أيضاً دون الإقليميَّة؟

مهما أحسنا النَّوايا سيظلُّ هناك مجال للشَّك والتَّساؤل.

مشكلتنا الأكبر هي أنَّ هذه الدَّعوة نَبَتَتْ ونَشَأَتْ وتَرَعْرَعَتْ في ظلِّ تلفزيونات القناة الواحدة والقناتين ثُمَّ القنوات الأربع أَو الخمس هي قنوات دول الجوار مع تطوير البثِّ وتقويته... ويومها كانت المحطَّة تبثُّ مسلسلاً أَو اثنين، ومدَّة البثِّ كلها بضع ساعاتٍ تزيد أَو تنقص... أمَّا الآن مع ثورة الاتصالات والمعلوماتيَّة والبثِّ الفضائيِّ والاستقبال الرَّقمي الذي مكَّن المتلقين من استقبل مئات وربَّما آلاف المحطَّات التِّلفزيونيَّة منها عشرات المحطات العربيَّة الرسميَّة وغير الرَّسميَّة فإنَّ المشكلة صارت أكبر وأخطر وأعمق.. وصارت الحاجة إِلَى الأعمال التِّلفزيونيَّة العربيَّة المشتركة أكثر إلحاحاً وأكثر ضرورة، وخاصَّة مع تزايد التَّحدِّيات والأخطار الأُخْرى المحيقة بالأمَّة من مختلف الجوانب والأبواب والنَّوافذ تزايداً تكاثريًّا انشطاريًّا يحتاج إِلَى جهود جبَّارة لا لصدِّه بل لمحاولة صدِّه فَقَطْ.

قدَّمت الفضائيَّات فرصةً ثَمِيْنَةً وربَّما نادرةً لدفع العمل التِّلفزيونيِّ العربيِّ المشترك خطوات إِلَى الأمام، وبدأت بعض البوادر مِمَّا أشرنا إِلَى نوعه قبل قليلٍ،

وتفاءلنا كثيراً بذلك، وانتظرنا تحقيق الوعود والأماني الَّتي رفعها نجوم التَّمثيل العرب من مختلف الأقطار العربيَّة، وتفاءلنا بهذه الوعود والأماني أيضاً... ولكن الانتظار طال، وطال الصَّبر، وكدنا ننسى ما الذي كنا ننتظر، ورُبَّما نسي الكثيرون هذه الأحلام والأماني في غمرة الهجمة على الأمَّة العربيَّة؛ على عقيدتها وأخلاقها وعاداتها وقيمها... وعلى أرضها وعِرضها...

كنَّا نسعى إِلَى إعادة تأسيس الهويَّة العربيَّة، إِلَى إعادة اللحمة إِلَى أمتنا... فصارت غاية همِّنا أن نبرئ أنفسنا وأمَّتنا من تُهَمٍ تبدأ ولا تنتهي، وانشغلنا بالدِّفاع عن أنفسنا ضدَّ اتِّهاماتٍ باطلةٍ ولم يَبْقَ لدينا أيُّ وقتٍ للتَّفكير في غير الذَّب عن أنفسنا اللطمات المتتالية الَّتي بالكاد نصدُّ واحدً منها من دون أن تفلت العشرات من دون ردٍّ... صارت المطالبة بالعمل التِّلفزيونيِّ العربيِّ المشترك في ظلِّ هذه الظُّروف مطلباً هامشيًّا، ترفيًّا، شكليًّا...

وفي ظلِّ هذه الظُّروف سار المنتجون في تكريس طريقة الإنتاج القديمة ذاتها، وسارت كثيرٌ من المحطَّات التِّلفزيونيَّة على تكريس العروض المحليَّة وتعزيز الإنتاج المحليِّ من مختلف زوايا المحليَّة وجوانبها... وساعد على ذلك أيضاً تطور الإنتاج ووسائل الإنتاج وأدواته في معظم الأقطار العربيَّة... واتَّجهت بذلك الفرصة الإيجابيَّة الَّتي أتاحتها الفضائيَّات إِلَى ممارسةٍ عكسيَّةٍ ونتائجَ سلبيَّةٍ، حقَّقت محطَّات العرض العربيَّة تراجعاً عَمَّا كانت عليه قبل ذلك، فبعد أن كانت المحطات التِّلفزيونيَّة العربيَّة كلها تقريباً تعرض الأعمال التِّلفزيونيَّة المصريَّة والسُّوريَّة خاصَّة كونها الوحيدة في السَّاحة... صارت الأقطار كلُّها تناضل من أجل شاشات محليَّة تكرس القطريَّة وتُمَتِّن الحدود أكثر!!!

متى يصغي المنتجون إلَى هذه الدَّعوات ويلبونها؟ ومتى يؤمنوا أنَّها مصلحتهم قبل أن تكون مصلحةً قوميَّةً أَو جماهيريَّةً؟ وهل سنكحِّل أعيننا بمتابعة أعمالٍ تلفزيونيَّةٍ مشتركةٍ بالمعنى الكامل للعمل التِّلفزيونيِّ المشترك؟ وهل سنسعد بتدشين قطاعات إنتاج مشتركةٍ توسِّعُ آفاق العمل وإمكاناته واستثماراته...؟

نأمل أن يتحقَّق ذلك قبل فوات الأوان... لأنَّهُ إن فات الأوان فَقَدَ كلُّ فعلٍ قيمته وجدواه.

خاتمة

مما ينبغي أن نختم به وننتهي إليه هنا هو أنَّ ما سبق الحديث فيه من الاندماجات بأنواعها الشَّركات عابرة القطريَّة والاستثمارات المشتركة والاستثمارات الاستراتيجيَّة بأنواعها وشروطها إنَّما هي كلها من أنماط العمل الاقتصاديِّ المشترك التي تؤكِّد الحقائق الموضوعيَّة أنَّها أكثر من ضروريَّة للواقع الاقتصاديِّ العربيِّ، فمن خلال هذا الأنماط من العمل الاقتصاديِّ المشترك يمكن تحقيق مكاسب كبيرة على مختلف الأصعدة الاقتصاديَّة على أقلِّ تقديرٍ، ومن دون اللجوء إلى هذه الأنماط من العمل الاقتصاديِّ المشترك سيكون من المتعذَّر تحقيق المكاسب الكبيرة للاقتصاد العربيِّ والاقتصاديين العرب على حدٍّ سواء، بل إنَّ عدم اللجوء إلى هذه الأنماط من العمل الاقتصاديِّ العربيِّ المشترك فإنَّ الاقتصاد والاقتصاديين العرب سيظلان يدوران في الدَّوائر الصَّغيرة المغلقة التي تكرِّس محدوديَّة القُدْرَةِ على الفعل والتَّفاعل مع الاقتصاد العالميِّ.

هذه الأنماط التي أشرنا إليها هي أنماطٌ تفاعليَّةٌ مختلفة الأدوار والوظائف والضَّرورات، فلكلٍّ منها طبيعته الخاصَّة وشروطه الخاصَّة التي تفرضها أَو تتطلبها

ظروف الشَّركات وطبائع الاستثمارات والأنشطة الاقتصاديَّة. ولذلك من الخطأ تماماً اختيار نمط العمل الاقتصاديِّ المشترك قبل المشروع أَو قبل دراسةٍ وافيةٍ للمشروع أَو الاستثمار أَو النَّشاط الاقتصاديِّ، لأنَّ ذلك يشبه تماماً وضع العربة أمام الحصان.

ينبغي أنَّ تظلَّ الخيارات مفتوحةً وموضوعةً أمام الاقتصاديين. حَتَّى الخيارات التي لم يتم الحديث فيها مما قد يستجدُّ أَو تفرضه الظُّروف والمعطيات الواقعيَّة يجب أن تؤخذ بعين النَّظر.

وفي الوقت ذاته يمكن القول إنَّ هذه الأنماط من العمل الاقتصاديِّ المشترك مفتوحة على بعضها بعضاً وليست دوائر أَو بقعاً مغلقةً على ذاتها، بِمَعْنَى أنَّهُ من الممكن لأيِّ مؤسَّسةٍ أَو شركةٍ أن تلجأ إلى أكثر من نمطٍ من العمل الاقتصاديِّ المشترك، فالأمر دائماً منوطٌ بالظُّروف والمعطيات وطبائع المشروعات والأنشطة الاقتصاديَّة.

الفصل الخامس

من تحرير التجارة إلى السوق العربية المشتركة

لم يمـض أكثـر مـن شــهرين علـى المباشـــــرة بتفعيـل اتِّفاقيَّــة تحـــــرير التِّجــارة العربيَّــة البينيَّــة حَتَّــى تمَّ اختراقهـا مـن بعـض الـدُّول العربيَّـة باتِّفاقيَّـات شـراكة اقتصاديَّة ثنائية تعرقل التَّكامل الاقتصـــــــادي العربي.

نحو خمسين سنةً على الأقلِّ هي الفترة التي استغرقها العرب لتطبيق اتِّفاقيَّة تحرير التِّجارة العربيَّة البينيَّة، فكم سننتظر حَتَّى ننتقل إلى السُّوق العربيَّة المشتركة التي تمَّ توقيع اتِّفاقيَّتها في الفترة ذاتها التي وُقِّعت فيها اتِّفاقيَّة تحرير التِّجارة العربيَّة البينيَّة؟؟

يثور هذا السُّؤال بقوَّة كبيرة اليوم، وقد ظلَّ سؤالاً قائماً منذ زمنٍ بعيدٍ، ولكنَّهُ اليوم يطرح نفسه بإلحاحٍ شديدٍ خاصَّةً بعد بدء العمل باتِّفاقيَّة تحرير التِّجارة العربيَّة البينيَّة في مطلع عام ٢٠٠٥م، وإن كانت بعض الدُّول أبدت بعض تحفُّظاتها واستثناءاتها من بعض السِّلع على الرَّغْمِ من مضي خمسين سنة للتمهيد لتفعيل هذه الاتِّفاقيَّة.

ويطرح الُّسؤال نفسه أيضاً لأنَّ اتِّفاقيَّة تحرير التِّجارة العربيَّة هي خطوةٌ أوليَّة وصغيرةٌ جدًّا بالمقارنة مع السُّوق العربيَّة المشتركة المنتظرة. فإذا كانت اتِّفاقيَّة تحرير التِّجارة قد استغرقت سحابة نصف القرن حَتَّى تتحقَّقَ فكم سننتظر حَتَّى تتحقَّقَ اّتفاقيَّة السُّوق العربيَّة المشتركة؟؟

الحقيقة نحن أمام مشكلةٍ كبيرةٍ، فالخمسين سنةً المنصرمة، ومهما كان شأن الخلافات التي كانت قائمةً، ومهما كان شأن الظُّروف والصِّراعات الدُّوليَّة، فإنَّ العلاقات العربيَّة العربيَّة كانت في أحسن حالاتها وأفضلها مقارنة مع الواقع العربيِّ اليوم في شقَّه العربيِّ العَربيِّ مستقلاً عن العالم الخارجيِّ، والعربيِّ العربيِّ في ظلِّ الظُّروف والمتغيِّرات الدُّوليَّة التي تعصف بالعالم وتجعل الوطن من العربي

السَّاحة الرَّئيسيَّة لزلزال التَّغيُّرات السِّياسيَّة العالميَّة وبراكينها، ونخالف الرُّؤى التي تذهب إلى أنَّ ساحة هذه التَّغيُّرات ستنتقل من العالم العربيِّ إلى شرق آسيا؛ الصِّين واليابان وكوريا ودول النُّمور الآسيويَّة.

هنا ينتابنا التَّوتُّر لا على مستقبل السُّوق العربيَّة المشتركة بل مستقبل الأمَّة العربيَّة كلِّها بمختلف حواملها القيميَّة؛ الإنسانيَّة، القوميَّة، الأخلاقيَّة، النفسيَّة، الاجتماعيَّة... فهل نتجاهل كلَّ هذه التَّهديدات والظُّروف الخطيرة المحيطة بالأمَّة العربيَّة لنفكِّر في تحرير التِّجارة البينيَّة والسُّوق العربيَّة المشتركة؟ أليس في ذلك تغاضياً عن المشكلات الكبرى والخطيرة لصالح مصالح اقتصاديَّة قد لا تقدِّم ولا تؤخِّر إلاَّ لأصحاب رؤوس الأموال والتُّجَّار أي أصحاب المصالح الاقتصاديَّة؟

الحقيقة أنَّ طرح السُّؤال على هذا النَّحو التَّقزيميِّ لا يعدو كونه نوعاً من الاختزال الممسوخ للحقيقة الأساسيَّة التي هي خطورة التَّكامل الاقتصاديِّ العربيِّ.

إنَّ أيَّ تكاملٍ عربيٍّ عليٍّ صعيدٍ من الأصعدة هو عاملٌ مهمٌّ وخطيرٌ على طريق تحصين الأمَّة العربيَّة ضدَّ التَّهديدات الخارجيَّة المحيطة بها، وضد الأخطار والعراقيل والمعيقات... ويخطئ تماماً من لا يرى هذه التحدِّيات والتَّهديدات للأمَّة العربيَّة.

من هذا الباب، ومن أبواب أخرى كثيرةٍ، يمكن القول إلى التَّكامل الاقتصاديَّ العربيَّ، وإن استفادت منه أصحاب رؤوس الأموال وهذا أمرٌ طبيعيٌّ بدهيٌّ، وهو العامل الحاسم والأساسي لتشكيل جبهةٍ عربيَّةٍ قويَّةٍ قادرةٍ على لَجْمِ التَّهديدات والتَّحدِّيات التي تحاصر الكينونة العربيَّة بمختلف مقوِّماتها، لأنَّهُ وإن كان أصحاب رؤوس الأموال هم أصحاب المصالح الأساسيَّة في تحقيق السُّوق

العربيَّة المشتركة، فإنَّ الفوائد والمصالح المنجلية عن هذه التَّكامليَّة العربيَّة ليست محصورةً في أرباح التُّجَّار والصُّنَّاع وأصحاب رؤوس الأموال، وإنَّما هي أكثر من ذلك بكثيرٍ؛ إنَّها وحدة الجبهة الدَّاخليَّة العربيَّة واتِّساعها واتِّساع قدرتها على الفعل والمواجهة، وتفعيل الأداء العربيِّ المشترك على مختلف الأصعدة والمستويات.

إذن ليست السُّوق العربيَّة المشتركة حاجةً اقتصاديَّة فَقَطْ، ومن يظنُّ أنَّها حاجةٌ اقتصاديَّة فَقَطْ يكون مخطئاً، ولا أصادر على رأي الآخر إذا قلت سيكون مخطئاً جدًّا من يقلِّل من أهمِّيَّة السُّوق العربيَّة المشتركة على مختلف الأصعدة والميادين، لأنَّ السُّوق العربيَّة المشتركة ليست (سوق خضرة) ولا (سوبر ماركت)... إنَّها ليست سوقاً اقتصاديَّة وحسب، إنَّها انفتاح حدود وآفاق وقدرات؛ اقتصاديَّة، سياسيَّة، اجتماعيَّة، ثقافيَّة، فكريَّة...

لهذا السَّبب لا نستغرب أن يكون هناك الكثير من التَّحدِّيات والتَّهديدات والضُّغوطات لمنع قيام السُّوق العربيَّة المشتركة، كما كان الشَّأن في تطبيق اتفاقيَّة تحرير التِّجارة العربيَّة البينيَّة. نعم هناك ضغوط كبيرةٌ على بعض الدُّول العربيَّة للحيلولة دون الوصول إلى السُّوق العربيَّة المشتركة، وليست مسألة الاستثناءات التي طلبتها بعض الدُّول من قبيل عرقلة هذه السُّوق الحرَّة. الضُّغوطات هذه هي التي حالت دون تطبيق اتِّفاقيَّة تحرير التِّجارة العربيَّة على مدار نصف القرن المنصرم. قد لا يعنينا هنا كيف كانت هذه الضُّغوطات ولكنَّنا واثقون في أنَّها هي التي أدَّت إلى هذا التَّأخير الكبير في الانتقال من الاتِّفاق على الورق إلى الاتفاق على أرض الواقع.

الحقيقة أنَّ هذه التَّهديدات والضغوطات هي التي تفسِّر لنا ظاهرة محيِّرة هي أنَّ الدُّول الأوربيَّة التي يشكِّلُ كلٌّ منها أمَّةً في ذاتها، وقوميَّةً خاصَّةً، ولغةً

مختلفةً... إلى جانب الصِّراعات الدَّمويَّة بَيْنَ هذه الدُّول لقرونٍ طويلةٍ... ومع ذلك استطاعت في ظروف سنوات قليلةٍ أن تنتقل من الاتفاق على الورق إلى التَّطبيق الواقعي لاتِّفاقيَّة تحرير التِّجارة الأوربيَّة البينيَّة التي تمَّ توقيعها في الفترة ذاتها التي وُقِّعت فيها اتِّفاقيَّة تحرير التِّجارة العربيَّة البينيَّة، ولكنَّ الاتِّفاقيَّة العربيَّة استغرقت خمسين سنةً حَتَّى انتقلت إلى حيِّز التَّطبيق العملي أمَّا الاتِّفاقيَّة الأوربيَّة فلم تستغرق سوى بضع سنوات وهي قليلة.

بل الأخطر من ذلك أنَّ دول الاتِّحاد الأوربيِّ أنجزت عشرات الخطوات اللاحقة على اتِّفاقيَّة تحرير التِّجارة بدءاً من السُّوق الأوربيَّة المشتركة وصولاً إلى تحقيق الوحدة الشَّاملة على مختلف الأصعدة والمستويات التي يمكن القول إنَّهُ لا ينقصها إلاَّ أن تكون فيدراليَّة، وكلُّ ذلك تمَّ في ظرف ثلاثين سنةً من تاريخ أوَّل اتِّفاقيَّة بهذا الشَّأن، والاتِّفاقيَّات التَّالية لم يستغرق تطبيقها إلاَّ سنوات قليلة. أمَّا الأُنَّة العربيَّة واتِّفاقيَّاتها فما زالت حبراً على ورق، وأوَّل اتفاقيَّة خرجت إلى حيِّز التَّطبيق خرجت بعد نصف قرنٍ من جفاف حبرها من دون أن تشارك في ذلك كلُّ الدُّول العربيَّة. هذا على الرَّغْمِ من أنَّ العرب أُمَّةٌ واحدةٌ بلغة واحدةٍ وعقليَّةٍ واحدةٍ وقيمٍ واحدةٍ...

إذن هناك تحدِّيَّات وضغوطات، وهذا بحكم المؤكَّد، ودول الاتحاد الأوربي من التي تمارس ضغوطها للحيلولة دون تحقيق السُّوق العربيَّة المشتركة أو تفعيلها، ولكنَّ الضُّغوط الأكبر والأشدَّ هي من الولايات المتحدة الأمريكيَّة؛ الرَّاعي الأكبر للسِّياسة الليبراليَّة والأب الرُّوحي للإمبرياليَّة. ولم نعد بحاجةٍ إلى كثيرٍ من البداهة أو إجهاد التَّفكير لمعرفة الأسباب التي حَدَتْ وتحدو بالغرب للضَّغط على الدُّول العربيَّة، بل على دولٍ عربيَّةٍ محدَّدةٍ ومعروفةٍ للحيلولة دون تفعيل

الاتِّفاقيَّات العربيَّة المشتركة على هذا الصَّعيد وحَتَّى على الأصعدة والميادين الأخرى. وإذا كنت الهجمة على الأُمَّة العربيَّة في سنوات القرن المنصرم وخاصَّة منه النِّصف الثَّاني، محدودة وتسير في قنوات سريَّة فإنَّ الهجمة اليوم وخاصَّة مع مطالع القرن الحادي والعشرين صارت هجمةً علنيَّةً، والتَّهديدات علنيَّةً، وحَتَّى الأهداف التي تريد تحقيقها لم تعد سرًّا على الإطلاق...!! كلُّ ذلك صار ينادى به علناً وعلى الملأ؛ الولايات المتحدة اليوم تعلن مشاريعها لتفتيت الأمَّة العربيَّة، وتغيير معالم تاريخها وجغرافيَّتها وهويَّتها وقِيَمِها وأخلاقها... وحَتَّى دينها، ولا تأبه بأحدٍ على الإطلاق!! عُنجهيَّةٌ مقزِّزةٌ تثيرُ الغثيان.

ولذلك لا عجب اليوم في أنَّها تضع هذه المشاريع على طاولات الزُّعماء العرب مجتمعين ومنفردين، وكذلك في متناول وسائل الإعلام. ورُبَّما كان مشروع الشَّرق الأوسط الكبير ودمقرطة العالم العربيِّ وتغيير المناهج التربويَّة العربيَّة... أبرزَ هذه المشاريع التي أعلنت الولايات المتَّحدة أنَّها ستفرضها على العالم العربيِّ، ناهيك فوق ذلك عن فرضها علناً أيضاً إلغاء الهويَّة العربيَّة والتربية القوميَّة وحَتَّى الدينيَّة من الدَّساتير والسُّلوكات العربيَّة!! فكيف ستقبل إذن بسوقٍ عربيَّة مشتركة مع ما تعنيه السُّوق المشتركة؟؟!!

إنَّ المباشرة بتفعيل اتِّفاقيَّة تحرير التِّجارة العربيَّة البينيَّة التي يَمْضِ على مباشرتها سوى أقل من أشهر ثلاثة تَمَّ اختراقها من بعض الدُّول العربيَّة باتِّفاقيَّات شراكة اقتصاديَّة مع الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة ذاتها؛ الصَّديق المفضَّل للكثير من الحكَّام العرب على الرَّغْمِ من وضوح كلِّ هذه الحقائق. والمشكلة ليست في هذه الاتفاقيَّات الثُّنائيَّة الجانبيَّة ذاتها وإنَّما في كونها تشكِّل مقاطعات تعطيليَّة أَو معرقلة للاتِّفاقيَّات العربيَّة المشتركة من هذا القبيل، ولذلك وجدنا

خلافاً حادًّا في أوائل شباط الماضي (٢٠٠٥م) في اجتماعات مجلس التَّعاون الخليجيِّ عند مناقشة السُّوق الخليجيَّة المشتركة لأنَّ دولتين خرقتا الاتِّفاق العام لدول مجلس التَّعاون الخليجيِّ باتِّفاقيَّاتٍ ثنائيَّةٍ مع الولايات المتِّحدة تتعارض مع تحقيق السُّوق الخليجيَّة المشتركة وتؤدِّي إلى خرقها.

لم يُقفل ملف هذا الخلاف وانتهت دورة المجلس، وما كادت تنتهي اجتماعات هذه الدَّورة حَتَّى توالى على أسماعنا أخبار عن أكثر من اتِّفاقيَّة شراكة بَيْنَ دول عربيَّة والولايات المتحدة الأمريكيَّة، بما يعني استمرار الدُّول العربيَّة في وضع العصي في عجلات العمل العربيِّ المشترك.

نَحن قادرون على تَفَهُّم أن تسعى الولايات المتحدة وأوروبا كلها أَو بعضها إلى عرقلة العمل المشترك، وإلى الحيلولة دون قيام أيِّ تكامل عربي، ولكن كيف يمكن أن نفهم أن يعرقل العرب أنفسهم العمل العربيَّ المشترك؟

لن نُعَقِّب على هذه السُّلوكات الرَّامية إلى عرقلة العمل العربيِّ المشترك إلاَّ بما علَّقنا به. ولكن على أيِّ حالٍ لا بُدَّ من تبيان خطورة التَّهاون في تفعيل هذه الاتِّفاقيَّات الاقتصاديَّة العربيَّة المشتركة. حسبنا أن نشير إلى أنَّ دولاً متصارعةً ومتحاربةً تنتمي إلى قوميَّاتٍ متباينةٍ ولغاتٍ مختلفةٍ، ورُبَّما قيمٍ غير متقاطعةٍ، تجاوزت كلَّ هذه الخلافات والاختلافات واندمجت في وحدات تكامليَّة لما تحقِّقه الوحدة من قوَّةٍ وعزَّةٍ ومنعةٍ وكرامةٍ، فكيف بنا ونحن أُمَّةٌ واحدةٌ ولغةٌ واحدةٌ وأخلاقٌ واحدةٌ؟؟

لننس العواطف القوميَّة، التي للأسف الشَّديد صارت، في عُرْفِ بعضٍ آخذٍ في التزايد، عواطف مهترئةً، ولننس الرَّوابط الأخويَّة، ولنتحدَّث بلغة المصالح والمنفعة؛ هل ثَمَّةَ من يشكُّ في أنَّ مصلحة هذه البقعة الجغرافيَّة المتكاملة الممتدَّة

على مساحةٍ واحدةٍ أن تقيم سوقاً مشتركة مع كلِّ ما تُحقِّق هذه السُّوق المشتركة من فوائد عظيمة للدُّول وأصحاب رؤوس الأموال التِّجاريَّة والصِّناعيَّة والتَّقانيَّة والمواطنين؟!

ينبغي أن تقف الحكومات العربيَّة وبرلماناتها وقفة مسؤولة وتضع إصبعها على ضميرها وتسأله عن جراحه وأوجاعه واحتياجاته... قبل أن يفوت الأوان، ولم يعد يوجد ما يمنع فوات الأوان، وهيهات ينفع بعد فوات الأوان دواء.

الفصل السادس

من تحرير التجارة إلى تحرير التفكير الاقتصادي

لقد طبَّقنا في أمَّـــتنا الكـثير مـن التَّجـارب الخاطئـة وغير المنسجمة مـــــــع عقليتنـا وواقعنـا ولم نجـد مـن يعـترض أفيثـور الاعـتراض إذا طالبنـا بتطبيـق تجارب عالية الوثوقية وكبيرة احتمالات النجاح؟

ما أكثر ما طال الانتظار. نصف قرنٍ ونحن ننتظر تنفيذ اتِّفاقيَّةٍ من جملة اتِّفاقيَّاتٍ عربيَّةٍ مشتركةٍ انعقدت تحت سقف الجامعة العربيَّة. نصف قرنٍ كاملٍ انقضى حَتَّى تمَّ تفعيل الاتفاقيَّة الأولى من اتِّفاقيَّات العمل الاقتصاديِّ العربيِّ المشترك، وهي اتِّفاقيَّة تحرير التِّجارة البينيَّة.

تفعيل اتِّفاقيَّة تحرير التِّجارة العربيَّة البينيَّة هي خطوةٌ أولى من خطوات العمل الاقتصاديِّ العربيِّ المشترك، وهي على أهمِّيَّتها خطوةٌ صغيرةٌ لا معنى لها إذا لم تُسْتَثْمَرْ جيِّداً، ويُحْسَنُ توظيفها لتكون قاعدةً صحيحةً للعمل الاقتصاديِّ العربيِّ المشترك.

اتِّفاقيَّة تحرير التِّجارة العربيَّة البينيَّة هي باختصار رفع القيود الجمركيَّة وإلغاء الرُّسوم الجمركيَّة على البضائع العربيَّة الصِّناعةِ والمنشأ لدى انتقالها بَيْنَ أقطار الوطن العربيِّ، ضمن نسبٍ محدَّدةٍ ومبيَّنةٍ من أصل المنشأ أو التَّصنيع.

إنجازٌ جيِّدٌ ولا شكَّ، وإن كادت تزهق أرواحنا ونحن ننتظره وننتظر انعكاساته الإيجابيَّة على الاقتصادات العربيَّة خاصَّةً وعلى العمل العربيِّ المشترك عامَّة. ولكن ما كادت القيود الجمركيَّة تُرفع عن البضائع العربيَّة المتنقلة بَيْنَ أقطار الوطن العربيِّ حَتَّى بدأت صيحات الاستغاثة والاستنجاد ترتفع هنا وهناك، من هذا القطاع وذاك، عن صعوباتٍ في المنافسة مع القطاعات المماثلة في الأقطار العربيَّة الأخرى، أو عن صعوبات في الدُّخول إلى بعض الأسواق العربيَّة.

هنا مقتل رجل الاقتصاد العربيِّ الذي يريد إمَّا أن يلتهم الدُّنيا في ساعةٍ أو ينسف المائدة من أساسها. شهران فَقَطْ هما اللذان مضيا على بدء تطبيق اتِّفاقيَّة تحرير التِّجارة العربيَّة ثُمَّ ارتفعت الأصوات الشَّاكية الباكية عوضاً عن التَّفكير في الحلول والمخارج والبحث في نقاط الضَّعف والنَّقص والقصور!!

عوضاً عن أن نبحث في جذور المشكلة التي أعاقت أو حالت دون القدرة على المنافسة، أو حالت دون اقتحام بعض الأسواق رحنا نتذمَّر من اتِّفاقيَّة تحرير التِّجارة العربيَّة لأنَّها فتحت أسواقنا (أسواق أيِّ دولة) أمام بضائع الدُّول الأخرى في حين أننا لم نستطع الدُّخول إلى أسواق تلك البلدان. أمَّا لماذا لم نستطع الدخول إلى تلك الأسواق فهو السُّؤال الذي لم نفكِّر في طرحه، وإن طرحناه لم نفكِّر في الإجابة عنه بوعيٍ ومنطقيَّةٍ وواقعيَّة، وإن أجبنا تكاسَلْنا أَو عَجِزْنا أَو رُبَّما رَفَضْنَا الإقدام على الحل!!

سيقولون: أرخص وأغلى وأجود وأسوأ... وغير ذلك كثيرٌ. هذه حقائق وكلُّها احتمالات قائمة لا يجوز تجاوزها، ولكن ما الحل؟ ما العمل؟ ما البديل؟ هل ننقلب على اتفاقيَّة تحرير التِّجارة العربيَّة أم نغيِّر صناعاتنا م نقفل مصانعنا؟ أم ماذا؟ وهذه الأسئلة مطروحةٌ برسم الجميع في الأقطار العربيَّة وليس برسم قطرٍ عربيٍّ واحد.

قبل أيِّ شيءٍ وكلِّ شيءٍ ينبغي أن نتذكَّر أنَّ هذه هي الحريَّة الاقتصاديَّة؛ تنافس، وتنافسٌ شديدٌ، ونجاحٌ وإخفاقٌ، وقدرةٌ على دخول أسواق وعجزٌ عن المنافسة وغير ذلك كثيرٌ مِمَّا يندرج تحت إطار هذه المتنوِّعات والمتناقضات. ولذلك لا يجوز أن تأخذنا الأنانيَّة في تفكيرنا لأنَّ الأناني بالتَّعريف الجميل «هو

الـذي يحـرق بيتـك ليشـعل سـيجارته»، ولا يجـوز أن نكـون حَمْقَـى لأنَّ الأحمـق بالتَّعريف الجميل «هو الذي يقطع الشَّجرة ليحصل على الثَّمرة».

الأمر منوطٌ بالقـدرة على خلق الفـرص المناسبة، وعلى اختيـار الأسـواق المناسبة، وقبـل ذلـك القـدرة علـى اختيـار البضـاعة أَو السِّـلع المناسبة بالأسـعار المناسبة والجـودة المناسبة... وكلُّهـا خيـاراتٌ مفتوحـةٌ أمـام الجميـع بالنِّسبة ذاتها. اللهم إذا استثنينا الفساد الذي ينتفي معه مبدأ تكافؤ الفرص.

هـذا يعـني وَفْـقَ النَّظريَّـة الاقتصـاديَّة العامَّـة، أي مـا فـوق الرَّأسماليَّـة والاشتراكيَّة، أنَّ احتمـالات نجـاح رأس المال الصَّغير ستكون ضئيلةً بالمقارنة مع احتمـالات نجـاح رأس المـال الكبـير، وإذا وقفنـا عنـد قـوانين السُّـوق والعـرض والطَّلب وجدنا أنَّ البضاعة/ السِّلعة التي تعرف مكانها المناسب، وتقدِّم نفسها بالطَّريقة المناسبة والسِّعر المناسب هي التي تفرض ذاتها في السُّوق. ومع ذلك فليسـت هـذه القـوانين حتميَّـة. سـنظلُّ دائمـاً أمـام احتمـالات مفاجئـةٍ، أو استثناءات غير خاضعةٍ للقوانين الاقتصاديَّة. ولكِنَّها على أيِّ حال تظلُّ مثل هذه الأمور من باب الشُّذوذ والنُّدرة.

إذن نحن أمام قوانين اقتصاديَّةٍ، وعلومٍ اقتصاديَّةٍ، وعلومٍ إداريَّة... هي التي تحكم الحراك الاقتصاديَّ، ولم تعد المسألة مسألة تلبية حاجاتٍ عرضيَّةٍ، ولا على قَدْرِ المال (على قَدْرِ لِحَافِكَ مُدَّ رجليك)، ولا تجارة (شنطة)، ولا اغتنام فرصٍ عابرةٍ. العلوم الاقتصاديَّة المعاصرة علومٌ معقَّدةٌ ومتطوِّرةٌ جدًّا، وتحتاج إلى كفاءاتٍ علميَّةٍ وإداريَّةٍ وتسويقيَّةٍ وإعلانيَّةٍ كبيرةٍ وقديرةٍ. ولم يعد من الجائز التَّفكير بالعقليَّة الاقتصاديَّة التَّقليديَّة التي تحكمها الأهواء والرَّغبات المحدودة الآفاق والقدرات الإداريَّة التَّقليديَّة المحدودة الآفاق أيضاً بسوقٍ محليَّة ضيِّقةٍ.

المسألة أكبر من ذلك بكثيرٍ وأخطر، إنَّها تتعدَّى هذه المحدوديَّات والمحليَّات إلى الأفق العالميِّ والسُّوق العالميَّة بغضِّ النَّظر عن مدى التَّواصل مع العالم، لأنَّ المنافسة الاقتصاديَّة ليست محكومةً فَقَطْ بحدود اتِّفاقيَّة تحرير التِّجارة العربيَّة البينيَّة، إنَّها مرتبطةٌ بالعالم كلِّه شئنا أم أَبَيْنَا، لا بالسُّوق العربيَّة وحدها حَتَّى وإن كانت مغلقةً لأنَّها ستكون مغلقةً بجملةٍ من القوانين التي لن تكون غير قابلةٍ للاختراق، ناهيك فوق ذلك عن المنظَّمات الاقتصاديَّة العالميَّة، والتَّكتُّلات الاقتصاديَّة العالميَّة التي نحن ملزمون بالتَّعامل معها بصورةٍ أَو بأخرى.

إذن يجب على العقليَّة الاقتصاديَّة العربيَّة أن تنفتح على آفاق العالميَّة بمتطلَّبات العالميَّة حَتَّى ولو أرادت أن تتحرَّك في إطار السُّوق المحليَّة العربيَّة فَقَطْ. وهذا ما يرتِّبُ عليها الكثير جدًّا من التَّغيُّرات التَّنظيميَّة والإداريَّة والتَّسويقيَّة وحَتَّى في أنماط السِّلع وأنواعها. وعندما نحقِّق الشُّروط العالميَّة ستكون آفاق الحركة أمامنا مفتوحةً عربيًّا وعالميًّا.

كيف يمكن أن تنفتح العقليَّة الاقتصاديَّة العربيَّة على آفاق العالميَّة؟

المسألة ليست لغزاً ولا معضلةً ولا أحجيةً. إنَّها في أيسر الاحتمالات وأقلِّها جهداً أن نقلِّدَ التِّجارب العالميَّة النَّاجحة أو أن نستفيد من هذه التِّجارب النَّاجحة اليوم على الصَّعيد العالمي. ولسنا بحاجة إلى دفع حقوق ملكيَّة الأفكار والتَّجارب لأنَّها ملكٌ مشاعٌ ولأنَّ أحداً لن يدَّعي امتلاك حقوق نشرها وتوزيعها، إنَّها أفكارٌ وتجاربُ غير خاضعةٍ لقوانين حماية حقوق الملكيَّة. فإذا كنَّا نستورد كلَّ الأفكار الغامضة والمشوَّشة وحَتَّى السَّيِّئة والمخفقة والمشَّوهة أو غير الموثوقة وطبَّقناها في العالم العربي أفلا يستحسن بنا أن نستورد الأفكار النَّاجحة ونحاول

تطبيقها، بل ألا يجب استيراد التَّجارب والأفكار التي أثبتت جدارتها وفاعليتها؟؟!

الغريب هو أن نصرَّ على تجريب غير المضمون وغير الموثوق ورُبَّما المرفوض المنبوذ ونرفض تجريب الأفكار التي أثبتت جدواها ووثوقيتها على الصَّعيد العالميِّ.

سنجدُ بالتأكيد من يعترض هنا بخصوصيَّة المجتمع العربيِّ والواقع العربيِّ، وأنا مِمَّن يعترض بهذا الاعتراض، إلى جانب ظروف العالم العربيِّ والتَّحدِّيات الماثلة أمامه والتَّهديدات المحيقة به والمتربِّصة بمشاريعه...، وهو اعتراض في نظري صحيحٌ، ولكن إذا كنا نتَّهم الولايات المتَّحدة والعالم الغربيَّ بتهمة الكيل بمكيالين فيما يتعلَّق بقضايانا وهذا حقٌّ لها أو شأنٌ من شؤونها، فلماذا نقوم نحن ذاتنا بالكيل بمكيالين فيما يتعلَّق بمشكلاتنا وهمومنا؟

ألا يثير هذا الأمر الكثير من التَّساؤلات؟؟

لقد طبَّقنا الكثير من التَّجارب الخاطئة وغير المنسجمة مع عقليتنا وواقعنا في أمَّتنا ولم نجد من يعترض، أفيثور الاعتراض إذا طالبنا بتطبيق تجارب عالية الوثوقية وكبيرة احتمالات النَّجاح؟

لا يجوز أن نجعل من الخصوصيَّة شمَّاعة نعلِّق عليها كلَّ عجزنا وتقصيرنا وتكاسلنا. فإذا كان للعالم العربيِّ خصوصيَّته فليس هذا بالأمر الخارق للعادة والمألوف فلكلِّ مجتمعٍ أو أمَّةٍ خصوصيَّتها وتحدِّياتها. وإذا كان العالم العربيُّ أمام تحدِّيَّات نوعيَّةٍ مصيريَّةٍ فلا يجوز أن نستكين لهذه التَّحدِّيَّات والضُّغوطات والحصار لنجعلها الحبل الذي نشنق أنفسنا به بدل أن نمتلك زمام القدرة والمبادرة لمواجهة هذه الضُّغوطات والتَّحدِّيَّات، بل يجب أن تكون حافزاً قويًّا لمزيد التَّكامل والتَّفاعل والسَّعي الحثيث لامتلاك زمام مبادرتنا بأنفسنا وتحقيق

مصالحنا. وإذا كان ثَمَّةَ مكاسب كبرى أَو خرافيَّة من السَّير وراء الغرب في الانقلاب على التَّكامل العربيِّ الاقتصاديِّ وغيره فإنَّ هذه المكاسب بكلِّ تأكيد مكاسب آنيَّة، مرحليَّة؛ الذي حقَّقه لك بجهدك القليل يستطيع أن يأخذها منك بجهده القليل ولو بذلت جهدك الكبير، ونحن أمام الكثير من التَّجارب التي تؤكِّد هذه الحقيقة...

إذن الحلُّ سهلٌ في التَّصوُّر النَّظري على الأقل، ولكن مهما كان الحلُّ سهلاً فإنَّهُ أمام صعوبات وعقبات وتحديَّات لا يجوز استسهالها أَو التَّهاون في شأنها، كما لا يجوز الاستسلام لها.

الذي يعينا هنا، ورُبَّما أكثر من غيره، الانعتاق من أسر المحدوديَّة القطريَّة وخصوصياتها، ومن النَّزعات المحليَّة الصغرى إلى النَّظرة التَّكامليَّة على الصعيد العربي كلِّه من حيث النِّقاط التالية:

أوَّلاً: سن التشريعات المشتركة

قبل كلِّ شيءٍ وقبل أيِّ شيءٍ يجب الإسراع في سنِّ القوانين والتَّشريعات الاقتصاديَّة العربيَّة المشتركة القويَّة والملزمة التي تضمن الحقوق وتحميها وتحمي التَّنافس وتُحارب الفساد وتحاصره بحيث على الأقل لا يكون له أيُّ دورٍ تخريبيٍّ أو أيُّ تأثيرٍ سلبيٍّ في السَّيرورة الاقتصاديَّة العربيَّة المشتركة، ورُبَّما يكون هذا الأمر من أكثر المطالب أهميَّةً وضرورةً بل هو مطلب أساسيٌّ ينبغي الإسراع بأقصى ما يمكن لتحقيقه قبل فوات الأوان.

إنَّ الإسراع بسنِّ هذه القوانين والتشريعات أمرٌ لا معدى عنه أبداً إذا أرادت أمَّتنا؛ سياسيون واقتصاديون ومواطنون... أن يكون لها مكان بَيْنَ الأمم.

ثانياً: إعادة بناء الخيارات

الخطوة الثَّانية هي إعادة بناء الخيارات في النَّشاط الاقتصاديِّ على أساس من الشَّراكة الاقتصاديَّة العربيَّة لا على أساس من التَّنافس الإقصائيِّ والسِّياديِّ، فلا تتسابق القطاعات الاقتصاديَّة العربيَّة على التَّنافس الهدَّام في قطاعٍ ناجحٍ واحدٍ لتهمل القطاعات الأخرى، ولم يعد هناك من قطاعاتٍ مهملةٍ أو صغيرةٍ مع انفتاح السُّوق الكبيرة؛ سوق الوطن العربيِّ التي تعادل سوق الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة، وتعادل السُّوق الأوربيَّة المشتركة... ولا مانع من التَّنافس بل هو مبدأ جيِّدٌ وضروريٌّ ينعكس بالفائدة على الجميع؛ المنتج والمستهلك، ولكن لا يجوز الانطلاق في التَّنافس من مبدأ الإزاحة الهدَّامة، ولا المركزيَّات القطريَّة، ولا الظَّنَّ أنَّ هذا القطاع أو ذاك هو الوحيد أو الأكثر ربحا وكأَنَّهُ لا خيارات أخرى.

ثالثاً: البحث عن ميادين جديدة

الخطوة أَو النُّقطة الثَّالثة هي البحث عن ميادين أخرى للنَّشاط الاقتصاديِّ، وفتح آفاقٍ جديدةٍ مازلت بكراً في العالم العربيِّ، والحقيقة أنَّ الميادين الاقتصاديَّة العذراء في العالم العربيِّ كثيرةٌ جدًّا وليست قليلةً، يكفينا أن نلقي نظرةً إلى البون الشَّاسع بَيْنَ العالم العربيِّ والعالم الغربيِّ اليوم لنعرف مدى انفتاح الآفاق أمام أصحاب رؤوس الأموال في العالم العربيِّ. وهذه الميادين التي لم يقترب منها؛ قليلاً أو كثيراً، نشاطُنا الاقتصاديُّ على عدَّة مستويات من الخطورة والأهميَّة والعائديَّة الاقتصاديَّة، منها ما هو استراتيجيٌّ بعيد المدى ومنها

ما هو مرحليٌّ، وكلُّ ذلك على أيِّ حالٍ يحتاج إلى العقليَّات الاقتصاديَّة القديرة والواعية والمخلصة والواعدة، مع الانتباه إلى أنَّ الوطن يستحقُّ أن ينتبه إليه إلى جانب الاهتمام بالرِّبح.

رابعاً: التوجه إلى التكتلات

يرى **إلفان توفلر** في كتابه (إنشاء حضارةٍ جديدةٍ) أنَّ المستقبل للمشروعات الصَّغيرة. ولكنَّ هذا في حقيقة الأمر إنَّما يكون في أطرٍ ضيِّقةٍ ومحدودةٍ منها المشاريع البيتيَّة الرَّاميَّة إلى محاربة البطالة ومنها ترك جزءٍ من العمليَّة الإنتاجيَّة ليكمَّلَ في المنازل، وخاصَّةً أنَّ الواقع يقرِّر أنَّ نسبة البطالة في طريقها التَّزايد الجنونيِّ في السَّنوات القادمة حَتَّى إنَّ التَّوقُّعات تشير إلى أنَّ نسبة البطالة سترتفع في العالم لتصل إلى ثمانين بالمئة. صحيحٌ أنَّ هذه مشكلةٌ خطيرةٌ، إلاَّ أنَّها يمكن أن تكون مفتاحاً جديداً لآليَّات الاستثمار القادمة أو بعضها، ولكِنَّها على أيِّ حالٍ لا تجيز لنا على الصَّعيد الاقتصاديِّ نكران أنَّ رؤوس الأموال الصَّغيرة والمشروعات الصَّغيرة عاجزة عن المنافسة لأنَّها لا تمتلك مقوِّمات اختراق الأسواق والصِّناعات الكبيرة ولا إيجاد مكانٍ لها في الأسواق. ولذلك لا بُدَّ لأصحاب رؤوس الأموال والنَّشاط الاقتصاديِّ العربيِّ من العمل على إيجاد صيغ مناسبة للتَّعامل من خلال التَّكتُّلات والاندماجات والتَّكاملات... حَتَّى تتمكَّن من أن تكون ندًّا للتَّكتُّلات الاقتصاديَّة العالميَّة الكبرى. وإذا كان من الجائز الدُّخول في شراكات مع تكتُّلات واستثمارات أجنبيَّة فإنَّ الواجب هو تكوين خصوصيَّةٍ عربيَّةٍ لأسبابٍ كثيرةٍ محورها المصلحة العربيَّة؛ مصلحة رأس المال العربي أولاً والمصلحة القوميَّة ثانياً.

خامساً: العمل التكاملي

حَتَّى تتمكَّن هذه الاندماجات والتَّكتُّلات... من الأداء الأفضل وعدم التَّعرُّض لعقبات وصعوبات دخول أسواق بعض الأقطار العربيَّة يجب أن نخرج من الصِّيغ القطريَّة لأنَّ في هذا ما يضمن على الأقلِّ من النَّاحية النَّظريَّة عدم مواجهة صعوبات في الدُّخول إلى أسواق هذه الأقطار، لما يتضمَّنه ذلك من مصالح أصحاب رؤوس الأموال المشتركة أَو المساهمة في هذه المشاريع الإنتاجيَّة.

سادساً: معايير الجودة

ومما لا يقلُّ خطورة عن كلِّ ما سبق هو ضرورة وضع معايير للجودة وإلزام أصحاب الأنشطة الاقتصاديَّة بمراعاة هذه المعايير والمقاييس والالتزام بها في تصنيف المنتجات وتوصيفاتها للمستهلك، ووضع ذلك على السلع، ومحاسبة المخالفين. وهذا الأمر في الحقيقة من أخطر الأمور وأكثرها أهميَّةً، ولذلك لا يجوز التَّساهل به على الإطلاق لما فيه من توثيق للمصداقيَّة الاقتصاديَّة العربيَّة التي لم تسجل حضوراً عالميًّا ولا عربيًّا محليًّا حَتَّى الآن.

سابعاً: التفكير المغامر

يرتبط لما سبق كلُّه مسألةٌ مهمَّةٌ ما زال الفكر العربي يتخوَّف منها ويبدي تحفظاته عليها، وهي جبن الرَّأسمال العربي وخوفه من المغامرة، ومحدوديَّة نظرته التي تجعله محكوماً بطلب الربح السَّريع والمضمون، وتبعده عن المشاريع الاستثماريَّة الاستراتيجية أَو البعيدة المدى، وتجعله يفصل فصلاً أعمى بَيْنَ المصلحة الشَّخصيَّة والمصلحة الوطنيَّة أَو القوميَّة. الأمر الذي جعلنا نَسِم رأس المال العربي بالأنانيَّة الهدَّامة، والأنانيُّ كما ذكرنا قبل قليل هو الذي يحرق بيتك

ليشعل سيجارته، وحقيقة لا يوجد ما يدحض زعمنا هذا بل قراءتنا هذه لرأس المال العربي.

هذه النَّظرة المحدودة تحدُّ من آفاق القدرات الاقتصاديَّة العربيَّة، وتحدُّ من آفاق التَّصوُّر، وتؤدِّي إلى نتيجةٍ خطيرةٍ جدًّا هي انعدام الآفاق المستقبليَّة للنَّشاط الاقتصاديِّ العربيِّ، وانعدام المخطَّطات الاستراتيجيَّة البعيدة المدى استناداً إلى الرَّغبة الجامحة في الرِّبح المضمون والسَّريع والإصرار على عدم الانخراط في أيِّ نشاطٍ اقتصاديٍّ غير موثوق الرِّبح وحَتَّى سريعه، وهذا في حقيقة الأمر ما جعل الرَّأسمال العربي رأسمالٍ تجاريٍّ ورأسمالٍ ماليٍّ لا رأسمالٍ صناعيٍّ، والخريطة الاقتصاديَّة العربيَّة تشهد بذلك وتؤكِّده خير تأكيد.

يجب الخروج من هذه النَّظرة المحدودة الآفاق والقدرات والأفعال، ويجب أن نفكِّر في وطننا؛ لن نطالب أن نحبَّ وطننا أكثر مما يحبُّه غيرنا، ولن نحارب الأنانيَّة، ولن ندعو للأثرة، ولكن يجب أن نعيد بناء فهمنا للأنانيَّة من المحدوديَّة والسَّذاجة إلى الآفاق الأوسع، الآفاق الاستراتيجيَّة التي تعود على صاحب رأس المال بالربحيَّة الأكبر والأكثر والأوفر، وتعود عليه بفوائد أكثر أهميَّة من الربحيَّة الماليَّة، وهي فوق ذلك تعود على الوطن كلِّه بالخير والفائدة.

متى نفكر بهذه الطَّريقة؟ هذا هو السُّؤال.

الفَصْلُ السَّابع

قوانين الجودة ومعاييرها ضمان للاقتصاد العربي

أظنُّ أنَّ مسألة قـوانين الجـودة وخعاييرهـا مسـألة يجب أن تطـرح كـلَّ سـاعة وكـلَّ دقيقـة، وتظـل تطرق الأذهان والأسماع حَتَّى تصبح واقعـاً متحققـاً في ممارستنا الاقتصادية في العالم العربي كله.

طُرحت في الآونة الأخيرة مسألة قوانين الجودة ومعاييرها أكثر من مرَّة على صفحات الجرائد والمجلات العربيَّة، يمكن القول إنَّها طرحت كثيراً، ولكن من الطَّرف الآخر يمكن القول أيضاً إنَّها لم تُطْرَح أبداً بِمَا يكفي أَو يكافئ ما تستحقُّه من أهميَّةٍ وخطورةٍ.

أظنُّ أنَّها يجب أن تُطرح كلَّ ساعةٍ ورُبَّما كلَّ دقيقةٍ، وتظلَّ تطرق الأذهان والأسماع حَتَّى تُصبحَ واقعاً متحقِّقاً في ممارستنا الاقتصاديَّة في العالم العربيِّ كلِّه.

قوانين الجودة شيءٌ، ومعايير الجودة شيءٌ آخر، ولكِنَّهما في المحصِّلة دالان على مدلولٍ واحدٍ. فقوانين الجودة هي التي تضبط مستويات المنتج من جانب مدى الجودة على نحوٍ دقيقٍ، وهذا مرتبط بالْمُنْتَج، إذ ثَمَّةَ منتجات قابلةٌ للضَّبط القانونيِّ الدَّقيق. وثَمَّةَ نمطٌ آخر من المنتجات غير قابلٍ للضَّبط القانونيِّ الدَّقيق، ولذلك وضعت معايير يعاير بها المنتج لتحديد مدى مطابقته لمواصفات الجودة المحدَّدة لهذا النَّمط من الإنتاج.

الذي يعنينا هنا هو أنَّ الأمرين كليهما واحدٌ من جهة النَّتيجة فهما كلاهما يحدِّدان مجموعةً من الضَّوابط التي يقاس بها المنتج لتحديد مدى مستوى جودته ومطابقته للمواصفات المحدَّدة. كلُّ منتجٍ مهما كان يخضع لشروطٍ وضوابطَ ومعاييرٍ؛ كلَّما حَقَّقَ منها أكثر ارتقى في سلَّم الجودة أكثر، وكلَّما افتقر إلى تحقيقها تدنَّى مستوى جودته.

هـذه القـوانين والمعـايير تتبـع لهيئـةٍ خاصَّـةٍ تُسـمَّى غالبـاً هيئـة المقـاييس والمواصـفات، وهـي موجـودةٌ في كـلِّ دولـة علـى مـا أظـنُّ، وهنـاك هيئـة دوليَّـة للمواصفات والمقاييس ارتبطت بها قوانين الجودة العالميَّة التي سُمِّيَت بالإيزو، وقد حَمَلَ هـذا الإيزو أرقاماً مختلفة للتَّمييز بينها من حيث الاختصاصات وسنوات الإصدار.

الذي نعرفه أنَّ دول العالم الغربيِّ عامَّةً، على الأقلِّ فيما يتَّصل بالمنتجات التي يتمُّ تداولها في العالم الغربيِّ، تلتزم التزاماً تامًّا بهذه المقاييس والمعايير. ويفرض العـالم الغـربيُّ علـى الـدُّول الـتي تسـتورد منهـا أيَّ سـلعة أن تلتـزم بهـذه القـوانين والمعايير، وإلا فإنَّها ترفض التَّعامل مع المورِّد الذي لا يلتزم بذلك.

أما دول العالم الثَّالث معظمها، والعالم العربيُّ خاصَّةً ومن دون استثناء، فإنَّهُ يعرف هـذه القـوانين والمعـايير في هيئاتـه الخاصَّـة، ورُبَّمـا كلهـا فيهـا تشـريعات وقـوانين تخـصُّ قـوانين الجـودة ومعاييرهـا، ومـع ذلـك فإنَّهـا لا تلتـزم بـذلك أبـداً، وعندما نقول لا تلتزم بذلك أبداً فإنَّنا نعني ذلك تماماً ولا نبالغ فيه أبداً. والأدلَّة على حكمنا هذا ليست سريَّةً أبداً، إنَّنا نجدها بكثرةٍ في صحف العالم العربيِّ كلِّه من محيطه إلى الخليج، ورُبَّما كلَّ يومٍ نجد مثل هذه الفضائح، ناهيك فوق ذلك عمَّا يعيشه المواطن العربيُّ ويعلمه مما لا تنشره وسائل الإعلام.

طبعاً مِمَّا لا بُدَّ من الإشارة إليه هنا هو أنَّ المنتج العربيَّ الذي يصدِّر إلى العالم الغربيِّ يلتزم بقوانين الجودة ومعاييرها ولكن فَقَطْ فيما يقوم بتصديره إلى العالم الغربيِّ. ولكن للأسف أيضاً فإنَّ التَّجارب أثبتت لنا أنَّ كثيراً من هؤلاء المنتجين ما إن يحصلوا على الثِّقة من المستورد الغربيِّ حَتَّى ينقلبوا على قوانين الجودة ومعاييرها إمَّا فجأة أَو بالتَّدريج، الأمر الذي انقلب عليهم في المحصِّلة

بوقف التَّعامل معهم، وعلى الرَّغْمِ من ذلك فإنَّ اللاحقين لا يستفيدون من تجارب السَّابقين.

لسنا بحاجةٍ إلى تأكيد أنَّ هؤلاء المنتجين الذين يصدرون إلى المستهلك الأوربيِّ أَو الأمريكيِّ أفضلَ البضائع المطابقة لمواصفات الجودة يضنُّون على أبناء وطنهم بذلك ويقدِّمون لهم البضائع أَو المنتجات السَّيِّئة إن لم تكن الأسوأ على الإطلاق.

أنواع مخالفة الموصفات

لن نتحدَّث في فضائح الغش واستخدام المواد الفاسدة والتَّالفة والمنتهية الصَّلاحية ومدى ما ينطوي عليه ذلك من خطورةٍ على المستهلك، ولكن لا بُدَّ أن نبيِّن خطورة ذلك على المنتج ذاته، ومن ثُمَّ على الوطن بالمجمل، وإن كان من الصَّعب الفصل بَيْنَ الأضرار.

حَتَّى نتمكَّن من تَبيان ما يمكن أن يلحق بالمنتج والاقتصاد الوطني أَو القوميِّ من أضرارٍ لا بُدَّ من الوقوف على أبرز أنواع مخالفة مواصفات الجودة.

أولاً: أبرز أنواع مخالفة المواصفات هي التَّمسكن حَتَّى التمكن، وهنا نجد أن الكثير من الشركات الإنتاجية في مختلف أنواع الصِّناعات تقدِّم نفسها في البداية للمستهلك بالمواصفات الجيدة التي قد تتوافق مع مواصفات الجودة العالميَّة أَو تدانيها، ولكِنَّها عامَّةً تقدِّم نفسها في البداية وَفْقَ معايير جودةٍ جيِّدةٍ. ولكِنَّها ما إن تكسب ثقة المستهلك حَتَّى تبدأ بمخالفة المواصفات وتقليل خصائص الجودة ومواصفاتها، ورُبَّما تصل إلى رداءةٍ كبيرةٍ جدًّا.

ثانياً: النَّوع الثَّاني من مخالفة المواصفات وهو غير منفصلٍ عن السَّابق، كما أنَّهُ الأكثر انتشاراً في عالمنا العربيِّ، هو عدم مطابقة المواصفات المعلنة على المنتج مع التَّركيبة الحقيقية له.

ثالثاً: النَّوع الثَّالث هو لجوء المنتجين في الحالات الطَّارئة أَو الظُّروف الاستثنائيَّة إلى طرح شحناتٍ كبيرةٍ من البضائع المخالفة للمواصفات التي تلبِّي حاجة السُّوق في الظُّروف الطَّارئة.

رابعاً: النَّوع الرَّابع من مخالفة مواصفات الجودة هو النَّمط الاحتكاريُّ الذي يسمح للمنتج المحتكر لسلعة معيَّنةٍ بالتَّحكم بالسِّلعة التي ينتجها اعتماداً على حاجة السُّوق، من دون أن يتقيَّد المنتج بمواصفات الجودة في الإنتاج.

خامساً: النَّوع الخامس هو تجاوز مخالفة المواصفات المقياسيَّة أَو المعياريَّة في الإنتاج إلى استخدام مواد تالفة أَو فاسدة أَو منتهية الصَّلاحية ضمن مكونات السِّلع المنتجة.

سادساً: النَّوع السَّادس من مخالفة مواصفات الجودة هو ما يمكن تسميته غش لصوص الماركة، إذ يلجأ بعض أصحاب رؤوس الأموال إلى استغلال نجاح سلعةٍ ما في السُّوق والقيام بتقليدها من دون التَّقيُّد بمواصفاتها أَو مواصفات الجودة... ورُبَّما يكون المنتج الحقيقي للماركة وراء هذا النوَّع.

سابعاً: أمَّا النَّوع السَّابع من أنواع مخالفات مواصفات الجودة فهو متعلِّقٌ بالاستيراد وليس بالصناعة، إذ يلجأ بعض التُّجَّار؛ احتكاريًّا أَو للحاجة...، إلى استيراد بضائع مخالفة لمواصفات الجودة أَو فاسدة أَو منتهية الصَّلاحية... وفق الأنواع السَّابقة التي تَمَّ الحديث فيها.

هذه أبرز أنواع مخالفة مواصفات الجودة ومعاييرها، رُبَّما يكون هناك غيرها وهذا بحكم المؤكَّد، ولكِنَّها فيما يبدو كلها تقوم على مبدأٍ واحدٍ تدور في إطاره، وهذا المبدأ هو الغش بأنواعه ومستوياته المختلفة، والغشُّ مخالفة قانونيَّةٌ وأخلاقيَّةٌ يستحقُّ فاعلها العقوبة والرَّدع. ولذلك لا يجوز أبداً أن نتعامل مع مخالفة المواصفات باستهانة أَو استهتار أَو لامبالاة... وإذا كان الغشُّ تسمية عامَّة لكلِّ أنواع مخالفة مواصفات الجودة فإنَّ من بَيْنَ هذه الأنواع ما يمكن يندرج قانونيًّا تحت باب الخداع أَو النَّصب أَو الاحتيال الذي يعاقب عليه القانون أيضاً. ولذلك مرَّةً أخرى نقول لا يجوز أبداً التَّعامل بالتَّراخي أَو اللامبالاة مع هذه الظَّاهرة.

والسُّؤال الذي يفرض ذاته الآن، هو:

. ما منعكسات هذه الظاهرة وآثارها؟

لا شكَّ في أنَّ المنعكسات سلبيَّة بالإجمال والتَّفصيل حَتَّى وإن بدا للمنتج أنَّهُ يحقِّق ربحاً أكثر. وهذا ما سنبينه على المستويين الدَّاخليِّ والخارجيِّ:

المنعكسات على المستوى الداخلي

قد يكون المستهلك في حال احتكار سلعةٍ ما خاضعاً للحاجة وانعدام تلبيتها في السُّوق إلا من قبل المحتكر. وقد يكون المستهلك محكوماً بالحاجة لأنَّهُ لا بديل أمامه، فلا يكون أمامه هنا من حلٍّ إلا الخضوع للممارسة الاحتكاريَّة.

هنا نحن في حقيقة الأمر أمام مخالفتين؛ الأولى هي الاحتكار الذي نهى عنه المفكرون الاقتصاديون والمشرِّعون منذ **حمورابي وبوذا وزرادشت وكونفوشيوس وأرسطو**... مروراً بالأديان السَّماويَّة، وصولاً إلى التَّشريعات

الاقتصاديَّة المعاصرة في كلِّ تطوُّراتها باستثناء احتكار الدَّولة الاشتراكيَّة وهو احتكار دولة لا أفراد. والمخالفة الثَّانية هي مخالفة مواصفات الجودة ومتطلباتها، وهذا غشٌّ نهى عنه أيضاً المفكرون والمشرعون منذ أقدم العصور وحَتَّى يومنا هذا.

فيما خلا ضرورة الخضوع للحاجة والاحتكار يُفترض أنَّ المستهلك أمام خيارات. لا شكَّ في أنَّهُ يسعى إلى السِّلعة الأرخص في حال توافر مجموعةٍ من الأنواع للسِّلعة الواحدة، وهذا هو أساس التَّنافس الاقتصاديِّ، ولكن في حال تفاوت جودة الأنواع المطروحة للسِّلعة الواحدة فإنَّهُ سيدخل في مفاضلة بَيْنَ السِّلع تبعاً لمجموعة من الضَّوابط التي تحكم المفاضلة وهي:

أولاً: ظروفه واحتياجاته وحالته الماديَّة.

ثانياً: مدى ما تلبيه السِّلعة ومدى ما يريد هو منها.

ثالثاً: نوع السِّلعة التي هي موضع المفاضلة.

المواطن في معظم دول العالم العربيِّ ما دون متوسط الدَّخل هو الذي تتحكم به السِّلع الموجودة في الأسواق بحكم وضعه الاقتصاديِّ المتردِّي. ولُرُبَّما لهذا السَّبب يقوم المنتجون في العالم العربيِّ باستغلال حاجة المواطن وفقر حاله بإنتاج سلعٍ مخالفةٍ للموصفات.

هذا صحيحٌ ضمن مستوياتٍ معيَّنةٍ كانت سائدةً في المراحل السَّابقة من القوانين الجمركيَّة التي تفرض السِّلع المحليَّة مهما كان مستوى جودتها، أمَّا اليوم فإنَّ الأمور قد تغيَّرت وهي في طريقها إلى مزيدٍ من التَّغيُّر والانفتاح الاقتصاديِّ الذي قد يكون قسريًّا في بعض الحالات. ولذلك فإنَّ المفاضلة التي يدخل بها

المستهلك ستتغيَّر معطياتها، وسيكون مصير السِّلع المخالفة لمواصفات الجودة في طريقه إلى المقاطعة الشَّعبية التي يفرضها المنتج ذاته بسوء إنتاجه.

قد لا يَصْدُقُ هذا تماماً على بعض أنواع السِّلع وخاصَّةً سلع الاستخدام الشَّخصي من معدَّاتٍ وأدواتٍ ورُبَّما بعض الآلات... أما السِّلع الغذائيَّة بمجملها فإنَّها إذا فَقَدَتْ ثِقَةَ المستهلك فلن تَجِدَ مستهلكاً أبداً في حال توافر البدائل، لأنَّ الإنسان يمكن أن يضحِّي بثمن آلة تسجيل أَو سكين أو عَصَّارة جزر... ولكنَّهُ لا يمكن أن يشتري جزراً معلَّباً إذا انعدمت ثقته في منتجه لأنَّهُ في هذه الحال لا يضحِّي بثمن علبة الجزر وإنَّما يضحي بحياته... فمن هو الذي يمكن أن يضحي بحياته من أجل أن يوفر بضع دراهم؟؟!!

من شديد الأسف أنَّ الغالبيَّة العظمى من قطاعات أَو شركات إنتاج الأغذية في العالم العربيِّ غير موثوقةٍ إلى حدودٍ بعيدةٍ لدى المستهلك العربيِّ. وهذا يعني أنَّ المستهلك لن يُقْبِلَ على السِّلع المحلية حَتَّى ولو دفع أضعاف ثمنها ثمناً للسِّلع الأجنبيَّة.

قد لا يبالي المنتجون بذلك لأنَّ لهم حساباتهم الخاصَّة، ولكن لا يجوز أن نترك الأمر لحسابات المنتجين. على الدُّول أن تتخذ من الإجراءات والقوانين الحاسمة والرَّادعة ما يحول دون فقدان ثقة المستهلك العربيِّ بالصِّناعة العربيَّة لأنَّها إذا انعدمت اليوم فلن تعود قبل سنوات غير قليلةٍ. المسألة حاسمةٌ وخطيرةٌ لا يجوز أن ننتظر تداعياتها حَتَّى نعالجها. يجب أن تَسنَّ قوانين شديدةً وحاسمةً وواضحةً تحول دون تدمير الاقتصادات الوطنيَّة في العالم العربيِّ.

المنعكسات على المستوى الخارجي

إذا كان المستهلك هو الذي يفاضل ويقدِّر في العالم العربي والعالم الثالث عموماً فإنَّ القوانين الاقتصاديَّة التي تحميها الدَّولة هي التي تحمي المواطن من دون أن يدري المواطن. ولذلك فإنَّ الدَّولة ومؤسساتها في العالم الغربيِّ هي تقوم بإخضاع السِّلع المنتجة والمستوردة لقوانين الجودة ومعاييرها.

ولذلك إذا كان المنتج يعتمد في السُّوق المحليَّة على قوانين قاصرةٍ أَو موارابات معيَّنِة تفتح أمامه أسواق بلده فإنَّ مثل ذلك لا يصحُّ في حال التَّعامل مع الخارج حَتَّى مع الدُّول العربيَّة الأخرى. وكثيراً ما طالعتنا وسائل الإعلام وخاصَّة منها النَّشرات الاقتصاديَّة العربيَّة والعالميَّة عن إلغاء عقود توريد من شركات عربيَّة بسبب مخالفة المواصفات.

ماذا يعني ذلك؟

يعني ومن دون حاجة إلى مزيد من المشقة في الاستنتاج أنَّ هذه الشركة غير ثقة في التعامل، وهذا يعني بعد حدوث أكثر من حالة مشابهة مع شركات عربيَّة أخرى أنَّ القطاع الإنتاجي في العالم العربي غير ثقة في التعامل، مما سيؤدي إلى تحجيم الاستيراد من العالم العربي كله حَتَّى من الشركات التي لا تخالف في المواصفات التي لم تدخل الأسواق الغربية بعد. وهذا يعني أيضاً فقدان مساحات كبيرة من الأسواق العالمية وتقديمها لقمة سائغة لشركات أخرى من دول أخرى.

خاتمة

إنَّ عدم الالتزام بقوانين الجودة ومعاييرها ممارسةٌ أنانيَّةٌ قاتلةٌ تحقِّق مصالح شخصيَّةً قليلةً أَو كثيرةً على جثَّةِ الوطن وأشلائه قبل أن تكون ضارَّة بالمواطن. إنَّها مدمِّرةٌ للوطن والمواطن في آن معاً وليست مسألةً عابرةً أَو ظاهرةً قابلةً لأن نتعامل معها بسهولةٍ أَو يسرٍ.

قد يتذرَّع بعض المنتجين؛ قلَّ عددهم أَو كثر، بأنَّ الالتزام بالمواصفات القياسيَّة العالميَّة سيؤدِّي إلى رفع تكلفة الإنتاج كثيراً ومن ثمَّ غلاء السِّلع كثيراً الأمر الذي يجعل السِّلع عاجزةً تماماً عن المنافسة من جهة وفوق طاقة المواطن أَو المستهلك من جهةٍ ثانية.

قد يكون هذا صحيحاً، ولكن لا يجوز أن يكون الحلُّ بأن نضرب بقوانين الجودة عرض الحائط، هناك بدائل كثيرة وكثيرة جدًّا لتجاوز هذه المشكلة، ولا يجوز أن يكون تجاوز مواصفات الجودة من بينها على الإطلاق.

نحن لا نطلب أن تكون كلُّ السلع بكامل مواصفات الجودة. كلُّ ما نطلبه أن تكتب المواصفات بأمانة على السلع المنتجة، وأن توجد قوانين صارمة تحاسب من يخالف ذلك، ولنترك الأمر لتقدير المستهل سيَّان أكان محليًّا عربيًّا أَو من غير الدول العربية.

أوَّل ما تعنيه قوانين حماية المستهلك هو إلزام المنتج بتطابق الموصفات الموضوعة على السِّلعة مع الواقع الذي هي عليه، حَتَّى ولو كانت متدنية الجودة؛ عندما يشتري المستهلك يعرف ماذا يشتري ويتحمَّل هو المسؤوليَّة. أمَّا أن يكون

المكتوب من المواصفات على السِّلعة شيءٌ والموجود فيها شيءٌ آخر فهو غشٌّ صريحٌ وخداعٌ واضحٌ يجب أن يعاقب عليه القانون معاقبةً رادعةً.

أمَّا البدائل الأخرى لتجاوز مشكلات التَّصنيع في العالم العربيِّ فهي كثيرةٌ منها الاندماجات الاقتصاديَّة بأنواعها الكثيرة والاستثمارات المشتركة بأنواعها الكثيرة أيضاً وغير ذلك غير قليل من الخيارات التي يصل إليها من يبحث عنها. المطلوب أن نبحث عن الخيارات الأفضل لا أن ندفن رؤوسنا في الرَّمل ولا نرى غير ذلك حلاً.

الفَصْلُ الثَّامِن

مشـــــاريع العمـــــلة الموحـــــدة

الدُّولار الأمريكيُّ هو أولى العملات النَّقديَّة المعاصرة التي كانت عملةً موحَّدةً لإحدى وخمسين دولـةً أو ولايةً نالت استقلالها وتوحَّدت إثـر حـرب أهليَّـة طاحنةٍ كانت صورتها النِّهائية الحرب الكبرى بَيْنَ ولايات الشَّمال وولايات الجنوب.

عَرَفَ التَّاريخ البشريُّ الكثيرَ من مشاريع العملة الموحَّدة. رُبَّمَا كان التَّاريخ المعاصر هو الذي شَهِدَ العدد الأكبر من هذه الدَّعوات، ولكن التَّاريخ القديم حَفَلَ بالتَّطبيقات دون الدَّعوات. والفرق بَيْنَ الأمرين كبيرٌ وربَّمَا هو واضحٌ.

خصوصية التطبيقات القديمة

ما عرفه التَّاريخ القديم حَتَّى مطالع القرن العشرين تقريباً هو فرض عملةٍ واحدةٍ هي عملة الدَّولة الأبرز والأقوى، أو بمعنى آخر لا يفترق كثيراً عن المعنى السَّابق سيطرة عملة الدُّول الأقوى على الحركة الاقتصاديَّة العالميَّة. ومن ذلك شهدنا مثلاً سيطرة عملة الدَّولة البيزنطيَّة على العالم تقريباً لأنَّها الإمبراطوريَّة التي تقود العالم سياسيًّا واقتصاديًّا وتتحكَّم أَو تسيطر على الكثير من دول العالم، ولا عجب إذ ذاك أن تصكَّ دول العالم العملة البيزنطية وتتعامل بها.

بعد ذلك كانت عملة الدَّولة الإسلاميَّة هي عملة التَّداول الدُّولي حَتَّى إنَّ بعض الدُّول الخارجة عن سيطرة الإمبراطوريَّة العربيَّة الإسلاميَّة كانت أيضاً تصكُّ الدِّينار العربيَّ وتتعامل به في تجارتها الخارجيَّة والدَّاخليَّة أيضاً.

ثُمَّ بعد ذلك كانت الليرة العثمانيَّة التي كان لها مثل ما كان لسابقاتها ولكن لم يدم لها ذلك كثيراً إذ بدأت تظهر أهميَّة النَّقد في أوربا وفي الفكر الاقتصاديِّ مع نشأة الدَّولة العثمانيَّة تقريباً، وبدأ ظهور الفكر القوميِّ وارتباط النقد بالقومية، وهذا مِمَّا حدَّ كثيراً من انتشار الليرة العثمانيَّة عالميًّا، ولكنَّهَا بقيت

على أيِّ حالٍ ذات أهميَّة عالميَّة، ورُبَّمَا كانت تقف في المقدمة ردحاً طويلاً من الزَّمن ولكنَّهَا لم تكن متفرِّدةً أبداً كما تفرَّدت العملات السَّابقة.

هذه المراحل السَّابقة كلُّها كانت متشابهةً في آليَّةِ عَالَمِيَّةِ النَّقد من جهة قوَّة التَّعامل والتَّبادل وأسبابه الكامنة أساساً في قوَّة الدَّولة التي هي عمليًّا حاكمة الاقتصاد العالميِّ. ولكن ثَمَّةَ نقطة تشابهٍ أخرى أساسيَّة لَعِبَت دوراً مهمًّا في ذلك أيضاً، وإن لم يكن ملحوظاً من النَّاحية الفكريَّة، وهو كون العملات القديمة كلها قائمة على أساسٍ موضوعيٍّ في تقبُّل قيمة النَّقد وهو كون هذه العملات مصنوعةً من مواد تحمل القيم التي يتمُّ التَّبادل بها. وكان الذَّهب هو المادَّة الأساسيَّة للعملات الأساسيَّة. وكانت الفضَّة هي التَّالية للذَّهب في القيمة والأهميَّة، ولذلك كانت تصنع منه النُّقود الأقل قيمةً من العملة الأساسيَّة. ثُمَّ النُّحاس الذي كانت تصنع منه النُّقود التي تقلُّ قيمةً عن النُّقود المصنوعة من الفضَّة[٨٥]. ولذلك كان تقبُّل عملةٍ بعينها عملةً للتَّداول الدُّوليِّ أو أساساً للتَّبادل التِّجاري بَيْنَ الدُّول أمراً مقبولاً بسهولةٍ ويسرٍ، وله الكثير من المسوِّغات.

مع انهيار الدَّولة العثمانيَّة، آخر الإمبراطوريَّات القديمة، انهار النِّظام القديم كلُّه بكلِّ مستوياته وميادينه ومعانيه وظهر النِّظام العالميُّ الجديد؛ عالم القوميَّات والخصوصيَّات والهويَّات المتمايزة حَتَّى في كيان الانتماء الواحد؛ القوميِّ، الدِّينيِّ، الجغرافيِّ... وظهرت معه العملات الوطنيَّة الكثيرة بكثرة الدُّول والشُّعوب والأمم... على الرَّغْمِ من خضوع معظم دول العالم حينها لبضع دول استعماريَّة رُبَّمَا لا تعدو أصابع اليدين.

---

[٨٥] . هذه الآلية في التراتبية والأهمية ليست حتميَّة ولا هي موحدة إذ ثمة أنظمة كثيرة كانت معتمدة لتحقيق تنازل قيم النقد أو تصاعدها.

المصالح أساس توحيد العملة

مع هذا النِّظام العالميِّ الجديد الذي بدأ بانهيار الدَّولة العثمانيَّة صار من الصَّعب بل من شبة المتعذَّر القبول بالرُّضوخ لعملةٍ دوليَّةٍ واحدةٍ، ليس لأنَّ هناك أكثر من دولةٍ قويَّةٍ وأكثر من دولةٍ مسيطرةٍ على الكثير من دول العالم وحسب بل لأنَّ نظاماً عالميًّا جديداً قد نشأ وراح يبسط سيطرته على الفكر والأدب والنَّظريات السِّياسيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة... فقد بدأت تتعزَّز حَتَّى لدى الدُّول الصُّغرى المنسلخة عن دولٍ كبرى مشاعر جديدةٌ هي؛ مشاعر الانتماء الوطنيِّ، والدِّفاع عن هذا الانتماء بقوَّةٍ، وخلق كلِّ ما يمكن أن يعزِّز هذا الانتماء ويدعم أركانه. وكان من ذلك العملات النَّقديَّة الوطنيَّة التي صارت موضع اعتزاز كبيرٍ، وقداسة لا يجوز المساس بها.

في ظلِّ ذلك كان ثَمَّةَ اعتراف بعملات الدُّول الكبرى بوصفها عملات قويَّة، وعملات تداولٍ تجاريٍّ عالميٍّ، وحَتَّى بوصفها وسائط مضمونةً لتكون مخزن قيمٍ، وادِّخارٍ. أي بما يكافئ نظريًّا التَّعامل مع هذه العملات بوصفها عملاتٍ دوليَّةً، ولكن كثرتها جعلت الجميع يكون له دوره من دون أن تكون هناك عملة دوليَّة واحدة كما كان الأمر فيما مضى، وإن كان الدُّولار الأمريكيُّ أوشك غير مرَّة أن يكون كذلك، وهو يبدو كذلك، ولكنَّهُ ليس كذلك في حقيقة الأمر، ولم يصل إلى هذه المرحلة.

ولكن وكما أنَّ المصالح هي التي أدَّت إلى ولادة القوميَّة والعملات الوطنيَّة فإنَّ المصالح ذاتها هي التي أدَّت في القرن العشرين إلى تجاوز القوميَّات وفكِّ

أواصر حدودها، وتجاوز العملات الوطنيَّة والتَّخلِّي عن رمزيتها الوطنيَّة والقوميَّة والدَّعوة من ثَمَّ إلى عملاتٍ موحَّدةٍ.

ولذلك لا عجب أبداً في أن تتهافت الدُّول الأوروبيَّة التي انضمَّت مؤخَّراً إلى الاتِّحاد الأوروبيِّ، من أجل التَّخلِّي عن عملاتها الوطنيَّة والانضمام إلى العملة الأوروبيَّة الموحَّدة (اليورو)، فقد «أظهر تقرير المفوضيَّة الأوروبيَّة أنَّ الدُّول الأعضاء العشر الجدد في الاتحاد الأوروبي عبَّروا عن رغبتهم في التَّخلِّي عن عملتهم الوطنيَّة والانضمام إلى العملة الأوروبيَّة الموحَّدة (اليورو)»[٨٦].

ولأنَّ المصالح الاقتصاديَّة بالدَّرجة الأولى، غيرها من بعدها بدرجاتٍ متفاوتةٍ، لا عجب في أن نجد دولاً أخرى غير منضمَّة للاتحاد الأوروبيِّ تحاول القيام بذلك أيضاً. ولا عجب أيضاً في أن تكون هذه الرَّغبة مدروسةً قائمةً على ضوابط المصلحة لا على محض الرَّغبة الجامحة فَقَطْ التي تشبه أُمْنِيَةَ طفلٍ صغيرٍ لا همَّ له سوى تحقيقها. ولذلك في الوقت الذي أعلنت فيه هذه الدُّول رغبتها هذه أعلنت كلٌّ منها درجة استعدادها للانخراط في العملة الواحدة والتَّخلِّي عن عملتها الوطنية، فقد «عبَّرت كلٌّ من استونيا وليتوانيا وقبرص وسلوفينيا عن استعدادها للانضمام إلى العملة الأوروبيَّة الموحدة في عام ٢٠٠٧م. وليتوانيا ومالطا في عام ٢٠٠٨م، وبولندا وسلوفاكيا في عام ٢٠٠٩م. وأما هنغاريا «المجر» والتشيك فيخططان للانضمام في عام ٢٠١٠م»[٨٧].

---

[٨٦] . خير تناقلته وكالات الأنباء ووسائل الإعلام العالمية، انظر ذلك مثلا في جريدة **البعث** . دمشق . العدد ١٢٥٠٢ . الاثنين ٢٠٠٥/١/٣م. تحت عنوان: **طموح الأعضاء الجدد في «الاتحاد الأوروبي» للانضمام إلى العملة الأوروبية الموحدة.**

[٨٧] . م. س . ذاته.

ولأنَّ من مصالح الدُّول المحوريَّة في الاتِّحاد الأوروبيِّ والاتِّحاد الأوروبيِّ عامَّةً انخراط مزيدٌ من الدَّول في تداول العملة الأوربيَّة الموحَّدة. لم يكن ردُّ المفوضيَّة الأوروبيَّة قبول هذا الطَّلب وحسب بل «دعت المفوضيَّةُ الدُّولَ التي ترغب في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبيِّ أن تبدأ من الآن بالتَّحضير للانضمام إلى نظام العملة الأوروبيَّة الموحَّدة اليورو»[٨٨]. وممَّا يؤكِّد تحقُّق مصالح الاتحاد الأوروبيِّ وفائدته من انضمام المزيد من الدُّول لتداول عملته النَّقدية الموحَّدة أنَّ «تقرير المفوضيَّة الأوروبيَّة لم يتضمن تقويمها لمدى إمكانية تلك الدُّول للانضمام الفعلي إلى العملة الموحدة، ولا ما إذا كانت هذه الدُّول ستطبق الشُّروط المحددة لهذا الغرض، والمنصوص عنها في اتفاقية «ماستريخت» من عام ١٩٩٢م»[٨٩].

إذن الدَّعوة إلى عملاتٍ موحدةٍ يفترض بها أن تكون وفقاً لضوابط معيَّنة لأنَّ هذه الدَّعوة في أصل نشأتها تقوم على تحقيق المصالح، ولذلك فإنَّ المفترض نظريًّا هو أنَّ كلَّ الدَّعوات التي سنتحدث عنها إنَّمَا تقوم أصلاً على مجموعةٍ من الضَّوابط التي تحقِّق مجموعةً من المصالح هي مصالح الدَّاعين إليها بالضَّرورة وبالدَّرجة الأولى، ورُبَّمَا يكون في مثالنا السَّابق خير شاهدٍ ودليلٍ على ذلك.

الدولار الأمريكي

حدَّدنا الدُّولار الأمريكي بالاسم لأنَّ هناك أكثر من دولةٍ تتَّخذ من اسم الدُّولار اسماً لعملتها الرَّسميَّة، وليس هو الدُّولار الأمريكيُ ومنها كندا على سبيل المثال.

---

(٨٨) . م. س . ذاته.

(٨٩) . م. س . ذاته.

رُبَّمَا يكون الدُّولار الأمريكيُّ أولى العملات النَّقديَّة المعاصرة التي كانت عملةً موحَّدة لإحدى وخمسين دولة أو ولاية نالت استقلالها عن عدَّة دولٍ استعماريَّةٍ وتوحَّدت إثر حربٍ أهليَّةٍ طاحنةٍ كانت صورتها النِّهائية الحرب بَيْنَ دول/ ولايات الشَّمال ودول/ ولايات الجنوب. وبوحدتها كان لها العملة الموحَّدة التي سُمِّيت دولاراً. ولكن على الرَّغم من كون الدُّولار عملةً معاصرةً اليوم فَإِنَّهُ يظلُّ الوريث الشَّرعي لمكوِّنات العصر القديم وخصائصه كون هذا الدُّولار في أصله من طينة العملات النَّقديَّة القديمة القائمة على تحميل العملة النَّقديَّة قيمة المعدن المصنوعة منه، وكان الذَّهب في البداية هو معدن الدُّولار، وقد ظلَّ الدُّولار مرتبطاً بالذَّهب حَتَّى عام ١٩٧١م عندما قامت الولايات المتحدة بتعويم الدُّولار. ثُمَّ حافظ على قيمته بفعل قوَّة الدَّولة ومركزيتها العالميَّة.

اليورو

اليورو هو اسم العملة النَّقديَّة الأوربيَّة الموحَّدة التي اعْتُمدت رسميًّا في اليوم الأول من عام ١٩٩٩م؛ آخر أعوام القرن العشرين. ولكن هذا اليورو EURO لم يدخل جيوب المواطنين بوصفة عملة نقديَّةً ورقيَّةً أَو معدنيَّة إلا مع مطالع عام ٢٠٠٢م، وتحديداً في مطلع شباط.

شارك في تدشين اليورو إحدى عشر دولة أوربيَّة هي الدُّول التي كانت تشكِّل عماد الاتِّحاد الأوربيِّ أَو معظم أعضاؤه وأبرزهم وهم: ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وهولندا وبلجيكا إسبانيا والبرتغال وفنلندا وإيرلندا ولوكسمبورج. فيما بقيت حينها أربع دول من أعضاء الاتِّحاد الأوربيِّ لم تشارك في الإصدار الأول للعملة الأوربيَّة الموحدة؛ اليورو، وهي بريطانيا والسُّويد والدنمارك واليونان. أما

اليونان فلأنَّها لم تتمكَّن من تحقيق الشُّروط والمعايير القاسية التي تسمح لها بالانضمام إلى قافلة اليورو، وأمَّا الدنمارك والسويد فلأنَّهما فضَّلا التَّريُّث قليلاً قبل الانخراط في هذا المشروع، وأما بريطانيا فلأنَّها كانت المعارض الوحيد على طول الخطِّ للوحدة الأوربيَّة وللعملة الأوربيَّة الموحدة لأسبابٍ كثيرة ومصالح متعدِّدة تربطها بالولايات المتحدة أكثر مما تربطها بأوروبا، والولايات المتحدة ليس من مصلحتها إتمام هذا المشروع.. ولكنَّهُ تم.

تمَّ مشروع العملة الأوربيَّة الموحَّدة بعد جدالٍ كبيرٍ متعدِّد الأطياف ووجهات النَّظر ما بَيْنَ مؤيِّدٍ ومعارضٍ ومتخوِّفٍ ومتحمِّسٍ ومندفعٍ ومتفائل ومتشائل... كلَّ وجهات النَّظر والآراء المتباينة والمتوازية والمتعارضة والمتوافقة...كانت موجودة في هذا السِّجال في أهميَّة هذه الخطوة وقيمتها ومنعكساتها وآثارها. ولكنَّ الرَّجحان كان للمتحمِّسين والفرق المنسجمة مع حماسهم.

كان اليورو هذا إذن نتيجة نقاشاتٍ كبيرةٍ على مختلف المستويات حَتَّى اسم العملة لم ينج من ألسنة المناقشين. طرح اليورو جدِّيًّا في السَّنوات الأخيرة من العقد التَّاسع من القرن العشرين، هذا العقد الذي شهد تداعي المنظومة الاشتراكيَّة وبعث الكثير من الأفكار على مختلف المستويات والميادين من أجل مواكبة المرحلة الجديد التَّالية على انفراط عقد المنظومة الاشتراكيَّة التي شكَّلت بزعامة روسيا (الاتحاد السوفيتي) القطب العالميَّ الثَّاني المقابل للولايات المتحدة الأمريكيَّة. ومن تداعيات هذه النِّقاشات كانت فكرة إتمام الوحدة الأوربيَّة وتتويجها بالعملة الموحدة.

هذا اليورو الذي بات حقيقةً واقعةً في اليوم الأوَّل من السَّنة الأخيرة من القرن العشرين، وإن طُرِحَ التَّفكيرُ فيه جدِّيًّا في منتصف الثَّمانيات إلا أَنَّهُ في حقيقة الأمر هو نتيجة تطوُّرات تاريخيَّة طويلة من التَّعاون الأوروبيِّ الأوروبيِّ، وسعي أوروبا إلى تكوين بيتها الموحَّد أَو المتكامل. هذا المشروع أَو النَّمط من التَّفكير الذي بدأ عقب انتهاء الحرب العالميَّة الثَّانية ونتيجة من نتائجها. ففي عام ١٩٥٨م أُنشئ مصرف الاستثمار الأوربيِّ الذي هَدَفَ إلى تطوير الأنظمة النَّقديَّة الأوربيَّة، وفي عام ١٩٥٩م ألغي نظام المدفوعات واستبدل باتفاقيَّة النَّقد الأوربيِّ الهادفة لمواجهة الصُّعوبات المؤقتة لموازنة المدفوعات على المستوى الأوروبيِّ، وفي عام ١٩٦٤م تَمَّ إنشاء لجنة محافظي المصارف المركزيَّة. وفي لاهاي الهولنديَّة عام ١٩٦٩م اتَّجه الأوروبيون إلى إنشاء الاتحاد النَّقديِّ الأوروبيِّ. وتعهَّدَ رئيس الوزراء اللوكسمبورجي **بري ورنر** أن يضع التَّصوُّر الأساسيَّ لمشروع هذا الاتِّحاد، وكان ذلك في عام ١٩٧٠م، وقد تَمَّت الموافقة على هذا التَّصوُّر في قِمَّة ١٩٧١م. ولكن هذا المشروع تعرَّض للإخفاق الذي استدعى المعالجة والمناقشة في القمم والمؤتمرات واللجان حَتَّى عام ١٩٧٥م عندما تَمَّ طرح الوحدة الحسابيَّة الأوربيَّة إيكو ECU، نواة العملة الأوربيَّة الموحَّدة اليورو EURO. وظلَّت أوربا تتعامل بهذه الوحدة الحسابية حَتَّى ما قبل طرح فكرة اليورو رسميًّا في عام ١٩٨٩م عندما قدَّمت اللجنة، المشكلة بقرارٍ من قمَّة هنوفر في عام ١٩٨٨م، تقريرها المتضمِّن إيجاد عملة أوروبيَّة واحدة، هذا الاقتراح الذي أُقِرَّ في قمَّة مايستريخت الهولنديَّة عام ١٩٩٢م، وكانت هذه العملة الموحَّدة المقترحة هي اليورو الذي طُرِحَ لأسواق التَّداول في مطلع عام ١٩٩٩م.

الدينار العربي

نجاح أوروبا في هذه الخطوة أوقد جذوة الأفكار المماثلة في كثيرٍ من بقاع العالم للمناداة بولادة عملاتٍ موحَّدةٍ تتوافق مع طبيعة الذين يطرحون هذه العملات الموحدة وغاياتهم. ولكن من الصَّعب القول إنَّ كلَّ مشاريع العملة الموحَّدة لم تجد المناخ المناسب لطرحها إلا بسبب طرح اليورو على بساط البحث ثُمَّ التَّداول. ومن العملات الموحدة التي يحقُّ لها أن تتبرَّأ من التأثُّر بهذا اليورو الأوربيِّ، مشروع العملة العربيَّة الموحَّدة أَو الدِّينار العربيِّ.

الدِّينار العربيُّ قديمٌ في الأصل إذ كان عملة الدَّولة العربيَّة الإسلاميَّة على امتداد مئات السِّنين ولكن ليس لهذا السَّبب يحقُّ له ادِّعاء عدم التَّأثر باليورو بل لأنَّ طرح فكرته يكاد يكون مواكباً لمشروع العملة الأوروبيِّة الموحَّدة إن لم يكن سابقاً في بعض الأحيان. ولكن لا يمكن بحالٍ من الأحوال نكران أنَّ طرح اليورو فكرةً ثُمَّ واقعاً قد أَلهم الكثير من المفكرين الاقتصاديين العرب الجنوح إلى طرح العملة العربيَّة الموحَّدة بالتَّوازي مع العملة الأوربيَّة الموحَّدة في اللقاءات والمؤتمرات والنَّدوات ولو من قبيل طرح فكرةٍ عابرةٍ عارضةٍ. فكاتب هذا المقال كتب عن الدِّينار العربيِّ وضرورة إحيائه قُبَيْلَ طرح اليورو نشر بعد فترة[٩٠]، وفي تحقيق صحافي لتعويم العملات العربيَّة[٩١] أجراه **يوسف شاكر** في القاهرة مع عشر من الخبراء المصرفيين في أوائل عام ١٩٩٩م، أي مع طرح اليورو للتَّعامل

---

(٩٠) . الدكتور عزت السيد أحمد: **هل لنا أن نحلم بعملة نقدية عربية موحدة؟** . جريدة **البعث** . دمشق . العدد ١١٤٢٨ . الاثنين ٢٦ ذو القعدة ١٤٢١هـ الموافق لـ ١٩ شباط ٢٠٠١م.

(٩١) . يوسف شاكر: **الخبراء العرب يطالبون بإنشاء اتحاد نقدي عربي** . جريدة **البيان** . دبي . العدد ٦٧٩٢ . الجمعة ٥ شوال ١٤١٩هـ/ ٢٢ شباط ١٩٩٩م.

في الأسواق، أجمع نصفهم على ضرورة إيجاد عملةٍ عربيَّةٍ موحَّدةٍ من دون أن يتَّفقوا على تسميتها، ربَّمَا لأنَّهم لا يجدون مانعاً من طرح الجنيه على بساط البحث مع الدِّينار والرِّيال كما ورد عند معظمهم، أَو بالأصح هم يؤثرون ذلك، على الرَّغم من أنَّ فكرة الدِّينار العربيِّ فكرة سابقة على طرح اليورو إذ وجدنا على الأقل من طرحه في أواسط الثمانيات من القرن العشرين في مقال لم تسعفني الذَّاكرة في استحضار مكان نشره ولا تاريخه الدَّقيق.

لا شكَّ في أنَّ التَّفكير في إحياء الدِّينار العربيِّ أَو طرح عملةٍ عربيَّةٍ موحدةٍ أمرٌ مشروعٌ بل له ضروراته الكثيرة على مختلف الأصعدة وخاصَّة منها الاقتصاديَّة التي لن نعيد الحديث فيها هنا لأنَّها باتت بحكم البداهات حَتَّى عند عامَّة الناس. ولكنَّنا لا نجدُّ بدًّا من التساؤل: إذا دامت مسيرة الوصول إلى اليورو قد امتدت نحو نصف القرن وأوروبا على ما هي عليه من قوَّةٍ اقتصاديَّةٍ وتقاربٍ في أمدية القوَّة الاقتصاديَّةِ فيما بينها فكم سيستمرُّ الوصول إلى الدِّينار العربيِّ والعالم العربيُّ على ما هو عليه من تخلُّفٍ وتفاوتٍ في موازين القوى الاقتصاديَّة؟ ألا يستحقُّ الأمر البدء في التَّفكير الجديَّ فيه؟ المختصون يجمعون على أنَّ الأمر جدُّ مهمٍّ وخطيرٍ وضروريٍّ إلى حدٍّ جدِّ كبير، بل إنَّهُ يستحقُّ المجازفة من أجله.

الدينار الإسلامي

الدِّينار الإسلاميُّ واحدٌ من العملات الموحَّدة أَو مشاريع العملات الموحَّدة. ولكنَّ مشكلتنا مع هذا الدِّينار الإسلاميِّ مشكلةٌ كبيرةٌ إذ إنَّ له وجوداً نظريًّا قبل أن يكون اقتراحاً، فكلَّما جاء حديثٌ عن البنك الإسلاميِّ للتَّنمية جاء في التَّقارير أنَّ «البنك الإسلاميَّ للتَّنمية أُنشئ بقرارٍ اتَّخذه وزراء ماليَّة عددٍ

من الدُّول الإسلاميَّة في اجتماعٍ عقدوه بجدَّة في كانون الأول ١٩٧٣م. وأنَّ هذا البنك قد بدأ عمله رسميًّا في ٢٠ تشرين الأول ١٩٧٥م برأسمالٍ قدره مليارا دينار إسلامي أي نحو ثلاثة مليارات دولار أمريكي».

وقد صار من الشَّائع تَكرار ذكر الدِّينار الإسلاميِّ في مواقع ومناسباتٍ متعدِّدةٍ؛ مؤتمراتٍ، ندواتٍ، حواراتٍ... ومن ذلك نجد من يقول: «من حقنا أن يُباع النِّفط مثلاً بثلاث عملات.. دينار إسلامي، واليورو، وعملة ثالثة...»[٩٢].

ولكن أين هو هذا الدِّينار الإسلاميُّ؟

الأمر ليس لغزاً وإن كان الأمر محيِّراً. إنَّهُ تقديرٌ رقميٌّ فَقَطْ.

ولكن إلى جانب شيوع هذا الاستخدام المتكرر للدِّينار الإسلاميِّ من دون وجودٍ حقيقيٍّ له وجدنا من يدعو له، وكان أبرز الدَّاعين لوجود عملةٍ موحَّدةٍ للعالم الإسلاميِّ تحت اسم الدِّينار الإسلاميِّ هو رئيس الوزراء الماليزي **محاضر محمد** الذي دعا إليه في كتاباته وخطابته غير مرَّة، وأقام هذا الدِّينار على المعادل الذَّهبي لحفظه من تقلُّبات السُّوق النَّقديَّة والمضاربات الماليَّة. على أساس أنَّ الذَّهب، كما وَرَدَ في النَّظريَّات الاقتصاديَّة القديمة، قيمته فيه ذاته لا في افتراض القيمة في النَّقد على أساس التَّواطؤ التَّعاملي، وهذا ما يحمي العملة الذَّهبيَّة أَو الدِّينار الذَّهبي ويجعل العملات التي تقوم على أساس التَّواطؤ قابلة للتَّغيُّر والتَّبدُّل تَبعاً للسُّوق والقدرة الاقتصاديَّة. ولكن رُبَّمَا عَدَلَ **محاضر محمد** عن اقتراحه هذا لصالح اقتراح آخر سنتحدث عنه بعد قليل.

---

[٩٢] . من لقاء مع الشاعر سميح القاسم في برنامج تحت الحصار عنوان: الشعب الفلسطيني تحت الحصار الإسرائيلي . الاثنين ٢٠٠٢/٤/١م.

العملة الآسيوية الموحدة

رُبَّما يكون تصاعد وتائر المناداة بعملة آسيويَّة موحَّدةٍ هو أبرز وأول النَّتائج الحماسيَّة المنعكسة عن إصدار العملة الأوربيَّة الموحَّدة. ولكن إذا كانت دول الاتحاد الأوربيِّ قد قرَّ قرارها على تسمية عملتها الموحدة باليورو فإنَّ دول آسيا ليس فيها أيُّ قاعدة مشابهة للقاعدة الَّتي بني عليها اليورو. وإن كان ثَمَّةَ ما يسمَّى اتِّحاد الدُّول الآسيويَّة فإنَّهُ أقلُّ من أن يكون حبراً على ورقٍ، ولا تجوز مقارنته أبداً بالاتِّحاد الأوربي الَّذي صار الوحدة الأوربيَّة. ناهيك فوق ذلك عن أنَّهُ لا يوجد منظمة عملٍ آسيويَّةٍ مشتركةٍ ولو على الصَّعيد الاقتصادي وحده. ولذلك لا عجب في أن لا يكون هناك أيُّ اتِّفاق على اسم هذه العملة الموحَّدة أو طبيعتها أو انتمائها.

رُبَّما يكون أوَّل طرح للعملة الآسيويَّة الموحَّدة هو الَّذي كان في منتدى شرق آسيا الاقتصادي الَّذي انعقد في هونج كونج أواخر تشرين الثَّاني من عام ٢٠٠١م. ففي يوم الأربعاء الحادي والثَّلاثين من تشرين الثاني ٢٠٠١م واصل منتدى شرق آسيا الاقتصادي العالمي أعماله في هونج كونج. وفي إطار مناقشات المنتدى «طالب **جوزيف يام** المدير التَّنفيذي للسُّلطة الماليَّة في هونج كونج بتعاونٍ فعَّالٍ بَيْنَ الصِّين واليابان لتحقيق التَّعاون الاقتصاديِّ والماليِّ بَيْنَ دول آسيا تمهيداً لإنشاء عملةٍ آسيويَّةٍ موحَّدةٍ، وأكَّد ضرورة تطبيق عملةٍ آسيويَّةٍ موحَّدةٍ لبناء أسواقٍ آسيويَّةٍ كبرى»[٩٣].

---

[٩٣] . الخبر تناقلته وكالات الأنباء ووسائل الإعلام، انظر مثلاً **الجزيرة نت** . الأربعاء ١٤٢٢/٨/١٣هـ الموافق ٢٠٠١/١٠/٣١م.

وفي هذه الجلسة ذاتها شارك مسؤولون من المصرفين المركزيين؛ الصِّينيِّ والياباينِّ. «وقد أبدى مسؤولو الدَّولتين ترحيباً بفكرة تطبيق عملةٍ آسيويَّةٍ موحَّدةٍ. وفي هذا السِّياق أكَّد محافظ البنك المركزيِّ الفلبينيِّ أنَّ هناك حاجةً إلى المزيد من العمل والتَّعاون الاقتصاديِّ الآسيويِّ قبل تطبيق نظام العملة الموحَّدة، مشيراً إلى ضرورة إنشاء صندوقٍ نقدٍ آسيويٍّ تستفيد منه دول المنطقة»[٩٤].

هذا الطَّرح وَجَدَ على الفور من يتبنَّاه بشدَّةٍ ويطالب بمتابعته وتبنِّيه. ففي يوم الأحد السَّادس والعشرين من أيار عام ٢٠٠٢م، أي بعد نحو ستة أشهرٍ من انعقاد منتدى هونج كونج، قال **هاروهيكو كورودا** أرفع دبلوماسيٍّ ماليٍّ ياباينٍّ في منتدى التَّعاون الاقتصاديِّ لدول آسيا والمحيط الهادي (آبك) المنعقد في بكين إنَّهُ «من الممكن أن تتبنَّى آسيا في نهاية المطاف عملةً واحدةً مماثلةً للعملةِ الأوروبيَّةِ الموحَّدة، إلا أَنَّهُ يتعيَّنُ على المنطقة التَّركيز الآن على تدابير مثل مبادلة العملات للحيلولة دون اندلا ع أزمةٍ اقتصاديَّةٍ أخرى»[٩٥]. متابعاً في ذلك تعزيز الاقتراح الياباني السَّابق حَتَّى على منتدى هونج كونج بتوحيد العملة الآسيويَّة، ولكن بجعل الين الياباني هو هذه الوحدة النَّقديَّة الجديدة، وهذا مِمَّا أثار حفيظة بعض الاقتصاديين الآسيويين بل معظمهم، فدعا هؤلاء إلى عدم وجود جنسيَّةٍ محدَّدةٍ لهذه العملة إلا أن تكون جنسيَّةً

---

(٩٤) . م. س . ذاته.

(٩٥) . الخبر تناقلته وكالات الأنباء ووسائل الإعلام نقلا عن رويتر، انظر مثلاً **الجزيرة نت** . الأحد ١٤٢٣/٣/١٤هـ الموافق ٢٠٠٢/٥/٢٦م.

آسيويَّةً عامَّةً، مثلها مثل اليورو. فيما كان ردُّ فعل بعضهم الآخر بالدَّعوة إلى عملةٍ دوليَّةٍ موحَّدةٍ.

العملة الدولية الموحدة

ظهرت إلى الوجود في أواخر السِّتينات أَو أوائل السِّبعينات دعوةٌ جادَّةٌ وكبيرةٌ إلى توحيد لغات العالم في لغةٍ عالميَّةٍ واحدةٍ. وقد عمل بعضهم على ذلك بدأبٍ وخرجوا بلغةٍ سموها لغة عالميَّة لأنَّهَا أخذت من جميع اللغات بل من معظمها، وإن كانت جائرة في القسمة والنِّسَبِ إلا أنَّها لاقت في أوربا بعض الرَّواج والإقبال لأنَّ الأوربيين بحكم تأسيس هذه اللغة قادرون على التَّعامل معها بيسرٍ.

في الفترة ذاتها، وبوصف ذلك طرحاً مواكباً أَو موازياً، وُجِدَ من يطرح ضرورة إيجاد عملةٍ دوليَّةٍ موحَّدةٍ. ولكن هذا الطَّرح وهذه الفكرة ظلَّت دفينةً لأنَّهَا لم تأخذ حقَّها في الطَّرح والظُّهور رُبَّمَا بسبب الظُّروف والمعطيات الدُّوليَّة، ورُبَّمَا لأنَّ الشَّرط التَّاريخي المناسب لها لم يكن موجوداً، أو على الأقلِّ ليس مشجِّعاً على طرح مثل هذه الفكرة. ولكن مع انهيار المنظومة الاشتراكيَّة وانهيار الاتحاد السُّوفيتي ذاته واتِّجاه العالم إلى القطبيَّة الأحاديَّة عادت هذه الفكرة إلى الظُّهور من جديدٍ، حَتَّى إنَّهَا أخذت طابع الحتميَّة عند بعض المنظِّرين الذين تصوَّرا أنَّ العالم سيسير حتماً إلى هذه العملة العالميَّة الواحدة شاء ذلك أم أبى، ففي أواخر عام ١٩٩٩م، أي عام اليورو أعلن الدكتور **محسن الخضيري** «أنَّ العالم يتَّجه إلى إصدار عملةٍ موحَّدةٍ في عام ٢٠٢٠م يتولى

إصدارها صندوق النَّقد الدُّولي أو مؤسَّسةٌ منبثقةٌ عنه، وفي المرحلة الانتقاليَّة سيسطر الدُّولار على المعاملات داخل الأمريكيتين واليورو في أوربا والين الياباني في آسيا يساعده اليون الصِّيني، ومن المنتظر أن تكون إحدى العملات العربيَّة مثل الدِّينار أَو الرِّيال أَو الجنية هي العملة السَّائدة في منطقة الشَّرق الأوسط وأفريقيا»[٩٦].

هذه التَّوقُّعات المنطقيَّة لسيرورة القطبيَّة الأحاديَّة دَعَتْ مفكِّراً اقتصاديًّا متميِّزاً هو **محاضر محمد** رئيس الوزراء الماليزي إلى استباق الحدث من أجل الالتفاف عليه عوضاً عن أن يلتفَّ الحدثُ على العالم بطريقته فدعا في أوائل حزيران من عام ٢٠٠١م إلى «عملةٍ دوليَّة تتخطَّى الحدود بَيْنَ دول العالم، وذلك حَتَّى لا تهيمن دولةٌ واحدةٌ على المال والتِّجارة في العالم»[٩٧]. وقد أكَّد **محاضر محمد** في الدَّعوة ذاتها «أنَّ هذه العملة الدُّوليَّة المقترحة يجب ألا تتبع لأيِّ بلدٍ، وأن تقاس عليها أسعار الصَّرف العالميَّة». موضحاً «أنَّهُ في ظلِّ انهيار الحدود بَيْنَ دول العالم يجب على الشَّركات المتعدِّدة الجنسيات استخدام هذه العملة التي ستكون مودعةً في مصرفٍ مركزيٍّ قبل أن تحوَّل إلى العملة المحليَّة للشَّركة المعنية»[٩٨].

---

[٩٦] . يوسف شاكر: **الخبراء العرب يطالبون بإنشاء اتحاد نقدي عربي** . جريدة **البيان** . م.س.

[٩٧] . خبر تناقلته وكالات الأنباء ووسائل الإعلام، انظر **الجزيرة نت** ـ الجمعة ١٤٢٢/٣/١٦هـ الموافق ٢٠٠١/٦/٨م.

[٩٨] . م. س . ذاته.

وعندما سئل عن العملة الآسيويَّة الموحَّدة التي سَبَقَ أن اقترحها قال: «إنَّهُ كان يقصد في الأساس عملةً دوليَّةً موحَّدةً في نهاية المطاف، ولكن بالنِّسبة لدول جنوب شرق آسيا يجب التَّفكير في عملةٍ محدَّدةٍ تتبع لدول المنطقة وليس إلى دولةٍ واحدةٍ»[٩٩]. ويبدو واضحاً أنَّهُ يعرِّضُ بل يعترض على اقتراح أن يكون الين الياباني هو العملة الموحَّدة في المنطقة.

محاضر محمد بهذه الدَّعوة الَّتي انقلبَ فيها على دعوتيه السَّابقتين لإيجاد عملةٍ إسلاميَّةٍ موحَّدةٍ هي الدِّينار الإسلامي، ثُمَّ العملة الآسيويَّة الموحَّدة، إنَّما أراد في حقيقة الأمر استباق ما يُفْتَرَضُ أن تؤول إليه الأمور من فَرْضِ عملةٍ بعينها عملةً دوليَّةً على جميع دول العالم كما تشير التَّوقُّعات إذا ما استمرَّت الأمور عليه من تحكُّم الولايات المتَّحدة بالعالم وتفردها في هذا التَّحكُّم والهيمنة. وهذا ما تخطِّط له الولايات المتَّحدة أصلاً.

من مصلحة الولايات المتَّحدة إذن الدَّعوة إلى عملةٍ دوليَّةٍ موحَّدةٍ، وهي وإن لم تدعو إلى ذلك صراحةً فإنَّها تسعى حثيثاً إلى جعل الدُّولار هو العملة الدُّوليَّة الموحَّدة غير مكتفية بكونه المعادل النَّقدي الدولي.

والأسئلة الَّتي تطرح ذاتها بقوَّةٍ الآن:

إلى أين ستسير عربة النَّقد بعد اليوم؟ وإلى أيِّ عملةٍ دوليَّةٍ يمكن أن يتَّجه العالم؟ وهل هو محكومٌ فعلاً بهذه الحتميَّة؟ أم أنَّ الخيارات ستظلُّ مفتوحة؟

---

[٩٩] . م. س . ذاته.

مهما كانت الإجابات عن هذه الأسئلة فإنَّها لا تمنعنا ولا يجوز أن تعيقنا عن اتِّخاذ قرارنا بتحقيق عملتنا العربيَّة الموحَّدة بأقصى سرعةٍ ممكنةٍ. بل إنَّ الاحتمالات كلها تلعب أكبر دورٍ تحريضيٍّ لنا من أجل الإسراع بكلِّ الوسائل والسُّبل والإمكانات من أجل طَرْحِ عملتنا العربيَّة الموحَّدة في أسواق التَّداول ولو بشيءٍ من الارتجال كسباً للوقت، لنملك على الأقلِّ أوراقاً نفاوض بها من دخولنا العالم الجديد بلا أيِّ ورقة تفاوض.

الفصل التاسع

ضرورات إحياء الدينار العربي

إنَّ إيجاد عملةٍ موحَّدةٍ، نفترض أنَّها الدِّينار، هو أحد أهم عوامـل القـوَّة والمنعـة للـدول العربيَّـة. لأنَّ توحيـد العملة النَّقديَّة بَيْنَ الدول العربيَّة سيكون المفتـاح الـذي سيرسِّخ الثِّقة التي لا غنى عنها لإشادة صـرح التَّعـاون والتَّكامل عليها.

بَدَأَ خروج العرب من التَّاريخ عندما بَدَأَ الدِّينار العربيُّ بالتَّفتُّتِ إلى عملاتٍ نقديَّةٍ مختلفةِ الأسماءِ والنُّقوشِ والشِّعارات والرُّموز...

فهل يمكن لهذا الدِّينار إذا عاد والتأم في كلٍّ واحدٍ أن يُدْخِلَ العرب مرَّةً جديدةً إلى التَّاريخ؟ وهل الدِّينار هو المسؤول عن تَخلُّفِ العرب وتشرذمهم أصلاً حتَّى نحمِّلَهُ مسؤوليَّة التَّخلُّف والضَّعف، وَنَضَعَ على كاهله رفعَ الوضع العربيِّ وتصحيحه؟!

رُبَّما قالوا: تأبي الحقيقة إلا أن تكون ساطعةً، ولَعَلَّ ذلك لأنَّ الحقيقة لا تكونُ حقيقةً ما لم تكن كاملةً. ومشكلة الدِّينار العربيِّ المقتول، والمنشود، تقدِّم مثلاً لهذا القول، فهي تمثِّل وجهاً من أوجه حقيقةٍ أكبر هي حقيقة السَّيرورة الحضاريَّة للأمَّة. يعني ذلك بِيُسْرٍ ووضوحٍ أنَّ تفتُّت الدِّينار العربيِّ الإسلاميِّ ليس هو السَّبب لتفتُّت الأمَّة وضعفها وتخلُّفها، وإنَّما هو أحد هذه الأسباب، وهو في الوقت ذاته الانعكاس المباشر للأوضاع السِّياسيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة التي كانت سائدةً، أو بدأت تفرض إيقاعها على العالم العربيِّ والإسلاميِّ، فانسلاخ الإمارات والممالك عن جَسَدِ الدَّولة الأم، الكبرى، وتصاعد وتائر استقلالها، واستقوائها بذاتها شيئاً فشيئاً كان يعني بالضَّرورة انهيار الدَّولة الأم، وتلاشي قوَّتها على مختلف الأصعدة والمستويات؛ العسكريَّة والاقتصاديَّة والسِّياسيَّة والاجتماعيَّة، لمصلحة الدُّويلات الصَّغيرة المنقسمة إليها أَو المنشقَّة عنها. وما القوَّة التي تتمتَّع بها كلُّ دويلةٍ إلا قُوَّة نسبية مقارنة مع غيرها من الدُّويلات الصَّغيرة المجاورة لها والمتناحرة معها.

لقد رَافَقَ هذا الوصولَ إلى هذه الحالة من التَّردِّي والضَّعف تفتُّتُ الدِّينار الذي كان يجمع الدَّولة الواحدة، ويشدُّ أواصرها، إلى عملاتٍ متعدِّدةٍ بأسماء وشعاراتٍ ونقوشٍ متباينةٍ. ومن البداهة بمكانٍ أنَّ هذه العملات أَفْقَدَت الدِّينار الأصل، أو العملة الأم، قوَّته، وافتقرت هي ذاتها إلى أيِّ قوَّةٍ اقتصاديَّة فاعلةٍ لمحدوديَّة تداولها، وانحصار استخدمها في أطرٍ ضيِّقةٍ. وهكذا كان تفتُّتُ الدِّينار العربيِّ الإسلاميِّ البوَّابة التي خَرَجَ بِهَا العرب، والعالم الإسلاميُّ كلُّه، من التَّاريخ، وغروب شمس حضارتهم.

وكما تَمَّ خروج العرب من التَّاريخ وَفْقَ آليَّةٍ منطقيَّةٍ هي التي تحكم سيرورات الأمم وصيروراتها، كذلك فإنَّ عودة العرب إلى التَّاريخ لن تكون بقرارٍ واحدٍ يُتَّخَذُ، أو برغبةٍ، مهما كانت عارمةً، في ذلك. ولكنَّنا نستطيع الجزم بأنَّ إعادة رأب الصُّدوع التي شقَّقَت الدِّينارَ العربيَّ ستكون البوَّابَةَ التي سيرجع العرب منها إلى التَّاريخ، وهذا ما يمكن إثباته على النَّحو التَّالي:

بدايةً نحن أمام حقيقتين لإثبات هذا الحكم الحقيقة، **أولاهما** حقيقة أنَّ العرب أمَّةٌ واحدةٌ بكلِّ ما تحمله كلمة الأمَّة من معانٍ، وبكلِّ ما تقوم به الأمَّةُ من مقوِّمات. **وثانيتهما** أنَّه على افتراض صعوبة أو تعذُّر تحقُّق الوحدة العربيَّة فإنَّ المصالح الاقتصاديَّة والسِّياسيَّة، على الأقلِّ، للدُّول العربيَّة لن تجد ما يعززها ما لم تتكافل هذه الدُّول وتتكامل، لأنَّها تمثِّل بالنِّسبة لبعضها المجال الحيويَّ الحقيقيَّ، والرَّصيد التَّاريخيَّ المضمونَ للمستقبل، خلاف أي تعاونٍ أو تكاملٍ مع خصمٍ أو منافسٍ تاريخيٍّ، لأنَّه لا يشكِّلُ أيَّ رصيدٍ مستقبليٍّ لدى أي تعارضٍ بَيْنَ المصالح.

في الحالتين كلتيهما نجد أنَّ إيجاد عملةٍ موحَّدةٍ، نفترض الآن أنَّها الدِّينار، هو أحد أهمِّ عوامل القوَّة والمنعة للدُّول العربيَّة. لأنَّ هذا الدِّينارَ سيمثِّلُ المقدِّمَةَ والنَّتيجةَ في آنٍ معاً، أي إنَّ توحيد العملة النَّقديَّة بَيْنَ الدُّولِ العربيَّةِ سيكون المفتاحَ الذي سيرسِّخُ الثِّقَةَ التي لا غِنَى عَنْها لإشادة صَرْحِ التَّعاونِ والتَّكاملِ عليها. كما سيكونُ المفتاحَ لتيسير التَّعاملات، والحسابات، وتقريب الأسعار أو توحيدها، والمحافظة على القوَّةِ الشِّرائيَّةِ لهذه العملة، وقوَّتِها إزاء العملات الأخرى ومكانتها بينها... وفي الوقت ذاته فإنَّ الوصول إلى الدِّينار؛ العملة العربيَّة الموحَّدة، سيكون نتيجةً منطقيَّةً للانفتاح الاقتصاديِّ العربيِّ العربيِّ، لأنَّ كثرة العملات في سوقٍ واحدةٍ سيُضْعِفُ هذه العملات لصالح عملةٍ نقديَّةٍ واحدةٍ أو اثنتين على الأكثر. ورُبَّما، بل غالباً ما ستكون هذه العملة من خارج المنظومة الاقتصاديَّة العربيَّة، بسبب ضعف العملات العربيَّة من جهة المكانة والأهمِّيَّة وإمكانيَّة التَّداول أمام الدُّولار واليورو على الأقل، وأمام عملات من المحتمل أن تُنْشِئَهَا تجمُّعاتٌ اقتصاديَّةٌ جديدةٌ، وهي أكثر من واحدةٍ على طريق الإنشاء؛ آسيويَّة أو أمريكيَّة أو أوروبيَّة شرقيَّة...

وبهذا المعنى يمكننا القول إنَّ الدِّينار العربيَّ، الواجب الاتفاق عليه، سيكون أحد أهمِّ أسباب عودة العرب إلى التَّاريخ. ويتضافر هذا مع آليَّة سيرورة الحضارات؛ صعودها وهبوطها. وأعني بذلك أنَّ الفاعليَّةَ الحضاريَّةَ للأُمَّة، ومكانتها بَيْنَ الأمم متواشجةُ الصِّلة مع مكانتها وقوَّتِها الاقتصاديَّة والسِّياسيَّة والاجتماعيَّة والعلميَّة، بل إنَّ هذه المحدِّدات هي التي تُعَيِّنُ مكانة الأُمَّة بَيْنَ الأمم. أي إنَّ التَّخلُّف والتَّحضُّر لا يمكن أن يكون في جانبٍ أو ميدانٍ من دون غيره من الميادين، فنكون متطوِّرين أو أقوياء اقتصادياً بينما نحن مخترقون سياسيًّا

وأمنيًّا... لأنَّ القوَّة في جانب مَعَ تَخَلُّفِ الجوانب الأخرى إنَّما هي قوَّةٌ خادعةٌ، أو طَفْرَةٌ في غير مكانها لن تزيد عن كونها ومضةً سرعان ما تنطفئ.

والذي يلعب الدَّور الحاسم في ذلك هو الفاعليَّة الاقتصاديَّة التي إمَّا أن تدفع عجلة التَّطوُّر والتَّقدُّم في كلِّ المجالات أو تجعلها تسير القهقرى. ولذلك عندما أدركت الأمم الأوروبيَّةُ هذه الحقيقةَ، وضعت الملح على جراحات نزاعاتها القوميَّة وَقَبِلَتْ بل فَضَّلَتْ أن تتعامل مع الأمم الأخرى بوصفها أمَّةً واحدةً على الرَّغْمِ من شديد الاختلافات والتَّباينات بَيْنَ ثقافاتها وعاداتها وعروقها ولغاتها. ففتحت الحدود بينها وأنشأت السُّوق الواحدةَ والعملة الواحدةَ. لأنَّها بذلك تحمي ذاتها وتحصِّنها ضدَّ الاختراقات التي يمكن أن تتعرَّضَ لها من أيِّ جانبٍ آخر. ولكن هل يتمُّ توحيد العملة بهذه السُّهولة، أو بمحض قرارٍ؟ وهل سيكون من دون أيِّ خسائر؟

العقبات والمشكلات

من النَّاحيتين؛ النَّظريَّة والعمليَّة، لا يحتاج توحيد العملات النَّقديَّة العربيَّةِ، في عملةٍ واحدةٍ، إلاَّ إلى قرارٍ شجاعٍ. ولكنَّ هذا لا يعني أنَّه يتمُّ بهذه السُّهولة من دون عقباتٍ أو مشكلاتٍ. ليس الاستفتاء منها على الإطلاق، لأنَّ نتيجة مثل هذا الاستفتاء في العالم العربيِّ ستكون شبه مطلقة التَّأييد.

ثمَّة عقبتان رئيستان أمام توحيد العملات النَّقديَّة العربيَّة في عملةٍ واحدةٍ؛ واحدةٌ اقتصاديَّة وأخرى سياسيَّةٌ. أمَّا العَقَبَةُ السِّياسيَّةُ فهي الأخطر، وهي الأصعب، وتتمثَّلُ بِعَدِمِ وجود جدرانٍ متماسكةٍ من الثِّقة بَيْنَ البلدان العربيَّة. وهذه العقبة هي حالت، وما زالت تحول دون قيام السُّوق العربيَّة المشتركة،

والوحدة الاقتصاديَّة العربيَّة، لأنَّ قيام هذه السُّوق أو الوحدة ومن ثَمَّ إصدار النَّقد العربيِّ الموحَّدِ يعني فتح الحدود العربيَّة العربيَّة، وهذا ما كان متعذِّراً في ظلِّ الأجواء المشحونة بفكرة التَّآمر، ولذلك كانت الحدود العربيَّة غير العربيَّة مفتوحةً على مصراعيها، بينما الحدود العربيَّة العَربيَّة موثقة الأقفال والسَّتائر، وكانت النَّتيجة المنطقيَّة لذلك ازدياد الارتباطات الاقتصاديَّة بأنواعها بَيْنَ العرب وغير العرب، وانحكمت البنى الاقتصاديَّة العربيَّة بما يتوافق مع الأنظمة الاقتصاديَّة غير العربيَّة، وينسجم معها، ويقوم أو يعتمد عليها. فيما في المقابل تضاءلت الرَّوابط الاقتصاديَّةُ العربيَّةُ العربيَّةُ، وتلاشت المساحات المشتركة. الأمر الذي أعاق أو أدَّى إلى عوائق جديدةٍ أمام أيِّ نوعٍ من التَّكامل الاقتصاديِّ العربيِّ، أساسه البنى الاقتصاديَّة المتباينة، والهياكل الاقتصاديَّة المتباعدة.

أما العائق الثَّاني وهو العائق الاقتصاديُّ فهو قائم على تباين المستويات الاقتصاديَّة للدُّول العربيَّة من ناحية القوَّةِ والكفاءة والأداء، وهو مرتبطٌ بالأوَّل في جانبٍ من جوانبه من جهةٍ، ومرتبط بالطَّبيعة من جهةٍ ثانيةٍ. أمَّا الجانب المرتبط بالطَّبيعة فهو الثَّروات الاقتصاديَّة المتفاوتة بَيْنَ دولةٍ وأخرى، ووجود فارقٍ كبيرٍ في مستوى الدُّخول الاقتصاديَّة بَيْنَ دول الخليج خاصَّةً وبقيَّة الدُّول. وهذا يعني أنَّ هذه الدُّول، دول الخليج العربي وقليل غيرها، ستحمل العبء الأكبر من دعم العملة الموحَّدة، وهذا العبء على كونه حقيقة فإنَّه عبءٌ آنيٌّ، عبء مرحلة البداية التي لن تطول، والخوف من الخسارة خوف واهمٌ تماماً، لأنَّ أيَّ خسارة في مثل هذا المشروع خسارةٌ مؤقَّتةٌ سرعان ما تعوَّض، وتكون الأرباح بعد ذلك أكبر بكثيرٍ مِمَّا كانت عليه قبل توحيد العملة. وليس أدلَّ على ذلك من تحمُّل ألمانيا وفرنسا أعباء توحيد العملات النَّقديَّة الأوروبيَّة في عملةٍ واحدةٍ هي

اليورو. فأيُّ مصلحةٍ لفرنسا وألمانيا في تَحَمُّل معظم تكاليف تحقيق التَّكافؤ الاقتصاديِّ بَيْنَ الدُّول الأوروبيَّة بسبب توحيد العملة النَّقديَّة الأوربيَّة؟ لو لم تكن الأرباح أو العائدات أكبر بكثيرٍ من الخسائر هل كانت ستقدم ألمانيا وفرنسا على تحمُّل هذه الأعباء؟ لا يمكن ذلك أبداً.

إنَّ أيَّ خسارةٍ تتكبَّدُها بعضُ الدُّول العربيَّةِ من توحيدِ العملات العربيَّة في عملةٍ واحدةٍ هي خسارةٌ مؤقَّتَةٌ، ولا يمكن أن يكون للعملة النَّقديَّةِ الموحَّدة أيُّ معنى ما لم تقم نوعٌ من السُّوق العربيَّة المشتركة أو الوحدة الاقتصاديَّة العربيَّة، لأنَّها كلُّها عمليَّةٌ متكاملةٌ. وكلُّ يومٍ تأخُّرٍ في ولوج هذه العمليَّة التَّكامليَّة، بأبعادها المختلفة، سيؤخِّر دخول العرب إلى التَّاريخ عشرات السِّنين. وهذا ما يقودنا إلى الجانب الأوَّل من العائق الاقتصاديِّ وهو الجانب المرتبط بالعائق السِّياسيِّ.

إنَّ غياب أجواء الثِّقة من السَّماء العربيَّة طيلة ما امتدَّ من عقود القرن العشرين أدَّى إلى تعزيز الكيانات القطريَّة بكلِّ ما تحمله هذه الكلمة من معنى. أي تحوَّلَ كلَّ قطرٍ إلى شبه أمَّةٍ تبتني ذاتها على نحوٍ استقلاليٍّ تامٍّ. هذا الأمر أدَّى من النَّاحية الاقتصاديَّة إلى ابتناء أنماط إدارةٍ وإنتاجٍ وتسويقٍ مختلفةٍ، متباينةٍ بَيْنَ الدُّول العربيَّة. الأمر الذي أدَّى، وسيؤدِّي إلى إعاقة أيِّ محاولة اندماجٍ اقتصاديٍّ بَيْنَ الدُّول العربيَّة، أو على الأقلِّ إطالة خطوات التَّكامل. ناهيك فوق ذلك عن قيام قطاعاتٍ اقتصاديَّةٍ متنافسةٍ بَيْنَ الدُّول العربيَّة بدل أن تكون متكاملةً. وهذه إحدى مشكلات السُّوق العربيَّة المشتركة. وهي على الرَّغْمِ من كونها مشكلةً يحسب حسابها إلاَّ أنَّها لن تكون مشكلةً عندما تتحقَّقُ إرادة التَّكامل، لأنَّ أي خسارةٍ على طريق تحقيق التَّكامل ستكون بلا معنى أو قيمة

أمام النَّتائج التي ستثمر بعد ذلك. ومرَّةً أخرى أقول إنَّ كلَّ ساعة تأخُّرٍ في تحقيق التَّكامل؛ السُّوق المشتركة والوحدة الاقتصاديَّة العربيَّة، سيحتاج إلى عشرات السِّنين من السَّعي لتعويضها، لأنَّ كلَّ تأخُّرٍ سيعطي فرصاً لتكريس الاستقلاليَّة والتَّنافس الإقصائيِّ، وكذلك مزيداً من الارتباط بالاقتصادات الأجنبيَّة التي ستتخلَّى عنَّا بمحض انتهاء مصالحها بيننا.

ولكن، ولأنَّ الواقع السِّياسيَّ العربيَّ، ومعه الواقع الاقتصادي، قد يحول دون تحقيق ذلك على مستوى الوطن العربيِّ دفعةً واحدةً، فلا بأس من أن يتمَّ ذلك على مراحل، وتكتُّلات. فإذا نظرنا إلى الخارطة العربيَّة المعاصرة وجدنا أنَّ دول الخليج العربيِّ تقف على عتبات متقاربةٍ، وهي تسعى إلى الانفراد بتوحيد عملاتها النَّقديَّة دوناً عن العالم العربيِّ، رُبَّما تهرباً من تحمل رفع بقيَّة الدُّول العربيَّة إلى مستوى دخولها، ولا بأس في ذلك، ولكن يجب أن يتمَّ ذلك بأقصى سرعة، لأنَّ التَّأخير ليس في مصلحة دول الخليج أبداً... ويمكن أن يقوم إلى جانب ذلك تكتُّلٌ نقديٌّ عربيٌّ آخر يشمل بقيَّة الدُّول العربيَّة.

أما الحلُّ الأكثر واقعيَّةً، والأقرب إلى التَّحقُّق فهو أن نعقد العزم على تحقيق النَّقدِ الموحَّد دولتان أو أكثر، ومن ثمَّ تنضمُّ الدُّول تباعاً، فلَعَلَّ ذلك يؤدِّي إلى نتيجة!! المهمُّ هو البداية، فهل من بداية؟

لقد سمعنا عن أكثر من فكرةٍ، ومشروعِ مبادرةٍ، في أكثر من بقعةٍ من الوطن العربيِّ لتطبيق نظام العملة الموحَّدة أو ما يشبه العملة الموحَّدة؛ منها العملة الخليجيَّة الموحَّدة، والعملة المغاربيَّة الموحَّدة. ولكن المشكلة الأساسيَّة التي تقف عائقاً دائماً هي التَّباطؤ المملُّ، المقيت في التَّفكير والتَّدبير، وساعة الصِّفر الافتراضيَّة. وهذا ما يقتل الفكرة، ويضعف فاعليتها، ويجعل فرص إخفاقها أكبر

بكثيرٍ جداً من فرص نجاحها. فالعالم كلُّه يسير بوتائر متسارعةٍ جدًّا، وبسرعاتٍ تكاد لا تصدق. ومن ثمَّ فإنَّ التَّقدُّم الذي يسير على كلِّ الجبهات في دول العالم سيجعل الفارق كبيراً، ويصعب اللحاق به، بَيْنَ دول العالم والدُّول العربيَّة؛ متفرِّقةً ومجتمعةً.

ينبغي أن تكون هناك بدايةٌ، ولو بدولتين عربيتين فَقَطْ، ولا يكون هذا إلاَّ بإيمانٍ صادقٍ بالمصلحة المشتركة بَيْنَ العرب. وتكفي المصالح المشتركة وحدها. وينبغي أن تكون هذه البداية في أسرع وقتٍ ممكنٍ لأنَّ كلَّ لحظةٍ تمضي من غير عملٍ مشتركٍ ستؤدِّي إلى خسائرَ فادحةٍ، وتأخُّرٍ كبيرٍ عن دول العالم، وستؤدِّي من ثمَّ إلى ازدياد العجز عن اللحاق بركب الحضارة.

لماذا الدينار دون سواه؟

لَعَلَّ بعضهم يتساءل: لماذا الدِّينار دون سواه؟

رُبَّما تكون مشكلة اختيار اسم العملة النَّقدية العربيَّة الموحَّدة هي أحد أبرز معيقات ظهور هذه العملة أَو الاتفاق تفعيلها، بل كثيراً ما بدا لنا من خلال التَّعليقات والتَّصريحات والتَّمليحات أنَّ اسم العملة العربيَّة الموحَّدة أحد أبرز نقاط الاختلاف عند بحث هذا المشروع، وقد بدا لنا أيضاً أنَّ بعض الاقتصاديين عندما يتحدَّثون عن عملةٍ موحَّدةٍ أَو عملةٍ قويَّة يجوز أن تكون العملة الأساسيَّة يغمزون على نحوٍ مباشرٍ أَو غير مباشرٍ إلى عملات بلدانهم.

رُبَّما تظلُّ هذه الرُّوح الأنانيَّة، والأنا المنتفخة غمامةً سوداء تحجب عن أعيننا الرُّؤية السَّويَّة. ولذلك لا بُدَّ من وضع بعض النِّقاط على الحروف في

مسوِّغات اختيار الدِّينار بل موجباته على أمل أن تزول غشاوة الأنانيَّة المفرطة عن العيون.

اختيار الدِّينار دون سواه قائمٌ لمجموعة من الأسباب نركِّز على أهمِّها:

أوَّلاً: من البداهة بمكانٍ أنَّ الدِّينار ليس جديداً على واقعنا العربيِّ، فهو العملة العربيَّة الموحَّدة طيلة نحو ألف عام.

ثانياً: إذا نظرنا إلى خريطة العملات النَّقديَّة العربيَّة وجدنا أنَّ الدِّينار هو الوحدة النَّقدية الأكثر انتشاراً أو تداولاً بَيْنَ الدُّول العربيَّة، يليه الدِّرهم، ثمَّ الرِّيال والليرة والجنيه.

ثالثاً: إذا علمنا أنَّ الدِّرهمَ جزءٌ من الدِّينار وجدنا أنَّهُ يحقِّق الرِّضا لمعظم الدُّول العربيَّة. وإذا علمنا أنَّ بعض الدُّول العربيَّة التي تتعامل بالدِّينار تسميه ليرةً أيضاً أمكننا القول إنَّ الغالبيَّة العظمى من الدول العربيَّة ستكون راضية عن الخيار.

رابعاً: ر يجوز أنَّ نجعل الشكليات مشكلتنا الأساسيَّة ونترك المشكلة الجوهريَّة بعيدة عن الساحة، فمشكلتنا في حقيقة الأمر ليست قائمة أبداً في التَّسمية، فليس ثمَّة أيُّ مشكلةٍ في أن تسمَّى العملة الموحَّدة ديناراً أو قنطاراً أو سربالاً... أَو حَتَّى سروالاً. المهم هو تحقُّقها... ولتسمَّى أيَّ اسمٍ كان. لأنَّ إصدار الدِّينار العربي الموحَّد سيكون إيذاناً بعصر جديدٍ للعرب سيَّان أتوحدوا أم بقوا أقطاراً.

وعلى الرَّغْمِ من أنَّنا نتمنى أن يبدأ مشروع هذا الدِّينار بأيِّ طريقةٍ أو وسيلةٍ أو مستوًى... إلا أَنَّهُ من الضَّروري هنا هو تبيان ضرورة أن يكونَ ذلكَ

أمراً مدروساً على أساس تكامليٍّ لا تقاطبيٍّ كما كان الحال مع التَّجمعات العربيَّة الَّتي حاولت تحطيم فكرة التَّكامل العربيِّ بتكتُّلات جزئيَّةٍ ذات طوابع إقليميَّة لا غاية لها إلا تعزيز التَّحالفات العربيَّة ضدَّ المواقف العربيَّة الموحَّدة والتَّحالفات العربيَّة.

كلمة خاتمة

إن لم يستفد العرب من دروس التَّاريخ البعيد طيلة ما مضى من الأيام، فأضعف الإيمان على الإطلاق أن يستفيدوا من دروس الحاضر الذي يعيشونه، فإن لم يستفيدوا مما يعانونه من مشكلاتٍ حاضرةٍ فلن يستفيدوا من شيءٍ، ولن يستطيعوا التَّفكير خطوةً واحدةً باتِّجاه الأمام. وعندها ليس في مكنتنا إلا القول: لا حول ولا قوة إلا بالله.

الفصل العاشر

ماذا لو صارت الليرة ديناراً ؟

لا يمكـــن أن تكـــون هـــذه العمليـــة التَّحويليَّـــة شربة ماء نشربها (على الماشي) ونتـابع السـير. ولكـــــنَّ النَّتـــــائج الإيجابيَّـــــة لهـــــا تجعـــل الـــتَّفكير فيهـــا أمـــراً يســـتحقُّ العنـــاء، والإقدامَ عليها أمراً يستحقُّ المغامرة والتَّضحية.

لا أظنُّ أنَّ المصادفة هي الَّتي جعلت دمشق هي المكان الَّذي عَرَفَ ولادة الدِّينار العربيِّ الأول، وأن تكون من ثَمَّ المكان الأول لصكِّ الدَّنانير العربيَّة الإسلاميَّة عِوضاً عن العملة الرُّومانيَّة الَّتي كان العالم العربيُّ يتعامل بها.

دمشق بحدودها الكبرى قبل ذلك قَدَّمَت للعالم كلِّهِ أوَّل أبجديَّةٍ، وقدَّمت أبجديَّة الموسيقى، وأبجديَّات العلوم... وهيهات هيهات أن تجد من ينكر ذلك. فهل يمكن أن نعود إلى الدِّينار أو نعيد الدِّينار إلينا؟ ولَعَلَّ في ذلك ما يكون فاتحةً لإحياء العملة العربيَّة الموحَّدة.

ماذا لو صارت الليرة السوريَّة ديناراً؟

سؤالٌ له مشروعيَّته؛ الشَّخصيَّة، والفكريَّة، والاقتصاديَّة، والسِّياسيَّة، والتَّاريخيَّة. وله مسوِّغاته بل وموجباته أيضاً من النَّواحي السَّابقة وغيرها من النَّواحي.

من النَّاحية التَّاريخيَّة ليس الدِّينار إلا جزءاً من ثقافتنا وتاريخنا، بل إنَّنا هنا في دمشق نحن من اخترع الدِّينار العربيَّ وصكَّه لأوَّل مَرَّةٍ في تاريخ العرب بوصفهم أمَّةً واحدةً. كان ذلك عندما أَمَرَ **عبد الملك بن مروان** بوقف التَّعامل بالعملة الرُّومانيَّة وإصدار الدِّينار العربيِّ وصكِّه في دمشق. هذا الدِّينار الَّذي صار على الفور عملة الدَّولة على امتداد الوطن العربيِّ من ناحية، وعملة الدُّول الإسلاميَّة الَّتي كانت تابعة للدَّولة المركزيَّة في دمشق، وصار فيما بعد،

إبان عِزِّ الدَّولة العربيَّة في مختلف الميادين عملةً دوليَّةً معتمدةً في جميع أنحاء العالم، حَتَّى إنَّ بعض الدُّول الأوربيَّة الَّتي لم تكن خاضعةً للدَّولة الإسلاميَّة كانت تصكُّ الدِّينار العربيَّ في بلادها وتتعامل معه بوصفه العملة الرَّسميَّة للدُّول... وقد ظلَّ هذا الدِّينار بتطوُّراته اللاحقة وإصداراته التَّالية عملة الدَّولة العربيَّة طيلة أكثر من ألف عام. وهذا يعني، في محصِّلة القول ونتيجته، أنَّنا لا نستحضر دخيلاً ولا غريباً عن حضارتنا وثقافتنا وتاريخنا العربيِّ عامَّةً، والسُّوري على وجه الخصوص، وإنَّما نعيد إحياء عنصرٍ مهمٍّ من عناصر هويَّتنا وثقافتنا وحياتنا المشتركة ووحدتنا الَّتي فيها وحدها عِزُّ أمَّتنا وشعبنا، ومن دونها ستظلُّ أمَّتنا متشرذمةً ضعيفةً لا حول لها ولا قوة، عرضة للقهر والابتزاز والضَّغط من الكبير والصَّغير، والصَّاعد والنَّازل.

أما النَّاحية السِّياسيَّة فنحن اليوم أحوج ما نكون إلى تأكيد الهويَّة العربيَّة وتعزيزها بكلِّ ما يمكن من السُّبل والوسائل والأدوات... لمواجهة التَّحديات المهدَّدة لكيان العروبة، والحدِّ قَدْرَ الإمكان من الهجمة الشَّرسة الكبيرة الموجَّهة لمحاربة الأمَّةِ العربيَّة، والقوميَّة العربيَّة وحَتَّى فكرة العروبة ذاتها، وتكريس تفتيت الأمَّةِ العربيَّة بترسيخ الحالة القطريَّة بوصفها حالةً قوميَّةً أو بديلاً عن القوميَّة، وإلغاء فكرة العروبة من قواميس أمَّتنا. ولا نريد أن نطيل الحديث هنا في مدى التَّحضيرات والمخطَّطات لدقِّ جرس زوال فكرة الأمَّة العربيَّة من القواميس السِّياسيَّة العالميَّة، ومدى ما وصلت إليه هذه المخطَّطات من النَّاحية التَّنفيذيَّة، فقد صارت القوميَّة العربيَّة في وسائل الإعلام العالميَّة فكرةً فاشيَّةً عنصريَّةً يجب اجتثاثها من جذورها. وكل الأحزاب الَّتي تنادي بالقوميَّة العربيَّة أو تؤمن بها يتمُّ التَّعامل معها على أنَّها أحزابٌ فاشيةٌ، ويتمُّ الضَّغط على الدُّول العربيَّة بمختلف

وسائل الضَّغط لا لتحجيم هذه الأحزاب وفاعليتها بل للقضاء عليها وملاحقة أعضائها والمؤمنين بها.

أما النَّاحية الاقتصاديَّة فهي الأكثر ضرورةً وإلحاحاً من كلِّ الميادين الأُخْرَى وحَتَّى بغضِّ النَّظر عنها أيضاً، أيِّ بغضِّ النَّظر عن الضَّرورة القوميَّة والسِّياسية والاجتماعيَّة... ذلك مشروع السُّوق الاقتصاديَّة العربيَّة المشتركة، والتِّجارة العربيَّة الحرَّة، ومشروع الوحدة الاقتصاديَّة العربيَّة... كلُّها مشاريع في طريقها إلى التَّنفيذ رويداً رويداً بوصف ذلك ضرورات اقتصاديَّة للدُّول العربيَّة والاقتصادات العربيَّة بغضِّ النَّظر تماماً عن البعد القوميِّ، وإنَّما فَقَطْ من وجهة المصالح الاقتصاديَّة لهذه المنطقة، ودول هذه المنطقة، وأصحاب رؤوس الأموال في هذه المنطقة، والنَّاس الَّتي تعيش في هذه المنطقة.

صحيحٌ أنَّ هذه المشاريع تسير بخطًى سلحفاتيَّة أو أبطأ منها بكثيرٍ، إلاَّ أنَّ هذه المشاريع بتقديرات الخبراء والاختصاصيين، حَتَّى غير العرب من أصحاب النَّظرة الموضوعيَّة، هي المنقذ الوحيد لدول المنطقة من التِّيه والضَّياع حَتَّى الانسحاق في دوامة العولمة وسيطرة الاقتصادات العالميَّة العملاقة والتَّكتُّلات الاقتصاديَّة العالميَّة الجبارة الَّتي بدأت بالتَّشكُّل منذ أوائل العقد الأخير من القرن العشرين وصارت كلُّ ملامحها محدَّدة وواضحةً الآن، اللهم إلا المنطقة العربيَّة فما زالت خارج الفعل وخارج التَّفكير وخارج التَّخطيط حَتَّى الآن.

فإذا أردنا لهذا المشاريع التَّكامليَّة أن تسير إلى الأمام وتتحقَّق فيجب أن نتخِّذَ من الخطى والإجراءات ما يساهم في تقليل المعيقات والحواجز والعراقيل أمام تفعيل هذه الاتِّفاقيات أو المشاريع الَّتي ما زالت حبراً على ورق، وتحويل الليرة إلى دينارٍ يعني التَّقدُّم خطوةً إلى الأمام على طريق الوحدة الاقتصاديَّة

العربيَّة لأنَّ من أبرز مساعدات الوحدة الاقتصادية العربيَّة أن يكون لهذه الوحدة عملةً موحَّدةً، وكلُّ المؤشِّرات تتَّجه إلى جعل الدِّينار هو العملة العربيَّة الموحَّدة بوصفه رمزاً للحضارة العربيَّة وعملتها عندما كانت تحت رايةٍ واحدةٍ، هذه العملة الَّتي ظلَّت عملة العالم العربيِّ طيلة أكثر من ألف عامٍ. ناهيك فوق ذلك عن أنَّ الدِّينار هو العملة الأكثر انتشاراً بَيْنَ الدُّول العربيَّة إذ إنَّ نحو نصف الدُّول العربيَّة أو أقل قليلاً تتعامل بالدِّينار.

على هذا الأساس فإنَّ الدَّعوة إلى تحويل الليرة السُّورية إلى دينارٍ ليس دعوةً لسوريا وحدها فَقَطْ وإنَّما هو دعوة إلى الدُّول العربيَّة الأخرى الَّتي لا تعتمد الدِّينار عملةً لها مثل السُّعودية واليمن وعمان ولبنان ومصر والسُّودان[١٠٠]... لما لذلك من أهميَّة في اختصار الخطى أمام تحقيق التَّكامل الاقتصاديِّ العربيِّ ومن ثُمَّ الوحدة الاقتصاديَّة العربيَّة الَّتي تأخَّرت كثيراً، وكثيراً جدًّا.

أليس عاراً كبيراً، وكبيراً جدًّا أن نسبق أوربا في توقيع اتفاقيَّة السُّوق العربيَّة المشتركة والوحدة والاقتصاديَّة، أو على الأقلِّ بالتَّوازي معها في ذلك، وتتحقَّق السُّوق الأوربيَّة المشتركة منذ أكثر من ربع قرن، وتتحقَّق الوحدة الاقتصاديَّة الأوربيَّة منذ نحو خمسة عشر عاماً على الرَّغْمِ من أنَّ كلَّ دولةٍّ أوربيَّةٍ قوميَّةٌ بذاتها

---

[١٠٠] . مما لا بُدَّ من الإشارة إليه هنا هي أنَّهُ حَدَثَ حدث في السودان جدالٌ واسعٌ وخلافٌ كاد يؤدِّي إلى الطَّلاق من جديدٍ بَيْنَ الحكومة والمعارضة الجنوبيَّة، إذ أصرَّت المتمرِّدون في الجنوب على رفض تسميَّة الحكومة السُّودانيَّة القائمة أو المقترحة بعملة الدولة وهي الدِّينار، وكانت حُجَّة المتمرِّدين أنَّ الدِّينار يذكِّر بالحضارة العربيَّة والإسلاميَّة ولذلك لا يجوز القبول به. وتمَّ اقتراح الجنيه الذي يرتبط بالجنيه الإسترليني، الذي يرتبط بإنجلترة، بل تمَّ فرضه لأنَّ علاقة السُّودان بإنجلترة أكبر وأشد من علاقتها بالحضارة العربيَّة والإسلاميَّة!! تم الاتفاق الذي أقر ذلك ونوقش فيه أمر الدينار في أوائل آذار ٢٠٠٥م، وقد تناقلت هذا الخبر بضع وكالات أنباء في تلك الفترة...

ولغةٌ بذاتها، بينما يزداد العرب تشظيًّا وبعداً عن بعضهم بعضاً إلى درجة تدعو إلى أكثر من الأسف بكثيرٍ وكثيرٍ؟ سؤالٌ ما أكثر ما تردَّد منذ أكثر من ربع قرن وحَتَّى الآن!!

قد لا تروق الفكرة لبعضٍ وأظنه قليلاً. وقد تروق بعضاً آخر وأظنُّ أنَّهُ كثيرٌ جدًّا. ولكن المسألة ليست مسألة إعجابٍ أو عدم إعجابٍ، لأنَّنا لا نسأل رأياً في مقطوعة موسيقيَّة ولا في لوحة فنيَّة. المسألة مسألة ضروراتٍ وأولوياتٍ ومواجهة صعوباتٍ وتحدِّيات تتربَّص بالأمَّة كلاًّ وأبعاضاً؛ الأمَّة بوصفها كياناً، بوصفها مشروعاً، بوصفها فكرةً. ولا تكتفي بذلك بل تطال أقطار هذه الأمَّة حَتَّى ولو تخلَّت جميع هذه الأقطار عن فكرة الأمَّة والانتماء الواحد. فإذا كانت الأمَّة ستتعرض لهذه التَّحديات والأخطار سيَّان أكانت مجتمعةً أم متفرِّقةً فلماذا لا تتكاتف وتتآزر وتواجهها معاً بدل أن تكون المواجهات فرادى وبأسلحة هشَّةٍ وبنًى رخوةٍ ضعيفةٍ لا تصمد أمام أيِّ مصادمةٍ أَو مواجهةٍ؟

وكما أنَّ هناك من ستروقه هذه الفكرة أو لا تروقه فهناك كذلك من سيقدح في إمكانيَّة تحقيق ذلك، ويخلق من الصُّعوبات ما يَخْطِر في البال وما لا يخطر. وفي المقابل سيكون هناك من يستسهل الأمر حَتَّى يظنَّهُ رشفة حساء غير ساخن ولا بارد.

الحقيقة أنَّهُ بِقَدْرِ ما هناك من حوافز ومشجعات وضرورات للإقدام على هذه الخطوة فإنَّهُ من الممكن أن تكون هناك عقبات أمامها وعراقيل وصعوبات. وعلى أيِّ حال فإنَّ تحويل اللِّيرة إلى دينارٍ ليس

رشفة حساء ولا (لقمة على الماشي)، إنَّهُ مسألةٌ تحتاج إلى الكثير من الإجراءات والتَّعديلات وإعادة الحسابات ودفع تكاليفٍ لم تكن في الحسبان... ولكن على الرَّغْمِ من ذلك كلِّه أيضاً فإنَّنا إذا أردنا فإنَّ الإرادة تسهِّل الكثير من المشكلات، وتُحَطِّمُ الكثير من العقبات. وستكون هناك الكثير من الاقتراحات الَّتي تيسر العمليَّة أكثر.

في تصوُّري أنَّهُ من الممكن أن تبقى الأمور على ما هي عليه من كون الليرة عملةً رسميَّةً، ولكن عِوَضاً عن أن تكون الليرة هي وحدة النَّقد الأساسيَّة ستكون جزءاً من العملة الأساسيَّة الأكبر الَّتي هي الدِّينار، فيكون الدِّينار معادلاً مئة ليرةٍ بالاسم ريثما يتمُّ الإصدار الجديد للعملة الَّتي ستظلُّ فيها الأمور على ما هي عليه من كون الليرة جزءاً من مئة من الدِّينار، ويكتب على الدِّينار: دينار واحد، وتحته أو على الطَّرف الآخر مئة ليرة.

مثل هذا الإجراء ليس اختراعاً عجيباً ولا غريباً وإنَّما هو سلوكٌ مألوف في تاريخ النَّقد العالمي. أبدأ من المثال الأكثر حداثةً إذ قرَّرت الحكومة التُّركية، حسبما أعلنت العديد من وكالات الأنباء، أن تطرح ليرة جديدة في أسواق التَّعامل النَّقدي بدءاً من مطلع العام الجديد؛ عام ٢٠٠٥م. وهذه الليرة الجديدة هي ذاتها الليرة القديمة ولكن بعد حذف ستة أصفار من قيمتها الشِّرائية القديمة، أي بأن تكون قيمة الليرة الجديدة أكبر بمليون مرَّة من قيمة الليرة القديمة. والغاية من ذلك بالتَّأكيد، وقد أشارت التَّقارير إلى ذلك، هي مكافحة الانعكاسات والآثار السَّلبيَّة الكبيرة والكثيرة للتَّضخم المزمن الذي أتى خلال السَّنوات

الماضية على الليرة التُّركية التي ستصبح بدءاً من مطلع عام ٢٠٠٥م الليرة القديمة[١٠١].

هذا الإجراء التُّركي ليس بدعةً أيضاً ، وإنَّما له سابقات من مثله، إذ لجأت إليه الحكومة الفرنسيَّة أكثر من مرَّةٍ فيما سبق لمواجهة التَّضخم والحد منه، ولكن بالتَّأكيد كان عدد الأصفار مختلفاً في كلِّ مرَّةٍ. وإلى جانب تركيا وفرنسا قامت بهذا الإجراء ذاته أكثر من خمسين دولة؛ نجح بعضها في امتصاص العجز ومكافحة التَّضخم وما لهما من آثار سلبيَّةٍ، وأخفق بعضٌ آخر. والنَّجاح والإخفاق كلاهما منوطٌ بخطواتٍ وإجراءاتٍ اقتصاديَّة أُخْرَى ينبغي اتِّخاذها من أجل ضمان نجاح الإجراء المتَّخذ.

وإذا نظرنا إلى تاريخ العملة السُّورية ذاتها وجدنا أنفسنا أمام سيرورة موازية وربَّما تكون موازية تمام الموازاة لما نسعى إليه الآن. ففي ظلِّ الدَّولة العثمانيَّة كانت الليرة هي عملة الدَّولة العثمانيَّة كلها مع بعض الاستثناءات في أواخر عمر الدَّولة. أي إنَّ الليرة تسمية عثمانيَّة وهي تسمية العملة البديلة للدِّينار العربيِّ، وما زالت تركيا تعتمد هذه الليرة ولكن بتطورات قيمها النَّقدية. ومع الاحتلال الفرنسيِّ طرح الفرنك السُّوري عملةً نقديَّةً لسوريا، والفرنك السُّوري كان يساوي في القيمة الفرنك الفرنسي، ويساوي في الوقت ذاته خمسة غروش واسمها اللاحق قروش، فكان الغرش (القرش) هو الوحدة الأصغر من العملة النَّقديَّة، فيما الفرنك هو القيمة الأكبر. ولكن بعد سنوات، وفي ظلِّ الاحتلال الفرنسيِّ أيضاً تَمَّت العودة إلى الليرة من جديد، ولكن مع المحافظة على الفرنك والقرش، وكانت

---

[١٠١] . خبر تناقلته وكالات الأنباء يوم السبت ١٢/٢٥/ ٢٠٠٤م. انظر بعض التفاصيل عنه في جريدة **البعث** . دمشق . عدد يوم الأحد ٢٠٠٤/١٢/٢٦م.

الليرة التي أُصدرت مُسَاويةً لعشرين فرنكاً، وقد طبع على الليرة الورقيَّة التي صَدَرَت في الثَّلاثينات أنَّها (شيكٌ) يصرف بباريس بعشرين فرنكاً، أي ما زال الفرنك السُّوري مساوياً للفرنك الفرنسي.

وإذا مشينا إلى الأمام رويداً رويداً وجدنا أنَّ الفرنك غاب عن ساحات تعاملنا النَّقديَّة، ثُمَّ غاب القرش أخيراً، وأظنُّ أنَّ الأجيال الجديدة من شبابنا الصِّغار وربَّما اليافعين منهم لا يذكرون أو لا يعرفون أن الليرة تساوي مئة قرش.

وعلى هذا الأساس فإنَّ تحويل الليرة إلى دينار، من خلال جعلها، كما أشرنا، جزءاً من مئة من الدِّينار ليس إجراءً اختراعيًّا، لا ابتداعيًّا، وليس خروجاً عن قوانين التَّطور والتَّقدم، وإنَّما هو إجراءٌ عاديٌّ قامت به أكثر من دولةٍ ومنها سوريا ذاتها عبر تاريخها النَّقدي، ولكن الفرق الآن أنَّ العودة إلى الديِّنار العربي أو الدينار السوري فيه الكثير جدًّا من المعاني القويَّة ودواعي الفخر والتَّفاؤل بالمستقبل الواعد.

أظنُّ أنَّ مثل هذا الإجراء ليس معضلةً، ولن يكون معضلةً، بل إنَّهُ تيسيرٌ لعمليَّة التَّحويل من دون كثيرِ جهدٍ أو حَتَّى تكليفٍ اللهم إلا تكاليف الإصدارات الجديدة الَّتي لن نكون مستعجلين عليها استعجالاً ملحاً، وإنَّما من الممكن أن يكون ذلك تدريجيًّا من الإصدارات النَّقديَّة الجديدة الَّتي هي عمليَّة مستمرَّةٌ ودائمةٌ تقريباً على الأقلِّ لتبديل التَّالف منها.

بمثل هذا الإجراء تصبح العملة السُّورية موازيةً في القيمة تقريباً للعملات العربية الأُخْرَى الَّتي تتعامل بالدِّينار، ويصبح أيُّ تحويلٍ اقتصاديٍّ باتجاه الوحدة الاقتصاديَّة العربيَّة أو التَّكامل الاقتصاديِّ العربيِّ أكثر سهولةً ويسراً. وإذا قامت بهذا الإجراء الدُّول العربية الأُخْرَى الَّتي لا تتعامل بالدِّينار وبالطَّريقة ذاتها من

الموازاة تصبح الدَّنانير العربيَّة كلَّها متكافئةً أو متوازيةً في القيمة السُّوقية وتصير أمور الاندماجات الاقتصاديَّة أكثر سهولةً ويسراً.

بالتَّأكيد لا يمكن أن تكون هذه العملية التَّحويليَّة شربة ماء نشربها (على الماشي) ونتابع السَّير. ولكن النَّتائج الإيجابيَّة لها تجعل التَّفكير فيها أمراً يستحقُّ العناء، والإقدام عليها أمراً يستحقُّ المغامرة والتَّضحية. فهل يمكن أن نتعامل بالدِّينار قريباً؟

إنَّهُ طموحٌ نصبو إليه. على أمل أن يكون خطوةً على طريق السُّوق العربيَّة المشتركة والوحدة الاقتصاديَّة العربيَّة الَّتي باتت الآن من أكثر الضَّرورات إلحاحاً في العالم العربيِّ.

الفصل الحادي عشر

حوار في الأزمة المالية العالمية

في غمرة من زحمة المشاغل أجـرت معـي إحـدى الصحافيات هذا الحوار لنشره في مجلة منوعـات نسـيت اسمهـا، ولم تـراجعني الصـحافية فيمـا بعد، ولم أعلم إن كان قد نشر أم لا.

١ . ما أسباب الانهيار الاقتصادي الذي حدث في الآونة الأخيرة؟

جواب: بداية يجب أن ندرك ما حدث، وحتى ندرك ما حدث يجب أن نقف عند المفاهيم المتعلقة بالأزمة.

إن ما حدث هو أزمة مالية بالدرجة الأولى وليس أزمة اقتصادية، ولا انهيار اقتصادي، وإن كان سيؤدي بالضرورة إلى أزمة اقتصادية. لقد شبه الاقتصاديون ما حدث اليوم بما حدث في مطالع القرن العشرين ولكن الفرق بينهما كبير، فالذي حدث في عشرينيات القرن العشرين هو أزمة ركود عالمية كبرى، أزمة كساد تسمى عادة بنفق الكساد الكبير الذي يمر به الاقتصاد العالمي بين الفينة والأخرى بدرجات متفاوتة في الشِّدة.

كلما تفاقمت المشكلات العالمية؛ السياسية والأمنية والعلاقات الدولية.. انعكس ذلك على السيرورة الاقتصادية، وقد شهدت السنوات العشرون الأخيرة أزمات عالمية على مختلف المستويات بدأت تتصاعد مع انهيار الاتحاد السوفيتي وتداعي المنظومة الاشتراكية وحرب الخليج الثانية.. وتتالت الأزمات حتى أحداث الحادي عشر من أيلول ثم احتلال أفغانستان واحتلال العراق وما كان يرافق ذلك من أزمات ومشكلات طرفية وأخيراً التصاعد الجنوني لأسعار النفط.

كل هذه العوامل كانت تتراكم على بعضها رويداً رويداً حتى بداية تصاعد أسعار النفط في الفترة الأخيرة تصاعداً سريعاً كبيراً وفي فترة قصيرة الأمر الذي أدى إلى سحب معظم الأموال من التداول وانتقال الملكية على نحو متسارع مما أدى إلى انفجار أزمة السيولة في الأسواق المالية.

إذن الذي حدث فيما سمي الانهيار الاقتصادي هو انهيار الأسواق المالية لعدم وجود السيولة الكافية للإقراض والاستثمار، والنتيجة المباشرة لهذه الأزمة أو هذا الانهيار هو تباطؤ النشاط الاقتصادي بالتجاري والصناعي العالمي عامة وفي الدول التي حدث فيها هذه الانهيارات في أسواق الأسهم على نحو خاص.

٢ . من هو المتسبب الرئيسي في هذا الانهيار؟

جواب: ثمة الكثير من الأحاديث والتحليلات التي تعزو هذا الانهيار في أسواق الأسهم المالية العالمية إلى الولايات المتحدة الأمريكية بزعم أنها تريد أن تسحب الأموال أو فوائض الفوائد ولتحاصر دولاً معينة أو غير ذلك من الأسباب.

قد يكون شيء من ذلك فعلاً، ولكن المسألة مختلفة من ناحية المقدمات والنتائج على الرغم من أن الولايات المتحدة بحاجة ماسة إلى مثل هذه اللعبة لأسباب سياسية أو اقتصادية ولوجستية، ولكن الولايات المتحدة لم تقم بذلك بفعل مباشر أو قصدية مباشرة، وإنما السياسات الأمريكية على الصعيد العالمي عامة وفي المشرق خاصة هي التي أدت مباشرة إلى ما أدى إلى هذه الأزمة، فاحتلال أفغانستان واحتلال العراق والسياسة الأمريكية اتجاه المنطقة العربية ساهمت في تزايد أسعار النفط وغلاء الأسعار عامة، أزمة الغلاء العالمية، في

العالم هي التي أدت إلى اختفاء السيولة الذي ظهر على نحو مغاير في الأزمة الأخيرة.

للولايات المتحدة اليد الطولى في ظهور الأزمة ولكن النشاط الاقتصادي العالمي بمجمله مساهم في الأزمة.

٣ . ما القطاعات الأكثر تضرراً من هذا الانهيار؟

جواب: طبيعة الانهيار وميدانه هي التي تحدد القطاعات والميداني المتضررة. الانهيار انهيار أسواق المال والأسهم المالية وليس أزمة كساد مثل الأزمة التي حدثت في عشرينيات القرن العشرين، ولأن الانهيار طال أسواق الأموال فإن القطاعات والميادين الأكثر تضرراً هي القطاعات التي تعتمد على هذه الأسواق العالمية اعتماداً مباشراً مثل سوق العقارات وحركة الاستثمارات، والقطاعات الإنتاجية المعتمدة أو المرتبطة بهذه الأسواق المالية، أي الشركات المملوكة مساهمة لهذه الأسواق المالية، أسواق الأسهم، أو المصارف ذات الطبيعة الاستثمارية المملوكة مساهمة أيضاً.

هذه النتائج مباشرة، ولكن هناك نتائج غير مباشرة، إذ إن انهيار الأسواق المالية بما أدت إليه من نتائج مباشرة يؤدي إلى تأثيرات جانبية كثيرة وخطيرة مثل حركة التجارة العالمية عامة، والتجارة البينية، بسبب نقص الاعتمادات وعدم كفايتها، وكذلك ثمة آثار وانعكاسات أخرى على سوق العملة بسبب انخفاض حركة الطلب على السلع.

ولكن الدول أدركت خطورة هذه الأزمة وما يمكن أن تؤدي إليه ولذلك سارعت الدول المتضررة إلى تدارك هذه الأزمة بضخ الأموال الهائلة في المصارف

والأسواق لامتصاص هذه الأزمة وقد نجحت هذه الخطوة إلى حد كبير في امتصاص الأزمة على الأقل في الوقت الراهن، ولكن إذا لم ينهض الاقتصاد لرد دين الدولة خلال فترة قصيرة نسبياً فإن الأزمة ستكون أكبر وستؤد به إلى مشكلات وآثار خطيرة جداً لأن الحكومات لن تستطيع ضخ ما يكفي من المال لامتصاص الأزمة. فتكون الأزمة بذلك أزمة مضاعفة؛ عجز المصارف وعجز الدولة . ولهذا السبب نجد تداعي الدول للتعاون على إيجاد الحلول الإستراتيجية مثل هذه الأزمات.

٤ .كيف أثر هذا الانهيار بشكل كبير في سوق الأسهم العربية؟

جواب: الحقيقة أن التأثير الأكبر هو التأثير الناجم عن الشراكة وليس التأثير الناجم عن نتائج الأزمة، ولذلك لم تتأثر كل الدول العربية بهذه الأزمة، ولم تتأثر الأسواق المالية العربية كلها، المتأثر الأكبر بهذه الأزمة هي أسواق الأسهم العربية المرتبطة بأسواق الأسهم الأمريكية التي حدثت فيها الأزمة والانهيار؟

المشكلة الأساسية اليوم هي أن معظم أسواق الأسهم المالية في العالم متشابكة متداخلة مع بعضها بعضاً، وهذا التشابك والتداخل إما أنه ناجم عن تشابك المصالح والاستثمارات أو أنه ناجم عن الشراكة المباشرة من خلال امتداد فروع الأسواق المالية وتوزعها على كثير من دول العالم. ولذلك فإن أي أزمة تصيب سوق مالية محددة فإن كل فروعها في العالم ستتعرض للأزمة ذاتها تقريباً.

ولذلك فإن الأسواق المالية العربية التي تضررت هي الأسواق الخليجية على نحو خاص، بل بعضها وليست كلها، ولكن الأزمة التي أصابت بعض هذه

الأسواق في الدول الخليجية انعكست على الأسواق المالية الأخرى في هذه الدول، مثلما حدث في الولايات المتحدة إذ إن بعض الأسواق هي التي حدثت فيها الأزمة ومع ذلك انعكس ذلك على مختلف الأسواق المالية في الولايات المتحدة.

أما الدول العربية الأخرى فلم تتأثر تأثراً كبيراً بهذه الأزمة إما لأنها أسواق أسهمها المالية ليست مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالأسواق الأمريكية.

أو لأنها لا يوجد فيها أسواق أسهم مالية كما هو الحال في سوريا على سبيل المثال.

٥ . ما التأثيرات المستقبلية لهذا الانهيار في سوق العقارات والأسهم في الدول العربية ومنها سوريا.

جواب: حتى نجيب على هذا السؤال يجب أن نتذكر أننا أمام مشكلة اقتصادية في القرن الحادي والعشرين. أي بعد نحو مئة سنة من آخر أزمة مماثلة بالشدة والأثر. فإذا كانت الأزمة السابقة دامت بضع سنوات بما أمكن مواجهتها به من أدوات منذ مئة سنة فإن هذه الأزمة اليوم ستواجه بأدوات مختلفة وما قامت به الدول المتضررة حتى الآن استوعب الصدمة وامتص أثرها إلى حد كبير، لقد تم استيعاب الانهيار بالفعل على الأقل في المرحلة الحالية، فإذا ما استطاعت المؤسسات المالية تجاوز هذه الأزمة من خلال التدخل الذي قامت به الدول بضخ السيولة المالية في المصارف والأسواق فإن هذا الانهيار لن يكون ذا أثر يذكر على الصعيد العالمي الحالي والمستقبلي، وهذا المرجح اليوم لأن آليات مواجهة مثل هذه الأزمات أنجح وأكثر فاعلية.

هذا يعني أنه لا توجد آثار مستقبلية لهذه الأزمة بالمعنى المتخوف منه في وسائل الإعلام والأحاديث اليومية، بل إن أثر هذه الأزمة على أسواق الأموال والعقارات العربية لن يكون أشد مما تعرض له هذه الأسواق في الأزمات الصغرى.

ولكن الأمر الذي تجدر الإشارة إليه هو أن هذه الأزمة دفعت الفكر الاقتصادي والفلسفة الاقتصادية خطوة إلى الأمام من ناحية إعادة النظر في الفلسفة الاقتصادية الرأسمالية التي تقلبت ما بين تدخل الدولة وعدم تدخلها تقلبات كثيرة، يبدو أن نظرية التدخل التي وضع أسسها جون ماينرد كينبر في ثلاثينيات القرن العشرين ستعود إلى الظهور بقوة اليوم بعد أخذ المستجدات بعين النظر، ولكن يجب أن ندرك أن ندخل الدولة لا يعني الاشتراكية أبداً، الاشتراكية بنية مختلفة تماماً عن كل الحلول المطروقة من تدخل الدولة.

٦ . هل صحيحٌ ما قاله بعض الخبراء الدوليين من أن هذا الانهيار يؤدي إلى توترات دولية تغير موازين القوى في العالم، ومن الممكن أن يؤدي إلى حرب عالمية ثالثة؟

جواب: ينقسم هذا السؤال إلى ثلاثة أقسام هي التوترات الدولية وتغيير موازين القوى والحرب العالمية الثالثة. وسأبدأ من النهاية.

الحقيقة أن مثل هذه الأزمة هي نتيجة الحرب لا مقدمة لها كما كان في الأزمات السابقة المشابهة، إن هذه الأزمة التي حدثت في هذه الأيام هي تداعيات حرب لا تقل في قيمتها التاريخية عن حرب عالمية ثالثة، بل ثمة

الكثيرون من الذين أكدوا أن الحرب على العراق لتحرير الكويت هي حرب عالمية ثالثة، وثمة من يرى أن ما قامت به الولايات المتحدة إثر أحداث الحادي عشر من أيلول وحتى اليوم هو حرب عالمية ثالثة... إن ما حدث هو في حقيقة الأمر حرب عالمية ثالثة من ناحية الأثر التاريخية والأزمات التي رافقته، فالأموال التي أنفقتها الولايات المتحدة على حروبها أموال طائلة هائلة كلها ذهبت هدراً من جهة النتيجة المالية فقد ذهبت آلاف المليارات من الدولارات ثمناً لعتاد وأسلحة لم يعد لها وجود يمكن أن يستثمر سوق التداول، ولكن أن نعلم أن الولايات المتحدة مدينة بأكثر من خمس ترليونات دولار هي بحد ذاتها عجز اقتصادي ونقص في سيولة، المبلغ كبير جداً، بل أسطوري، وهذه المديونية وحدها تشكل أزمة اقتصادية ومالية.

إذن هذا الانهيار نتيجة للحرب لا مقدمة لها، ولكن هذا لا يمنع أن تقوم حرب، أو أن تؤدي هذه الأزمة إلى حرب عالمية على الأقل من الناحية المنطقية، ولكن هذا الأمر مستبعد جداً، لأن ما يحدث في مثل هذه الحال هو تسارع المساعي من كثير من الدول لإعادة التوازن العالمي ولإعادة بناء التوازنات الدولية من جديد قدر ما تسمح به الظروف والمعطيات الدولية الراهنة.

سيحدث توتر إذا لم يحدث التعاون، وفي الحالين فإن المحتمل القريب هو أن هذه الأزمة المالية التي عصفت بالعالم ستفتح مزيداً من الآفاق لأمرين أولهما إعادة بناء الفلسفة الاقتصادية الرأسمالية وثانيهما لدخول بعض الدول إلى دائرة الفعل الاقتصادي العالمي والتأثير في موازين القوى المالية العالمية، مثل الصين وروسيا على نحو خاص وربما بعض الدول الآسيوية الشرقية، لن يظل البنك

الدولي وحدة فعل أمريكية فقط، سيكون هناك تدخل من بعض الدول الأخرى، لأن البنك الدولي هو الجزء الأساسي من هذه الأزمة.

على أي حال يبدو أن مساعي التعاون لاستيعاب الأزمة واحتوائها هي القائمة وهي التي سيكون لها الأثر الواضح، أي لن يكون هناك تواترات دولية، ولكن لابد أن يكون هناك شيء من إعادة بناء العلاقات المالية الدولية وتغير في بعض الأدوار والأولويات.

٧ . ما الخطط التي ستعدها البلدان العربية لمواجهة تأثيرات هذه الأزمة العالمية التي حسبما قيل إنها ستستمر زمناً طويلاً؟

جواب: الأزمة لن تستمر طويلاً ولا يوجد خطط عربية لمواجهة تأثيراتها، ولكن هذا لا يعني أن الأزمة انتهت، ولا أن الدول العربية لم تخطط لتجاوز الأزمة وتأثيراتها.

مشكلة الدول العربية أنها لا تمتلك أبداً أي استراتيجيات مشتركة للتعامل مع أي أزمة أو مشكلة اقتصادية أو غير اقتصادية، ولذلك سيظل العالم العربي يتخبط في أزماته وأزمات غيره ومشكلاته ومشكلات غيره، لأن الخطط المحلية والإقليمية عاجزة عن مواجهة الأزمات العالمية والكبيرة هذا إذا كانت هناك مخططات أصلاً، لأن الحقيقة تقول أنه لا توجد أي مخططات استراتيجية وإنما هناك ردود أفعلا لحظية لمواجهة المشكلات وليس للتخطيط المستقبلي. ومع ذلك لابد من الإشارة إلى أن الدول العربية التي وقعت فيها الانهيارات المالية كانت الأسبق عالمياً إلى التدخل وضخ الأموال في الشرايين الاقتصادية وأسواق

الأسهم المالية لامتصاص الأزمة، وقد أفلحت إلى حد كبير في امتصاص مؤقتة تساعد على تجاوز الأزمة الراهنة وتحتاج إلى جهود وإجراءات أخرى كثيرة داعمة لإعادة الأسواق المالية إلى التوازن، وهذا الأمر ليس مقصداً بمعنى عن المعاني، ولكنه مع ذلك لا يجعل الأسواق المالية العربية والاقتصاد العربي بمنأى عن التأثيرات العالمية، يجب أن يكون هناك عمل عربي مشترك لبناء اقتصادي قوي مستقل ومتكامل يستطيع مواجهة الأزمات والتحديات العالمية.

الفصل الثاني عشر

خطـــوات ومقترحات لهيكـــلية اقتصـــادية عربـــــية فاعـــــلة

وإذا ما أخذنا متطلبات العصر الراهن وفق مقتضيات منظمة التجارة العالمية وقوانينها، وتطور بنى التجارة العالمية وآلياتها وجدنا أنَّ المسألة أكبر بكثيرٍ وأخطر مما نتخيله ونقوم عليه في عالمنا العربي، إنَّها تتعدَّى هذه المحدوديَّات والمحليَّات إلى الأفق العالميِّ والسُّوق العالميَّة بغضِّ النَّظر عن مدى التَّواصل مع العالم.

منذ مئات غير قليلة من السنين لم تعد الممارسة الاقتصادية سلوكاً تلقائي، وفعلاً مباشر، ورد فعل مباشر، وتلبية تلقائية للمتطلبات...

لقد تحولت من تلك التلقائية إلى قوانين ونظم وضوابط تنظمها علوم علوم اقتصاديَّة، وعلوم إداريَّة... هي التي تحكم الحراك الاقتصاديَّ، ولم تعد المسألة مسألة تلبية حاجاتٍ عرضيَّةٍ، ولا على قَدْرِ ما يمتلك الاقتصادي من رأس المال (على قَدْرِ لِحَافِكَ مُدَّ رجليك)، ولا تجارة (شنطة)، ولا اغتنام فرصٍ عابرةٍ. العلوم الاقتصاديَّة المعاصرة علومٌ معقَّدةٌ ومتطوِّرةٌ جدًّا، وتحتاج إلى كفاءاتٍ علميَّةٍ وإداريَّةٍ وتسويقيَّةٍ وإعلانيَّةٍ كبيرةٍ وقديرةٍ. ولم يعد من الجائز التَّفكير بالعقليَّة الاقتصاديَّة التَّقليديَّة التي تحكمها الأهواء والرَّغبات المحدودة الآفاق والقدرات الإداريَّة التَّقليديَّة المحدودة الآفاق أيضاً بسوقٍ محليَّة ضيِّقةٍ.

وإذا ما أخذنا متطلبات العصر الراهن وفق مقتضيات منظمة التجارة العالمية وقوانينها، وتطور بنى التجارة العالمية وآلياتها وجدنا أنَّ المسألة أكبر بكثيرٍ وأخطر مما نتخيله ونقوم عليه في عالمنا العربي، إنَّها تتعدَّى هذه المحدوديَّات والمحليَّات إلى الأفق العالميِّ والسُّوق العالميَّة بغضِّ النَّظر عن مدى التَّواصل مع العالم، لأنَّ المنافسة الاقتصاديَّة ليست محكومةً فَقَطْ بحدود اتِّفاقيَّة تحرير التِّجارة العربيَّة البينيَّة، إنَّها مرتبطةٌ بالعالم كلِّه شئنا أم أَبَيْنَا، لا بالسُّوق العربيَّة وحدها حَتَّى وإن كانت مغلقةً لأنَّها ستكون مغلقةً بجملةٍ من القوانين التي لن تكون غير قابلةٍ

للاختراق، ناهيك فوق ذلك عن التَّكتُّلات الاقتصاديَّة العالميَّة، والتحالفات الاقتصادية الكبرى التي نحن ملزمون بالتَّعامل معها بصورةٍ أَو بأخرى.

من كل ذلك نجد أنَّهُ يجب على العقليَّة الاقتصاديَّة العربيَّة أن تنفتح على آفاق العالميَّة بمتطلَّبات العالميَّة حَتَّى ولو أرادت أن تتحرَّك في إطار السُّوق المحليَّة العربيَّة فَقَطْ. وهذا ما يرتِّبُ عليها الكثير جدًّا من التَّغيُّرات الهيكلية والتَّنظيميَّة والإداريَّة والتَّسويقيَّة وحَتَّى في أنماط السِّلع وأنواعها وخصائصها.

والمؤكد أننا إذا لم نحقِّق الشُّروط العالميَّة فلن تكون آفاق الحركة أمامنا مفتوحةً أبداً لا محليًّا ولا عربيا ولا عربيًّا وعالميًّا. والعكس هو الصحيح. فكيف يمكن أن تنفتح العقليَّة الاقتصاديَّة العربيَّة على آفاق العالميَّة؟

لا يدعي صاحب المقال امتلاك الحل أَو مفاتيح الحلول، ولكن المسألة على أيِّ ليست لغزاً ولا معضلةً ولا أحجيةً. إنَّها في أيسر الاحتمالات وأقلِّها جهداً أن نقلِّدَ التِّجارب العالميَّة النَّاجحة أو أن نستفيد من هذه التِّجارب النَّاجحة اليوم على الصَّعيد العالمي. إنَّها أفكارٌ وتجاربُ غير خاضعةٍ لقوانين حماية حقوق الملكيَّة. فإذا كنَّا نستورد كلَّ الأفكار الغامضة والمشوَّشة وحَتَّى السَّيِّئة والمخفقة والمشَّوهة أو غير الموثوقة وطبَّقناها في العالم العربي أفلا يستحسن بنا أن نستورد الأفكار النَّاجحة ونحاول تطبيقها؟؟!

سنجدُ بالتأكيد من يعترض هنا بخصوصيَّة المجتمع العربيِّ والواقع العربيِّ، ولكن لا يجوز أبداً أن نجعل من الخصوصيَّة شمَّاعة نعلِّق عليها كلَّ عجزنا وتقصيرنا وتكاسلنا. فإذا كان للعالم العربيِّ خصوصيَّته فليس هذا بالأمر الخارق للعادة والمألوف فلكلِّ مجتمعٍ أو أمَّةٍ خصوصيَّتها وتحدِّياتها. وإذا كان العالم العربيُّ أمام تحديَّات نوعيَّةٍ مصيريَّةٍ فلا يجوز أن نستكين لهذه التَّحديَّات والضُّغوطات والحصار لنجعلها الحبل الذي نشنق أنفسنا به بدل أن نمتلك زمام القدرة والمبادرة لمواجهة هذه الضُّغوطات والتَّحدِّيَّات، بل يجب أن تكون حافزاً قويًّا لمزيد التَّكامل والتَّفاعل والسَّعي الحثيث لامتلاك زمام مبادرتنا بأنفسنا وتحقيق مصالحنا. وإذا كان ثَمَّةَ مكاسب كبرى أَو خرافيَّة من السَّير وراء الغرب في الانقلاب على التَّكامل العربيِّ الاقتصاديِّ وغيره فإنَّ هذه المكاسب بكلِّ تأكيد مكاسب آنيَّة، مرحليَّة؛ الذي حقَّقه لك بجهدك القليل يستطيع أن يأخذها منك بجهده القليل ولو بذلت جهدك الكبير، ونحن أمام الكثير من التَّجارب التي تؤكِّد هذه الحقيقة...

الذي يعينا هنا، ورُبَّما أكثر من غيره، الانعتاق من أسر المحدوديَّة القطريَّة وخصوصياتها، ومن النَّزعات المحليَّة الصغرى إلى النَّظرة التَّكامليَّة على الصعيد العربي كلِّه من خلال مجموعة من الخطوات والمقترحات، ولكن إذا كان الحلُّ سهلاً في التَّصوُّر النَّظري فإنَّهُ مهما كان الحلُّ سهلاً فإنَّهُ أمام صعوبات وعقبات وتحديَّات لا يجوز استسهالها أَو التَّهاون في شأنها، كما لا يجوز الاستسلام لها. أما الخطوات فهي:

أوَّلاً: سن التشريعات المشتركة

قبل كلِّ شيءٍ وقبل أيِّ شيءٍ يجب الإسراع في سنِّ القوانين والتَّشريعات الاقتصاديَّة العربيَّة المشتركة القويَّة والملزمة التي تضمن الحقوق وتحميها وتحمي التَّنافس وتُحارب الفساد وتحاصره بحيث على الأقل لا يكون له أيُّ دورٍ تخريبيٍّ أو أيُّ تأثيرٍ سلبيٍّ في السَّيرورة الاقتصاديَّة العربيَّة المشتركة، ورُبَّما يكون هذا الأمر من أكثر المطالب أهميَّةً وضرورةً بل هو مطلب أساسيٌّ ينبغي الإسراع بأقصى ما يمكن لتحقيقه قبل فوات الأوان.

إنَّ الإسراع بسنِّ هذه القوانين والتشريعات أمرٌ لا معدى عنه أبداً إذا أرادت أمَّتنا؛ سياسيون واقتصاديون ومواطنون... أن يكون لها مكان بَيْنَ الأمم.

ثانياً: إعادة بناء الخيارات

الخطوة الثَّانية هي إعادة بناء الخيارات في النَّشاط الاقتصاديِّ على أساس من الشَّراكة الاقتصاديَّة العربيَّة لا على أساس من التَّنافس الإقصائيِّ والسِّياديِّ، فلا تتسابق القطاعات الاقتصاديَّة العربيَّة على التَّنافس الهدَّام في قطاعٍ ناجحٍ واحدٍ لتهمل القطاعات الأخرى، ولم يعد هناك من قطاعاتٍ مهملةٍ أو صغيرةٍ مع انفتاح السُّوق الكبيرة؛ سوق الوطن العربيِّ التي تعادل سوق الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة، وتعادل السُّوق الأوربيَّة المشتركة... ولا مانع من التَّنافس بل هو مبدأ جيِّدٌ وضروريٌّ ينعكس بالفائدة على الجميع؛ المنتج والمستهلك، ولكن لا يجوز الانطلاق في التَّنافس من مبدأ الإزاحة الهدَّامة، ولا المركزيَّات

القطريَّـة، ولا الظَّـنَّ أنَّ هـذا القطـاع أو ذاك هـو الوحيـد أو الأكثـر ربحـا وكأَنَّهُ لا خيارات أخرى.

ثالثاً: البحث عن ميادين جديدة

الخطـوة أَو النُّقطـة الثَّالثـة هـي البحـث عـن ميـادين أخـرى للنَّشـاط الاقتصـاديِّ، وفـتح آفـاقٍ جديـدةٍ مازلـت بكـراً في العـالم العـربيِّ، والحقيقـة أنَّ الميادين الاقتصاديَّة العذراء في العالم العربيِّ كثيرةٌ جدًّا وليست قليلةً، يكفينا أن نلقي نظرةً إلى البون الشَّاسع بَيْنَ العالم العربيِّ والعالم الغربيِّ اليوم لنعرف مدى انفتاح الآفاق أمام أصحاب رؤوس الأموال في العالم العربيِّ. وهذه الميادين التي لم يقـترب منهـا؛ قليلاً أو كثيراً، نشـاطُنا الاقتصـاديُّ على عـدَّة مستويات مـن الخطورة والأهميَّة والعائديَّة الاقتصاديَّة، منها ما هو استراتيجيٌّ بعيد المدى ومنها ما هو مرحليٌّ، وكلُّ ذلك على أيِّ حالٍ يحتاج إلى العقليَّات الاقتصاديَّة القديرة والواعية والمخلصة والواعدة، مع الانتباه إلى أنَّ الوطن يستحقُّ أن ينتبه إليه إلى جانب الاهتمام بالرِّبح.

رابعاً: التوجه إلى التكتلات

يـرى **إلفـان تـوفلر** في كتابـه (إنشـاء حضـارةٍ جديـدةٍ) أنَّ المسـتقبل للمشروعات الصَّغيرة. ولكـنَّ هـذا في حقيقـة الأمـر إنَّمـا يكـون في أطـرٍ ضـيِّقةٍ ومحدودةٍ منها المشاريع البيتيَّة الرَّاميَّة إلى محاربة البطالة ومنها ترك جزءٍ من العمليَّة الإنتاجيَّة ليكمَّلَ في المنازل، وخاصَّةً أنَّ الواقع يقرِّر أنَّ نسبة البطالة في طريقها التَّزايد الجنونيِّ في السَّنوات القادمة حَتَّى إنَّ التَّوقُّعات تشير إلى أنَّ نسبة البطالة سترتفع في العالم لتصل إلى ثمانين بالمئة. صحيحٌ أنَّ هذه مشكلةٌ خطيرةٌ، إلاَّ أنَّها

يمكن أن تكون مفتاحاً جديداً لآليَّات الاستثمار القادمة أو بعضها، ولكِنَّها على أيِّ حالٍ لا تجيز لنا على الصَّعيد الاقتصاديِّ نكران أنَّ رؤوس الأموال الصَّغيرة والمشروعات الصَّغيرة عاجزة عن المنافسة لأنَّها لا تمتلك مقوِّمات اختراق الأسواق والصِّناعات الكبيرة ولا إيجاد مكانٍ لها في الأسواق. ولذلك لا بُدَّ لأصحاب رؤوس الأموال والنَّشاط الاقتصاديِّ العربيِّ من العمل على إيجاد صيغ مناسبة للتَّعامل من خلال التَّكتُّلات والاندماجات والتَّكاملات... حَتَّى تتمكَّن من أن تكون ندًّا للتَّكتُّلات الاقتصاديَّة العالميَّة الكبرى. وإذا كان من الجائز الدُّخول في شراكات مع تكتُّلات واستثمارات أجنبيَّة فإنَّ الواجب هو تكوين خصوصيَّةٍ عربيَّةٍ لأسبابٍ كثيرةٍ محورها المصلحة العربيَّة؛ مصلحة رأس المال العربي أولاً والمصلحة القوميَّة ثانياً.

خامساً: العمل التكاملي

حَتَّى تتمكَّن هذه الاندماجات والتَّكتُّلات... من الأداء الأفضل وعدم التَّعرُّض لعقبات وصعوبات دخول أسواق بعض الأقطار العربيَّة يجب أن نخرج من الصِّيغ القطريَّة لأنَّ في هذا ما يضمن على الأقلِّ من النَّاحية النَّظريَّة عدم مواجهة صعوبات في الدُّخول إلى أسواق هذه الأقطار، لما يتضمَّنه ذلك من مصالح أصحاب رؤوس الأموال المشتركة أَو المساهمة في هذه المشاريع الإنتاجيَّة.

سادساً: معايير الجودة

ومما لا يقلُّ خطورة عن كلِّ ما سبق هو ضرورة وضع معايير للجودة وإلزام أصحاب الأنشطة الاقتصاديَّة بمراعاة هذه المعايير والمقاييس والالتزام بها في تصنيف المنتجات وتوصيفاتها للمستهلك،

ووضع ذلك على السلع، ومحاسبة المخالفين. وهذا الأمر في الحقيقة من أخطر الأمور وأكثرها أهميَّةً، ولذلك لا يجوز التَّساهل به على الإطلاق لما فيه من توثيق للمصداقيَّة الاقتصاديَّة العربيَّة التي لم تسجل حضوراً عالميًّا ولا عربيًّا محليًّا حَتَّى الآن.

سابعاً: التفكير المغامر

يرتبط لما سبق كلُّه مسألةٌ مهمَّةٌ ما زال الفكر العربي يتخوَّف منها ويبدي تحفظاته عليها، وهي جبن الرَّأسمال العربي وخوفه من المغامرة، ومحدوديَّة نظرته التي تجعله محكوماً بطلب الربح السَّريع والمضمون، وتبعده عن المشاريع الاستثماريَّة الاستراتيجية أَو البعيدة المدى، وتجعله يفصل فصلاً أعمى بَيْنَ المصلحة الشَّخصيَّة والمصلحة الوطنيَّة أَو القوميَّة. الأمر الذي جعلنا نَسِم رأس المال العربي بالأنانيَّة الهدَّامة، والأنانيُّ كما ذكرنا قبل قليل هو الذي يحرق بيتك ليشعل سيجارته، وحقيقة لا يوجد ما يدحض زعمنا هذا بل قراءتنا هذه لرأس المال العربي.

هذه النَّظرة المحدودة تحدُّ من آفاق القدرات الاقتصاديَّة العربيَّة، وتحدُّ من آفاق التَّصوُّر، وتؤدِّي إلى نتيجةٍ خطيرةٍ جدًّا هي انعدام الآفاق المستقبليَّة للنَّشاط الاقتصاديِّ العربيِّ، وانعدام المخطَّطات الاستراتيجيَّة البعيدة المدى استناداً إلى الرَّغبة الجامحة في الرِّبح المضمون والسَّريع والإصرار على عدم الانخراط في أيِّ نشاطٍ اقتصاديٍّ غير موثوق الرِّبح وحَتَّى سريعه، وهذا في حقيقة الأمر ما جعل الرَّأسمال العربي رأسمالٍ تجاريٍّ ورأسمالٍ ماليٍّ لا رأسمالٍ صناعيٍّ، والخريطة الاقتصاديَّة العربيَّة تشهد بذلك وتؤكِّده خير تأكيد.

يجب الخروج من هذه النَّظرة المحدودة الآفاق والقدرات والأفعال، ويجب أن نفكِّر في وطننا؛ لن نطالب أن نحبَّ وطننا أكثر مما يحبُّه غيرنا، ولن نحارب الأنانيَّة، ولن ندعو للأثرة، ولكن يجب أن نعيد بناء فهمنا للأنانيَّة من المحدوديَّة والسَّذاجة إلى الآفاق الأوسع، الآفاق الاستراتيجيَّة التي تعود على صاحب رأس المال بالربحيَّة الأكبر والأكثر والأوفر، وتعود عليه بفوائد أكثر أهميَّة من الربحيَّة الماليَّة، وهي فوق ذلك تعود على الوطن كلِّه بالخير والفائدة.

متى نفكر بهذه الطَّريقة؟ هذا هو السُّؤال.

- آفاق التغير الاجتماعي والقيمي؛ الثورة التقانية والتغير القيمي . الفكر الفلسفي . دمشق . ٢٠٠٥م.
- الأمم المتحدة بين الاستقلال و الاستقالة و الترميم . مكتبة دار الفتح . دمشق . ١٩٩٣م.
- أَميرة النَّار والبحار (شعر) – دار الأصالة للطباعة . دمشق . ١٩٩٧م.
- أَنا صدى الليل (شعر) . دار الأَصالة للطباعة – دمشق – ١٩٩٥م.
- أنا لست عذري الهوى (شعر) . دار الأصالة للطباعة . دمشق . ١٩٩٩م.
- أنا والزمان خصيمان . دار الفكر الفلسفي . دمشق . ٢٠٠٥م.
- أنا وعيناك صديقان (شعر) دار الأصالة للطباعة . دمشق . ٢٠٠١م.
- أُنشودة الأَحزان (شعر) – دار الأصالة للطباعة – دمشق . ١٩٩٦م.
- انهيار أُسطورة السَّلام . الطبعة الأولى: دار الفتح . دمشق . ط١؛ ١٩٩٦م . الطبعة الثانية: دار الفكر الفلسفي . دمشق . ط٢؛ ٢٠٠٣م.
- انهيار الشعر الحر – دار الثقافة – دمشق (ط١) ١٩٩٤م. ـ دار الفكر الفلسفي . دمشق – (ط٢) ٢٠٠٣م.
- انهيار دعاوى الحداثة ؛ الحداثة ضرورة تاريخيَّة لا خيار سياسي – دار الثقافة – دمشق – ١٩٩٥م.

- انهيار مزاعم العولمة؛ قراءة في تواصل الحضارات وصراعها . اتحاد الكتاب العرب . دمشق . ٢٠٠٠م.
- بديع الكسم . وزارة الثقافة . دمشق – ١٩٩٤م.
- تفجيرات أيلول وصراع الحضارات؛ الولايات المتحدة صنعت الحدث لتصنع المستقبل . دار الفكر الفلسفي . دمشق . ٢٠٠٣م.
- تمهيد في علم الجمال . جامعة تشرين . اللاذقية . ٢٠٠٧م.
- الحداثة بين العقلانية واللاعقلانية . دار الفكر الفلسفي . دمشق . ١٩٩٩م.
- الدخيل على المصلحة (قصص) – ن . م – دمشق – ١٩٩٣م.
- دفاع عن الفلسفة ؛ الفلسفة ثرثرة أَم أُمُّ العلوم ؟ – دار الأصالة للطباعة . دمشق . ١٩٩٤م.
- شظايا على الجداران (خواطر) دار الأصالة للطباعة . دمشق . ٢٠٠٧م.
- عالم مجنون؛ المضحك المبكي في السياسة الأمريكية . دار الفكر الفلسفي . دمشق . ٢٠٠٨م.
- العرب أعداء أنفسهم . دار الفكر الفلسفي . دمشق . ٢٠٠٤م.
- عفيف البهنسي والجمالية العربية . وزارة الثقافة . دمشق . ٢٠٠٨م.
- علم الجمال المعلوماتي: نحو نظريَّة جديدة . دار الأصالة للطباعة . دمشق . ١٩٩٤م.
- عواد من دون عود (قصص) — دار الأصالة للطباعة – دمشق – ٢٠٠٧م.
- غاوي بطالة (قصص قصيرة) – دار الأصالة للطباعة . دمشق . ١٩٩٦م.
- فلسفة الأخلاق عند الجاحظ . اتحاد الكتاب العرب . دمشق . ٢٠٠٥م.

- فلسفة الفن و الجمال عند ابن خلدون – دار طلاس – دمشق – ١٩٩٣م.
- فلسفة الفن والجمال عند التوحيدي . وزارة الثقافة . دمشق . ٢٠٠٦م.
- في انتظار حمقاء (قصص قصيرة) . دار الأَصالة للطباعة . دمشق . ٢٠٠٥م.
- فيلا وعلبة حلاوة (قصص قصيرة جداً) – دار الأصالة للطباعة – دمشق – ٢٠٠٧م.
- قراءات في فكر بديع الكسم . دار الفكر الفلسفي . دمشق . ١٩٩٨م.
- قراءات في فكر عادل العوا . دار الفكر الفلسفي . دمشق . ٢٠٠١م.
- قضايا الفكر العربي المعاصر . جامعة تشرين . اللاذقية . ٢٠٠٧م.
- كيف ستواجه أمريكا العالم ؛ الهيمنة الأمريكية و النظام العالمي الجديد . دار السلام للطباعة . دمشق . ١٩٩٢م .
- لا تعشقيني (شعر) – دار الأصالة للطباعة . دمشق . ١٩٩٤م.
- لبنان بَيْنَ حربين؛ الأزمة اللبنانية بَيْنَ الداخل والخارج . دار الفكر الفلسفي . دمشق . ٢٠٠٧م.
- لبنان والمشروع الأمريكي؛ قراءة في الأزمة اللبنانية وتداعياتها . دار إنانا . دمشق . ٢٠٠٥م.
- مختارات من دارسي التراث العربي . وزارة الثقافة . دمشق . ٢٠٠٧م.
- المدخل إلى عصر النهضة العربية . جامعة تشرين . اللاذقية . ٢٠٠٦م.
- المذاهب الاقتصادية الكبرى . جامعة تشرين . اللاذقية . ٢٠٠٨م.
- المذاهب الجمالية . جامعة تشرين . اللاذقية . ٢٠٠٦م.
- مكيافيليَّة ونيتشويَّة تربوية: نحو سلوك تربوي عربي جديد . دار الفكر الفلسفي . دمشق . ١٩٩٨م.

- من رسائل أبي حيان التوحيدي . وزارة الثقافة . دمشق . ٢٠٠١م.
- من يسمم الهواء؛ ظاهرة السرقة في عالمي الفكر والأدب . دار الفكر الفلسفي . دمشق . ٢٠٠٥م.
- الموت من دون تعليق (قصص قصيرة جداً) – دار الأصالة للطباعة . دمشق . ١٩٩٤م.
- النظام الاقتصادي العالمي الجديد: من حرب الأعصاب إلى حرب الاقتصاد . دار الفتح . دمشق . ١٩٩٣م.
- النظام الاقتصادي العربي؛ واقع ومشكلات ومقترحات . دار إنانا . دمشق . ط.أولى ٢٠٠٥م، ط. ثانية ٢٠١٠م.
- نهاية الفلسفة . دار الفكر الفلسفي . دمشق . ١٩٩٩م.
- همس الهوى (خواطر) دار الأصالة للطباعة . دمشق . ٢٠٠٨م.
- هؤلاء أَساتذتي : من رواد الفكر العربي المعاصر في سوريا . ط١: دار الثقافة . دمشق . ١٩٩٤م. ط٢: دار الفكر الفلسفي . دمشق . ٢٠٠٣م.

- **الإهداء** ٥
- **مقدمة** ٧
- **الفصل الأول**: العلاقات الاقتصادية العربية العربيَّة ١٧

أولاً: في التبادل التجاري ١٩

ثانياً: النشاط الاقتصادي المشترك ٢٦

ثالثاً: سوق الأيدي العاملة ٣٠

خاتمة ٣٣

- **الفصل الثاني**: الثراء العربي بَيْنَ ٣٥

أولاً: تناقض الأرقام والحقيقة ٣٨

ثانياً: أين ذهبت الأموال ٤٠

خاتمة ٥١

- **الفصل الثالث**: الرساميل المهاجرة بَيْنَ خطورتي الداخل والخارج ٥٥

أولاً: تقديرات الأموال المهاجرة ٥٨

ثانياً: أسباب هجرة الأموال ٦١

ثالثاً: في ضروروات عودة الرساميل ٦٣

رابعاً: معيقات عودة الرساميل ٦٥

خاتمة ٦٩
- **الفصل الرابع**: نحو الاندماجات والاستثمارات المشتركة..... ٧٣
أولاً: الشركات عابرة القطرية ٧٨
ثانياً: الاندماجات ٨٠
ثالثاً: الاستثمارات المشتركة ٨٢
رابعاً: الاستثمارات الاستراتيجية ٨٥
خامساً: أنموذج تطبيقي ٨٧
خاتمة ٩٢
- **الفصل الخامس**: من تحرير التجارة إلى السوق المشتركة ٩٥
- **الفصل السادس**: من تحرير التجارة إلى تحرير التفكير الاقتصادي ١٠٥
أولاً: سن التَّشريعات المشتركة ١١٢
ثانياً: إعادة بناء الخيارات ١١٣
ثالثاً: البحث عن ميادين جديدة ١١٣
رابعاً: التوجه إلى التكتلات ١١٤
خامساً: العمل التكاملي ١١٥
سادساً: معايير الجودة ١١٥
سابعاًُ: التفكير المغامر ١١٥
- **الفصل السابع**: قوانين الجودة ضمان للاقتصاد العربي ١١٧
أولاً: أنواع مخالفة المواصفات ١٢١
ثانياً: المنعكسات على المستوى الداخلي ١٢٣

ثالثاً: المنعكسات على المستوى الخارجي ١٢٦
خاتمة ١٢٧
- **الفصل الثامن**: مشاريع العملة الموحدة ١٢٩
أولاً: خصوصيات التطبيقات القديمة ١٣١
ثانياً: المصالح أساس توحيد العملة ١٣٣
ثالثاً: الدولار الأمريكي ١٣٥
رابعاً: اليورو ١٣٦
خامساً: الدينار العربي ١٣٩
سادساً: الدينار الإسلامي ١٤٠
سابعاً: العملة الآسيوية الموحدة ١٤٢
ثامناً: العملة الدولية الموحدة ١٤٤
- **الفصل التاسع**: ضرورات إحياء الدينار العربي ١٤٩
أولاً: العقبات والمشكلات ١٥٤
ثانياً: لماذا الدينار دون سواه؟ ١٥٨
كلمة خاتمة ١٦٠
- **الفصل العاشر**: ماذا لو تصير الليرة ديناراً؟ ١٦١
- **الفصل الحادي عشر**: حوار في الأزمة الاقتصادية ١٧٣
- **الفصل الثاني عشر**: خطوات ومقترحات ١٨٥
أوَّلا: سن التشريعات المشتركة ١٩٠
ثانياً: إعادة بناء الخيارات ١٩٠

ثالثاً: البحث عن ميادين جديدة ١٩١
رابعاً: التوجه إلى التكتلات ١٩١
خامساً: العمل التكاملي ١٩٢
سادساً: معايير الجودة ١٩٢
سابعاً: التفكير المغامر ١٩٣
- **صدر من كتب المؤلف** ١٩٥
- **الفهرس**. ١٩٩

THE
ECONOMICAL ARABIC'S SYSTEM

ACTUALITY, PROBLEMS AND SUGGESTIONS

BY
Ph.D. EZZAT ASSAYED AHMAD

Published By
ENANA FOR PUBLISHING

Damascus
Telefax. 00963-11-6244244

Second Edition
Damascus 2010

THE ECONOMICAL ARABIC'S SYSTEM

ACTUALITY, PROBLEMS AND SUGGESTIONS

BY
EZZAT ASSAYED AHMAD

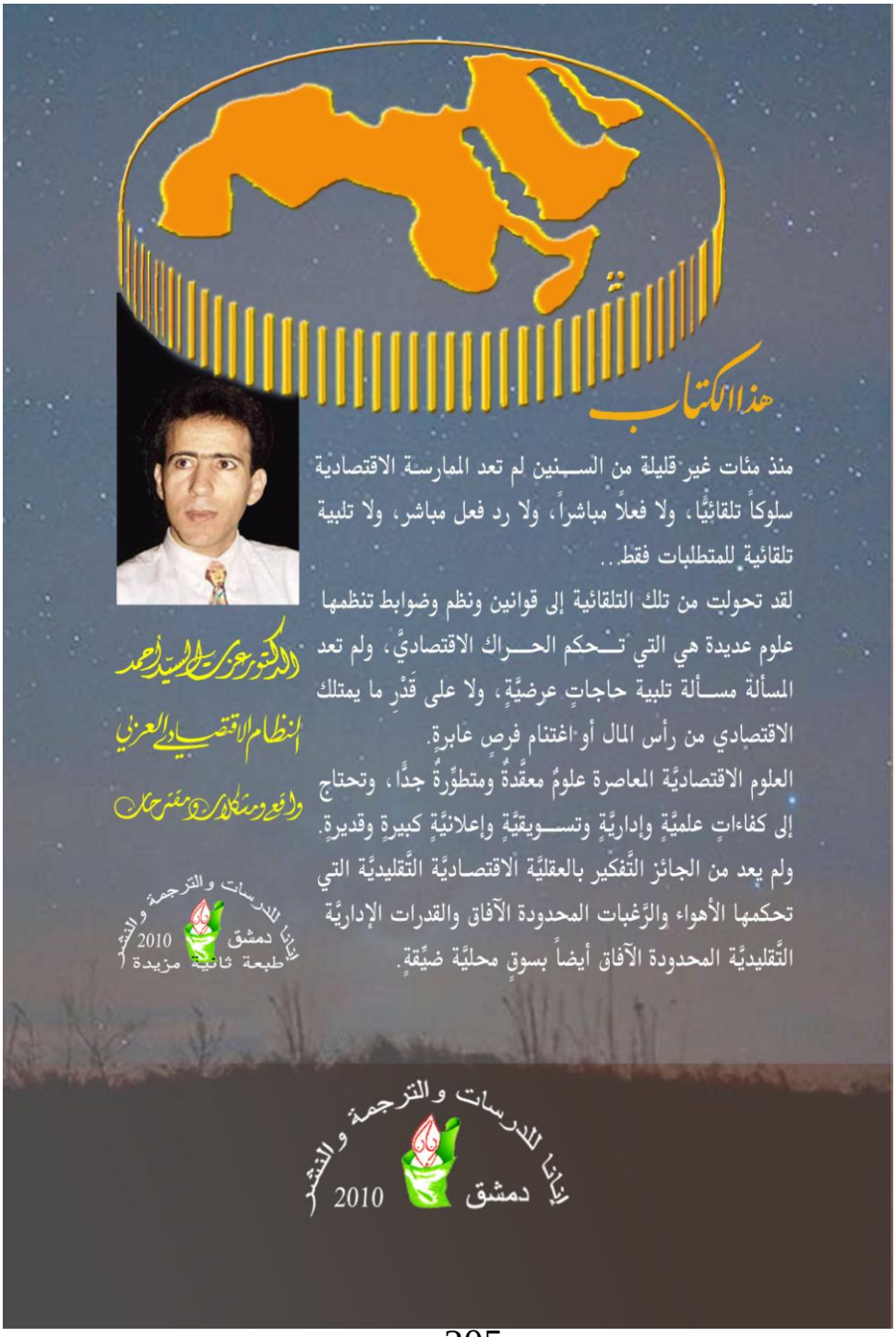
هذا الكتاب
منذ مئات غير قليلة من السنين لم تعد الممارسة الاقتصادية سلوكاً تلقائيًّا، ولا فعلاً مباشراً، ولا رد فعل مباشر، ولا تلبية تلقائية للمتطلبات فقط..
لقد تحولت من تلك التلقائية إلى قوانين ونظم وضوابط تنظمها علوم عديدة هي التي تحكم الحراك الاقتصاديَّ، ولم تعد المسألة مسألة تلبية حاجاتٍ عرضيَّةٍ، ولا على قَدْرِ ما يمتلك الاقتصادي من رأس المال أو اغتنام فرصٍ عابرةٍ.
العلوم الاقتصاديَّة المعاصرة علومٌ معقَّدةٌ ومتطوِّرةٌ جدًّا، وتحتاج إلى كفاءاتٍ علميَّةٍ وإداريَّةٍ وتسويقيَّةٍ وإعلانيَّةٍ كبيرةٍ وقديرةٍ.
ولم يعد من الجائز التَّفكير بالعقليَّة الاقتصاديَّة التَّقليديَّة التي تحكمها الأهواء والرَّغبات المحدودة الآفاق والقدرات الإداريَّة التَّقليديَّة المحدودة الآفاق أيضاً بسوقٍ محليَّة ضيِّقةٍ.
الدكتور عزت السيد أحمد
النظام الاقتصادي العربي
واقع ومتطلبات ومقترحات
إيتانا للدراسات والترجمة والنشر
دمشق 2010
طبعة ثانية مزيدة